

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دالي إبراهيم_الجزائر_

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع :

أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر 2001-2009

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالب: **بودخدخ كريم**

إشراف الأستاذ: **الدكتور: فارس فضيل**

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ باشي أحمد..............أستاذ التعليم العالي........... رئـيسـا

د/ فارس فضيل............أستاذ محاضر أ..............مـقـررا

د/ زيروني مصطفى........أستاذ محاضر أ..............عـضـوا

د/ دريس رشيد ....أستاذ محاضر أ..............عـضـوا

أ/ الصادق الأسود..........أستاذ مساعد أ................عـضـوا

السنة الجامعية 2010/2009

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم:

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون "

سورة التوبة، الآية 105

أهدي عملي و ثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته علي إلى والدي الكريمين حفظهما الله و إخوتي وأخواتي الأعزاء والى العائلة الكبيرة وجميع أصدقائي سواء في دفعتي أو في مسقط رأسي و إلى كل طالب علم يبتغي فضلا من الله به.

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

< رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين >

سورة النمل،الآية 19

بادئا ببدء أحمد المولى عز وجل سبحانه و تعالى و اشكره على توفيقه لي بفضله و قوته في إخراج هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة في بحر العلم.

أشكر جزيل الشكر الأستاذ القدير المشرف الدكتور فارس فضيل الذي أنار علي بتوجيهاته السديدة و نصائحه القيمة وتوجيهاته الرشيدة والتي ساعدتني في إتمام هذا العمل المتواضع، فكان بحق مشرفا و سندا لي فشكرا لك يا أستاذي.

كما لا أنسى التوجه بالشكر و الامتنان إلى أفراد عائلتي الذين دعموني و حفزوني بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل، والى كل من ساهم في ذلك من قريب أو بعيد.

...... لكم جميعا تشكراتي الخالصة.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

قائمة الأشكال:

فهرس المحتويات

المقدمة العامة

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، و يقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعتبر التركيبة التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة، ويطرح ارتباط بعض المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض من جهة، و تناقض البعض منها من خلال استحالة تحقيقها في اتجاه واحد من جهة أخرى المشكل الرئيسي للسياسة الاقتصادية.

وانطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة،حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص عمالة و الحد من البطالة و تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار و الإنتاج.

وطالما أن المشكلة الاقتصادية تعني ندرة الموارد وتعدد الحاجات، فذلك يشير إلى ديمومة وجود فجوة بين الموارد المتاحة والحاجات المتعددة تستدعي ضرورة التسيير الأمثل لتلك الموارد قصد تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات، لكن ذلك لا ينفي تغير تلك الموارد و الحاجات حيث أنه و تماشيا مع التطورات الاقتصادية العالمية، فان تزايد الموارد و تعددها سواء كانت بشرية أو مادية أو طبيعية يقابلها زيادة أكبر في الحاجات، وانطلاقا من ذلك يبرز لنا أن النمو الاقتصادي الممكن تختلف مستوياته من سنة لأخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة بحكم أنه يشير إلى حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة، ومن هنا تبرز لنا أهميته إذ أنه كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في سبيل تحقيق ذلك.

حيث أن تباين الأوضاع الاقتصادية و اختلاف مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول ينعكس بصفة مباشرة على طبيعة و أهداف السياسة الاقتصادية في كل دولة، و تبرز في هذا الإطار السياستان المالية والنقدية كأهم أدوات السياسة الاقتصادية الأكثر تطبيقا، بحكم أنهما تعكسان تطور كلا من الفكر المالي والنقدي و معالجة كل منهما للوقائع الاقتصادية والعلاقات المتعددة بين المتغيرات الاقتصادية،إذ أن كل فكر يؤكد على فعالية سياسته على الأخرى و أنها الأنسب لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة، فالتاريخ الاقتصادي يشهد على كثير من الجدل بين المفكرين الاقتصاديين الماليين و النقديين،لكن ذلك لم يمنع من إمكانية المزج بين السياستين المالية و النقدية باعتبار أن كل منهما مكملة للأخرى.

و يعتبر الفكر المالي حديث العهد في السياسة الاقتصادية قياسا بما كان عليه من قبل و ما أصبح عليه في الوقت الحالي، حيث لم يكن له موقع قوة في الفكر الاقتصادي خصوصا مع هيمنة الفكر النقدي على الفكر الاقتصادي، بحكم أن أكبر المدارس الاقتصادية تأثيرا في الفكر الاقتصادي وهي المدرسة الكلاسيكية كانت نقدية التوجه،بشكل ساهم في انتشار الفكر النقدي و بروز السياسة النقدية في شكل السياسة الاقتصادية الأوحد و الأنسب للاقتصاد،حيث أن ظهور أزمة الكساد الكبير سنة 1929 و التي صاحبها اختلالات اقتصادية وهيكلية كبيرة، أدى إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي و تحوله عن مبادئ الفكر النقدي التي أثبتت عجزها آنذاك في التصدي للازمة الاقتصادية، فبرز الاقتصادي "جون ماينارد كينز" محاولا إيجاد الحل الناجع لهذه الأزمة، فعمل على تطوير الفكر المالي و إخراجه في شكل جديد يسمح له بارساخ قواعده و مبادئه في الفكر الاقتصادي من خلال قدرته على إخراج العالم من تبعات أزمة الكساد الكبير التي تسبب فيها بالأساس الفكر النقدي الذي كان حسبه يقوم على مبادئ غير واقعية، وقد ساعدت أفكار "كينز" والتي اعتبرت فيما بعد على أنها أسس و مبادئ لفكر مالي جديد، في الخروج من الأزمة الاقتصادية مستندة في ذلك على السياسة المالية التي تقوم على إعطاء الدولة دورا هاما في النشاط الاقتصادي.

وركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار "كينز" على الإنفاق العام و اعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، بحكم أنه و انطلاقا من مبدأ: " الطلب يخلق العرض" فإن الإنفاق العام وهو يمثل الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي، وهو الأمر الذي يولد استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل أكبر تزيد في الناتج القومي.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار مند سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرنامجين الضخمين اللذان أقرا خلال الفترة 2001–2009 و هما برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001–2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

ويكون تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي بشكل غير مباشر، إذ أنه وفي إطار التحليل الديناميكي والذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الاقتصادية،فإن أثر الإنفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي، و بالتالي فان سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي، ومن هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية هذا البحث والتي تبرز كما يلي:

كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي؟

و ما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2009؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

1- هل أن العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي هي علاقة و حيدة الاتجاه؟
2- ما هي حجم الصورة التي يعكسها النمو الاقتصادي كمؤشر حول الوضعية الاقتصادية السائدة؟
3- ما هي المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يمر أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي؟

4- ما مدى التأثير الذي ولده كلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية:

1- العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي هي علاقة وحيدة الاتجاه و تكون من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي.
2- نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الفعلي.
3- يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فقط من خلال الإنفاق في شكل استثمار عام.
4- يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملا لإنفاق القطاع الخاص.

و تتجلى أهداف هذه الدراسة في :

1- التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.

2- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.

3- توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

4- إبراز أثر كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 على كل من الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص و من ثم على النمو الاقتصادي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز مدى أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، وكذا في إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية على النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق العام،أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول آثار سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2009.

ونجد من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ما يلي:

1–"" public expenditure and growth in developing countries ""

وقام بها كل من " نيلوي بوس" ، " امرانويل هاك" و " دينيس أزبورن" سنة 2003

وهي تعنى بدراسة العلاقة القائمة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي لعينة من 30 دولة نامية خلال فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الـــ20، وكانت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما هي مكونات الإنفاق العام التي ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي؟

وجاءت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

– إن نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلى الناتج المحلي ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي، في حين أن أثر الإنفاق العام الجاري على النمو الاقتصادي يعتبر غير مؤثر و غير واضح بالنسبة لعينة الدراسة.

– على المستوى القطاعي فان الاستثمار العام و إجمالي الإنفاق العام على قطاع التربية و التعليم تعتبر المخرجات الوحيدة التي تعتبر مؤثرة بصفة ايجابية على النمو الاقتصادي من خلال العينة محل الدراسة.

و قد لوحظ أن نقائص هذه الدراسة تتمثل في أنها لم تتطرق إلى طبيعة و اتجاه مضاعف مكونات الإنفاق العام في الدول المعنية بالدراسة.

2-""dépenses publiques et croissance : une étude économétrique sur séries temporelles pour la Tunisie""

قام بها " رياض بن جليلي" سنة 2000 و جاءت اشكاليتها كما يلي:

ماهي العلاقة القائمة بين الإنفاق العام في شكل رأسمالي بشري و بنى تحتية و النمو الاقتصادي؟

و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-المساهمة الإنتاجية الإيجابية للإنفاق العام في شكل استثمارات عامة كبنى تحتية و كذلك الإنفاق العام على رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في تونس.

- وجود أثر خارجي ايجابي جد مؤثر للإنفاق العام كاستهلاك عام على النمو الاقتصادي.

- عدم وجود علاقة بين إنتاجية عوامل الإنتاج كنسبة من الإنفاق العام و النمو الاقتصادي.

ومن نقائص هذه الدراسة أنها لم تتضمن احصاءات خاصة بالنمو الاقتصادي و الإنفاق العام تمكن من استيعاب النتائج المستخلصة و المذكورة أعلاه.

3-""public expenditure and economic growth : a critical extension of Barro's (1990) model""

أعدها "ريناتو بالدوتشي" سنة 2005 و تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول دراسة مدى التأثير الايجابي للإنفاق العام الاستهلاكي على النمو الاقتصادي في نموذج "بارو"، حيث أكد هذا الأخير أن الإنفاق العام يؤثر فقط على النمو الاقتصادي فقط من خلال الاستثمارات العامة دون إعطائه أية أهمية لإمكانية التأثير الايجابي للاستهلاك العام على النمو الاقتصادي و الذي يختلف باختلاف نظرة الأفراد إليه و التي بناء عليها يمكن الحكم على إنتاجية الاستهلاك العام أم لا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإنفاق العام يتفاعل مع الإنفاق الخاص للتأثير الايجابي على النمو الاقتصادي.

- إن معدل النمو الاقتصادي الناتج عن ارتفاع كل من الاستهلاك العام و الاستثمار العام يرتفع عنه في الحالة التي أشار إليها "بارو" عند ارتفاع الاستثمار العام وحده فقط.

– إن أثر الاستهلاك العام على النمو الاقتصادي يتوقف على نظرة الأفراد إليه، حيث أنه إذا كان يؤخذ بعين الاعتبار على انه استهلاك عام بديل للاستهلاك الخاص فان ذلك يدفع الأفراد إلى توجيه ما كان مخصصا من دخولهم كاستهلاك إلى ادخار و منه إلى استثمار و من ثم ازدياد التراكم الرأسمالي الذي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي،أما إذا كان ينظر إليه على أنه استهلاك عام و فقط فانه بذلك يعتبر تبذيرا للموارد و لا أثر له على النمو الاقتصادي و هذه هي الحالة التي أشار إليها "بارو" في نموذجه سنة 1990 و التي أكد فيها على أنه عندئذ يبقى النمو الاقتصادي متعلقا بحجم الضريبة التي من خلالها يتحدد حجم الدخل المتاح للفرد.

و يأخذ على هذه الدراسة أنها لم تبرز هل أن ما قد تم التوصل إليه يتحقق على حد سواء في الدول المتقدمة ذات الوعي المصرفي الكبير والدول المتخلفة أين يتدنى فيها الوعي المصرفي.

و تأتي مبررات اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

_ مجيء مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو بعد فترة عانت من خلالها الجزائر أزمة على الصعيد السياسي و الاقتصادي، و كذا خلال مرحلة تحول في السياسة الاقتصادية للجزائر و ذلك بعد انتهائها من تطبيق برامج صندوق النقد الدولي.

_ إتباع الجزائر لسياسة إنفاق عام توسعية ترتكز بالأساس على زيادة الإنفاق العام ابتداء من سنة 2001.

و تتمثل حدود هذه الدراسة في أنها خاصة بدراسة أثر كلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي في المدى القصير، أي بالتوازي مع فترة تنفيذ كلا البرنامجين.

و قد تم الإعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، ثم استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي و الذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع و تحليلها .

وقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات و العوائق بالخصوص ما تعلق منها بالجانب التطبيقي و التي حالت دون التطرق السليم للموضوع بشكل متوافق بين الجانب النظري والتطبيقي، حيث أنه و زيادة على نقص الدراسات و المقالات المتعلقة بهذا الموضوع من ناحية الجزائر،هناك نوع من غياب المعلومات و الإحصاءات من ناحية تقييم أثر برامج الإنفاق العام المطبقة بحكم أن ذلك يعتبر أمرا ضروريا لتقييم مدى نجاح السياسة الإقتصادية المتبعة في أي بلد.

وقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من أربعة فصول، كل فصل تسبقه مقدمة و تليه خاتمة وذلك كما يلي:

الفصل الأول:

والذي جاء تحت عنوان " الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية " ، حيث تناولنا في مبحثه الأول تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي من خلال تطوره موازاة مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي،كما أوضحنا فيه أهم الحجج التي يستند عليها كل من مؤيدو و معارضو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،كما أبرزنا في المبحث الثاني تعريف النفقات العامة و تقسيماتها المتعددة على اختلاف المعايير،ثم أشرنا في المبحث الثالث إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة و تفسيراتها و أسبابها.

الفصل الثاني:

حيث جاء بعنوان " مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و نظرياته " ، حيث وضحنا في المبحث الأول منه تعاريف النمو الاقتصادي المتعددة و طرق تقديره، ثم أبرزنا في المبحث الثاني عوامل النمو الاقتصادي و التكاليف المترتبة عنه، إضافة إلى إبراز مفهوم النمو الاقتصادي الممكن و العوامل المحددة له،ثم اشرنا في الفصل الثالث إلى أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي انطلاقا من الفكر التقليدي بشقه الكلاسيكي و النيوكلاسيكي، ثم ما جاء به الفكر الحديث من خلال أفكار الكينزيين و كذا نظرية النمو الداخلي.

الفصل الثالث:

حيث تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان " آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي " إلى الإنفاق العام باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي من خلال تبيان تأثيره على الإستهلاك ومن ثم على الطلب الكلي و دور التوقعات في تحديد ذلك وكذا تأثير الإنفاق العام من خلال منحنى IS-LM ، كما أشرنا في المبحث الثاني إلى آلية مضاعف الإنفاق العام وأثر الإزاحة وكذا عملية

التفاعل بين المضاعف و المعجل،إضافة إلى استعراض شواهد دولية تدور حول مضاعف الإنفاق العام خاصة بكل من برنامج إعادة الاستثمار والإنعاش الأمريكي و مخطط الإنعاش الاقتصادي الأوروبي المطبقان بداية من سنة 2009، ثم نأتي إلى الإشارة إلى إنتاجية الإنفاق العام على اختلاف أنواعه ومدى فعالية سياسة الإنفاق العام مقارنة بالسياسة الضريبية.

الفصل الرابع:

وقد عملنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان " برامج الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2009 " على إبراز الخلفية الاقتصادية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1995-2000، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهم ما جاء به كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، وفي المبحث الثالث أبرزنا أثر كلا المخططين على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة والمتمثلة في: الاستهلاك و الاستثمار بشقيهما العام و الخاص و كذا حجم العمالة و الواردات ومن ثم على النمو الاقتصادي المحقق.

الفصل الأول:

الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

مقدمـــة الفصـــل :

زادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنـــــة 1929، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي ، إذ عمل الفكر المالي بقيادة الاقتصادي ًكينزً على التأكيد انطلاقا من مبدأ ً الطلب يخلـــق العرض ً على أن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياستها المالية يشكل حافزا إضافيا على زيـــادة الإنتاج ، بحكم أن في ذلك إضافة هامة للطلب الكلي .

وفي هذا الصدد تبرز النفقات العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية ، والتي تعبر بشكـــل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكـــر الاقتصادي يبرز مدى أهميتها سواء من الجانب الاجتمـــاعي أو الجانب الاقتصـــادي، وذلـــك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصـــادي وتجنب الأزمات.

والهدف من خلال هذا الفصل هو تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العامة من خـــلال التطرق إلى تطورها التاريخي تماشيا وأشكال الدولة في الفكر الاقتصادي وذلك في المـــبحث الأول، أما في المبحث الثاني فنبرز فيه مفهوم النفقة العامة وتقسيماتها المتعددة، وفي المبحث الثالث يتـــــم توضيح قواعد وأسس النفقات العامة.

المبحث الأول : تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على تطور حجم الإنفاق وأهميته كأداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، إذ نجد أن الإنفاق العام زاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة ولزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة اقتصادية من جهة أخرى.

وقد زاد الإدراك بأن الدولة تلعب دورا كبيرا في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، خاصة مع عجز آلية السوق عن الحفاظ على التوازن الاقتصادي وكذا الخروج التلقائي من الأزمات التي تضرب الاقتصاد من وقت إلى آخر، وهكذا برزت السياسة المالية التي تعبر عن تدخل واضح وجلي للدولة في إدارة الاقتصاد كأهم السياسات الاقتصادية الفعالة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومن خلالها برزت النفقات العامة في ظل تزايد الاتجاه نحو تطبيق هذه السياسة كأهم أداة من أدوات السياسة المالية وذلك في كونها أداة لتنظيم، توجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي، إذ أن نطاقها يشمل حركة السلع والخدمات وكذا إنشاء البنى التحتية من جهة، وقيام المعاملات وعمليات الإنتاج من جهة أخرى[1].

المطلب الأول : تطور النفقات العامة من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد :

لقد مر موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بمراحل عديدة، كانت نتاجا لتطور الفكر الاقتصادي عموما والفكر المالي خصوصا, إذ أنه ومع تزايد الأزمات كالتضخم ، الركود والانكماش، وتشعب العلاقات الاقتصادية وعجز آلية السوق على تصحيح الأوضاع إضافة إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بالنشاط الاجتماعي ، كلها عوامل ساهمت في مراجعة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد[2].

ويرتبط تطور النفقات العامة بتطور دور الدولة في الاقتصاد، كونها تشكل السمة الغالبة في المالية العامة للدولة والمحددة لحجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يبرز تطور النفقات العامة مصاحبا للأشكال التي مرت عليها الدولة وصولا إلى وقتنا الحاضر كما يلي:

الفرع الأول : النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة :

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، خاصة وأن التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات منذ القدم كانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي ، واقتصار دور الدولة فقط على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد بتوفير الأمن وحماية الممتلكات، وهذا ما زاد تطوره مع تزايد التقلبات الاقتصادية وبروز ظواهر اقتصادية جديدة, إذ لم يشهد الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك التي شهدها

[1] Richard Bonney : systèmes économiques et finances pupliques,press universitaire de France , France, 1996,p399.

[2] حازم البيلاوي: دور الدولة في الاقتصاد,دار الشروق,مصر,1998,ص98.

دور الدولة في النشاط الاقتصادي, فانطلاقا من الفكر التجاري كان هناك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقا من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها من الذهب والمعادن النفيسة الأخرى والذي يقوم على أساس تعظيم الصـــادرات والحــد من الواردات, لهذا رأى التجاريون بأنه لامناص من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب والمعــادن الثمينـــة و ذلك بإشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة التي من شأنها تشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري [1] .

لكن ومع ازدهار التجارة الدوليـــة وتطور المعاملات التجارية والأرباح المحققة، ظهرت الحاجة إلى التخلي عن القيود الحكومية والتطلع للحرية الاقتصادية خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أين كانت تظهر المعالم الأولى لبداية فكـــر جديد يقوم على أساس الحرية الاقتصادية وتعظيم المصلحة الخاصـــة، وأثناء ذلك ساد مفهوم الدولـــة الحارســـة التي ينحصر نشاطـــها في توفير الأمن والعدالة، حمايـــة الحدود وتقديم بعض الخدمـــات والمشروعات العامة في مجال المواصلات والتعليم[2] .

وفي هذا الصدد يعتبر "آدم سميت " صاحب أولى الإسهامـــات التي ساعدت علـــى انبعـــاث الفكـــر الكلاسيكي الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر, واقتصرت نظرته للنفقات العامة على الأنواع التالية :

* نفقات الدفاع: التي اعتبر انه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

* نفقات العدالة: وأوضح أنها مهمة لفرض النظام والمحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة والاطمئنان في صفوفهم، وتتمثل حسبه في أجور ومكافآت القائمين على شؤون القضاء.

* نفقات المرافق العامة: وتنقسم حسب وجهة نظره إلى:

– نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ والجسور وهي تختلف تبعا لدرجة ازدهار النشاط التجاري.

– نفقـــات على مؤسسات تعليم وتدريب الشباب، واعتبر أنها هامـــة كونها تدر عائدا في الأجـــل القصير من خلال الرسوم والمستحقـــات المحصل عليها من الطلاب ، وفي الأجل الطويل من خـــلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى رقي وازدهار المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا[3].

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد:السياسات الاقتصادية على المستوى القومي,مجموعة النيل العربية,مصر,ص39.

[2] عبد الرزاق فارس:الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام– دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية– طبعة أولى, مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, 1997, ص ص 23,22.

[3] حمدي عبد العظيم:السياسات المالية و النقدية–دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي– , الدار الجامعية,مصر,2007 ص ص 200,199.

ورغم ما جاء به "آدم سميث" في موضوع النفقات العامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام فكره على مبدأ " الايدولوجية الفردية " أي على أساس السماح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة، واقتصار دور الدولة على توفير وتهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد، بتوفير الأمن والحماية وتحقيق العدالة وإقامة بعض المشاريع المساعدة أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي .

ولم يختلف" دافيد ريكاردو" في فكره المالي عن ما جاء به "آدم سميث"، وحافظ على نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي من قبل "ادم سميث"، بل زاد عليه وأظهر على أن النفقات العامة التي تمثل الشكل الغالب لتدخل الدولة دائما ما تكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا،كما أظهر أن باقي أنواع النفقات العامة كنفقات الحروب والعدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ورؤوس الأموال، كونها تمول بالاقتطاع من دخول الأفراد والمنتجين، ولهذا وجب الحد منها بأكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية[1].

أما "جون ستيوارت ميل " فكان أشد حزما، إذ يعتبر أن الفرد وحده هو الذي يستطيع المحافظة على مصالحه وتنظيم شؤونه، ومن ثم فهو يرى عدم جدوى تدخل الدولة في شؤون الأفراد، إلا من خلال إصدار القوانين والأنظمة التي تحمي ممتلكاتهم وإنتاجهم، فضلا عن تدخلها لمنع الأفراد من التهرب وإجبارهم على تنفيذ تعاقداتهم، وهو بذلك يضع أدنى درجات التدخل الحكومي في الاقتصاد[2].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا النطاق الضيق الذي انحصرت فيه النفقات العامة، إذ اعتبرت نفقات حيادية لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي ، وإنما هي استهلاك من دخول الأفراد العامة، وتتمحور حول أنشطة غير مربحة كتوفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة، وأن الأنشطة المربحة من شأن القطاع الخاص وفقط ، ولو أنه كانت هناك بعض الاستثناءات إلا أن ذلك لم يمنع من اعتبار النفقات العامة حيادية في ظل الدولة الحارسة .

الفرع الثاني: النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة.

جاءت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم "الدولة الحارسة" ، إذ أبرزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم، وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقا من فكرة "اليد الخفية " لـ "آدم سميث" .

---

[1] المرجع السابق: ص 202.

[2] المرجع أعلاه: ص 205.

فالفكر الكلاسيكي أصبح غير مجد نظرا لجموده من جهة، ولتجاهله للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تميز دولة عن أخرى من جهة ثانية ، وهو ما أدى بالفكـر الاقتصادي إلى التحـول والخروج عن مفهوم الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي إلى مفهوم آخر لدور الدولة في الاقتصاد يسمح لها بالتدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وكان هذا نتاجا لأفكار المدرسة الكينزية التـي تزعمها الاقتصادي الانجليزي "كينز" في ثلاثينات القرن الماضي، الذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون من قبله ، سواء كانوا كلاسيك أو نيوكلاسيك فيما يخص حيادية النقود، وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ومبدأ " العرض يخلق الطلب " ، إذ أبرز" كينز" أن أزمة 1929 هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقا من أن " الطلب يخلق العرض " وليس العكس ، وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي الفعـال والعرض الكلي عن طريق الإنفاق العام، باعتباره المضخة التي تنشط دورة النشاط الاقتصادي، ومن هنا يبرز لنا مدى تأثير هذا التحول في الفكر الاقتصادي بالنسبة لدور الدولة في الاقتصاد علـى مفهوم النفقة العامة كما يلي :

1- تنوع النفقات العامة بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي، إذ أنه مع ازدياد وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤوليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة وإعادة التعمير و إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع، زاد من المجالات التي تشملها النفقة العامة .

2- ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي، بحكم تزايد الحاجات العامـة والانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية أين يكون هناك أولوية للنفقات علـى الإيرادات و عدم المانع في تحقيق العجز المالي مادام أنه يساهم في تحقيق التـوازن الاقتصـادي والاجتماعي .

3- تحول النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي, إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية باعتبارها حسب ما جاء به "كينز" تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل القومي.

وبالتالي فتحول هذه السياسة المالية في ظل الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي إلى ضرورة إحداث توازن اقتصادي واجتماعي إلى جانب التوازن المالي ساهم في تطور النفقات العامـة، وتحول الاهتمام في الفكر الاقتصادي من دراسة العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار كما كان عليه الحال عند التقليديين إلى التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة، وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواعها، بحكم أن تأثير كل أنواع النفقات العامة يختلف من نوع لأخر .

ومما سبق يتضح أن زيادة أهمية دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، زاد من أهمية الماليـة العامة وبالأخص من خلال النفقات العامة التي اعتبرها الكينزيون المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد .

الفرع الثالث: النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة.

إن ظهور مبادئ الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة 1917 من جهة ، وتعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية في بداية القرن الماضي من جهة أخرى، أدى إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة بجعلها المقرر الرئيسي لأي نشاط اقتصادي كان قصد الحد من تعاظم المصلحة الخاصة للأفراد على حساب المصلحة العامة للمجتمع، إذ لم يعد يقتصر دورها على مجرد التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية، وإنما امتد إلى العمل على المشاركة بصفة ثابتة ومستمرة في النشاط الاقتصادي واستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، انطلاقا من مبدأ "الايدولوجية الجماعية" والذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وانفرادها باتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار والإنتاج تحقيقا للمصلحة العامة وعدم الإخلال بالجانب الاجتماعي، فهي بذلك تحل محل قوى السوق التي أثبتت فشلها إبان تلك الفترة خاصة وأن هذه المبادئ أثبتت مفعولها ولو على المدى القصير بحكم عدم تأثر الدول الاشتراكية بشكل كبير بأزمة 1929 عكس الدول الرأسمالية، وبالتالي فتحول الدولة الاشتراكية إلى دولة منتجة أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وتطور مفهومها وطبيعة دورها وكذا تعدد أنواعها، باعتبارها الشكل الرئيسي الذي يعكس إدارة وتوجيه الدولة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية[1].

إذ أن النفقات العامة تزداد أهميتها في الاقتصاد الاشتراكي بشكل كبير، كونها تمس الجانب الاقتصادي بحكم أن الدول تحل محل قوى السوق فيما يخص عمليات الاستثمار والإنتاج، وكذلك تمس الجانب الاجتماعي أيضا الذي لا تقل أهميته عن الجانب الاقتصادي وهذا ما يعكس الأهمية والحجم الكبير للنفقات العامة في الدول الاشتراكية .

لكن ومع تعافي الرأسمالية من تداعيات أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وصولا إلى انهيار النظام الاشتراكي سنة 1989 وعدم قدرة المبادئ الاشتراكية للنظام الاقتصادي على الصمود في المدى الطويل، تراجع الفكر الاقتصادي الاشتراكي وزالت معالمه خاصة مع تحول عديد الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية تماشيا مع عودة بروز مبادئ العولمة .

الفرع الرابع : النفقات العامة في ظل الدور الجديد للدولة في ظل العولمة .

بعيدا عن اقتصاديات الدول الاشتراكية، فان اقتصاديات الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي ولم تتجاهل ما جاء به الاقتصادي "كينز" خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية II وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على مبادئ العولمة التي اختفت بعد أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 والإجراءات الحمائية التي اتخذتها العديد من الدول في سبيل الحد من آثارها، ظهر ما يسمى

---

[1] احمد زهير شامية,خالد الخطيب:المالية العامة, دار زهران للنشر و التوزيع, 1997,ص 42.

بـــ"دولة الرفاه الاقتصادي" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب "كينز"، وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة ميزانية نشطة تسعى من خلالها لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد[1]، وذلك من خلال مايلي :

1- محاربة الفقر والتخفيف من حدته :

وذلك يكون حسب الشروط التي تضعها الهيئات الدولية كالبنك الدولي الذي يحدد خـــط الفقر ب1.25 دولار في اليوم كنصيب للفرد وهو يعتبر الحد الأدنى للمعيشة للأفراد، وذلك يكون من خلال تطوير نظم الحماية الاجتماعية، وتوجيه الاستثمارات وتوفير فرص العمل في المـــناطق ذات الكثافة السكانية وكذا التخلص من مركزية القرارات التي لا توفر العدالة الاجتماعية ولا تسمح بالاطلاع بشكل كاف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

2- محاربة الأمية:

حيث أن الدولة تضطلع بمهمة العمل على ضمان توفير حد أدنى من التمدرس للأفراد مـــن خلال توفير المنشآت التعليمية في المناطق البعيدة والآهلة بالسكان، ودعم الأفراد محدودي الدخل فـــي سبيل مواصلة الدراسة والتعليم وبالتالي الحد من نسب التسرب المدرسي .

3- محاربة الفساد الاقتصادي:

باعتباره من أهم عراقيل نجاح السياسات الاقتصادية، فالدولة تكون ملزمة بإقامـــة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة والفساد، وكذا التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي التي تعد من أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشكل تحديا آخر يتطلـــب تدخل الدولة وتفعيل دورها في هذا المجال .

4- توفير الرعاية الصحية الضرورية:

وتلتزم الدولة في هذا الإطار بتوفير أدنى ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل المناطق من خدماتها الصحية، ويبرز ذلك جليا من خلال تطور حجم النفقات العامة الموجهة للرعاية الصحية في معظم دول العالم، إذ أنها تعتبر من الوظائف الأساسية في الوقت الراهن التي لا يمكن أن تتخلى عنها، ولو أنها تكون بنسب متفاوتة بين دول العالم إلا أن الحـــد الأدنـــى الضروري للرعاية الصحية وجب توفيره في إطار الطبيعة الإنسانية للدولة، والجـــــدول -1- يبرز تطور نفقات الرعاية الصحية في دول مجموعة السبعة (G7)

[1] قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية,الطبعة الثالثة,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2006,ص 13.

الجدول 1: تطور نفقات الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي في دول مجموعـــــة السبــــعة.

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004
كندا	6.2	6.5	6.7	6.9	6.9
ايطاليا	5.8	6.1	6.2	6.2	6.6
ألمانيا	8.2	8.3	8.4	8.5	8.1
اليابان	6.2	6.5	6.5	6.6	6.6
فرنسا	8.0	8.1	8.4	8.7	8.8
بريطانيا	5.8	6.2	6.4	6.6	6.9
الو م ا	5.8	6.2	6.5	6.7	6.8

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي .

ويتبين لنا من خلال الجدول -1- كيف أن نفقات الرعاية الصحية العامة هي في تطور مستمر فـــي الدول الواردة في الجدول على طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004، حيث أنه في غالبية الـــدول تتراوح نسبة نفقات الرعاية الصحية العامة في حدود 6% و 6.9% ، ماعدا في ألمانيا وفرنســـــا إذ تتراوح في حدود 8% و8.8%، وهذا ما يبرز أهمية نفقات الرعاية الصحية التي لا تقل عن النفقـــات الأخرى.

5- الاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي :

باعتبار أن البحث العلمي هو أحد أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل كما سنبرزه لاحقا في الفصل الثاني، بحكم أنه من أساسيات اقتصاد المعرفة إلى جانب الإبداع التكنولوجي والتربية والتكوين، فإن نفقات البحث العلمي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من إجمالي النفقات العامة خاصة في الدول المتقدمة التي تشهد تطورا ملحوظا في هذا الجانب، إذ أن البحث العلمي هو عبـــارة عن استثمار في حد ذاته، يمكن أن تسفر عنه نتائج قابلة للتطبيق مستقبلا تؤدي إلى المنفعة بشتى أنواعها، في حين القطاع الخاص يقل إقباله عليه لعدم مردوديته على المدى القصير .

المطلب الثاني : الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد وطرق قياسه .

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر المواضيع إثارة للجدل بين الاقتصاديين في مجال المالية العامة[1]، إذ أن آراء الاقتصاديين تتضارب بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل ولكل حججه، وذلك نتاجا للتطورات الاقتصادية المتتالية والتي استدعت إعادة النظر في موضوع تـــدخل الدولة في النشاط

[1] Martin Feldestin : how big should government be? ,national bureau of economic research working paper N° 5868 ,1996,p1 ,(www.nber.org/papers/w5868), reviewed on 10/10/2009.

الاقتصادي سواء بتدعيمه أو الحد منه، ومن هذا المنطلق برزت عدة مؤشرات تسمح بقياس حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، خاصة وأن التدخل المفرط للدولة في الاقتصـــاد قد يكون غير مرغوب فيه سواء من الناحية الاقتصادية أو من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقـد الدولي، لأن ذلك يتنافى ومبادئ العولمة الاقتصادية .

الفرع الأول : حجج أنصار ومؤيدي تدخل الدولة في الاقتصاد .

إن تدخل الدولة في الاقتصاد يكون بهدف تحقيق عاملين رئيسيين وهما[1] :دعم الكفـــاءة الاقتصادية والتخصيص الأمثل للموارد، فآلية السوق تقف عاجزة على التسيير الأمثل لعجلة الاقتصـــاد وتخفق في ضبط التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يتوجب تدخل الدولة لضبط هذه الآلية وتوجيهها بما تخدم أهدافها الاقتصادية ليس للمدى القصير فحسب، وإنما على المدى الطويل بحـكـم تتابع التغيرات الاقتصادية .

ويبرز تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال 3 أوجه رئيسية وهي :

1 – وجود بنية مؤسساتية حكومية .

يرى العديد من الاقتصاديين التقليديين بأنه من الممكن أن يسير السوق نفسه بنفســه دون وجود أي إطار يحكمه سواء من الناحية الإدارية أو القانونية، لكن التطورات الاقتصادية المتتابعة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك بأن تنظيم السوق وتأطيره أمر ضروري لضمان السير الأمثل للاقتصاد وتجنب الاختلالات الاقتصادية، ويشتمل التأطير المؤسساتي للسوق من طرف الدولة 3 مجالات :

ا_ القوانين والتشريعات :

إن وضع إطار قانوني وتشريعي من طرف الدولة لتنظيم عمل السوق يشكل أدنى تدخل للدولة في الاقتصاد، فوجود بنية مؤسساتية تتولى وضع القوانين والتنظيمات وتحدد كيفيات التعامـل بيـن الأفراد وقواعد الاستثمار وحقوق الملكية من شأنه زيادة الشفافية والتنظيم في سير الاقتصاد، وهو مــا يؤثر ايجابيا على الأداء والتطور الاقتصادي، بحكم أن هذه البنية التي تدخل ضمن الإطار القـانوني والتشريعي تضع المتعاملين الاقتصاديين على كفة واحدة وتزيد من الظروف المشجعة على الإبداع والمنافسة[2]، كما أنها لا تنحصر في مجال فقط دون غيره، وإنما تشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي من سوق العمل، سوق السلع والخدمات، تجارة خارجية وأسواق مالية.

[1] Gregory Mankiw: principles of economics: third edition, eboeck edition, USA, 2004,p11.

[2] Christian Debock et autres: les interventions de l`état dans l`économie et l`encadrement de marche, central des syndicats du Québec, Canada, 2004, p2 (www.csq.qc.net/sites/1679/documents/economie/economie.pdf), consulter le 18/10/2009.

ب- نظام المنافسة :

تسعى الدولة إلى استمرارية آلية المنافسة للتصدي للاحتكار الذي تمارسه بعض المؤسسات الكبرى التي تتميز بوفورات النطاق ومن ثم زيادة القدرة التنافسية والسيطرة على الأسواق في إطار تعظيم المصلحة الخاصة بغض النظر عن المصلحة العامة، وغالبا ما ينتج عن ذلك عدم قدرة المؤسسات الصغيرة على المنافسة وخروجها من السوق وهو ما يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ، لهذا تبرز ضرورة تدخل الدولة لوضع أطر وتشريعات فعالة من شأنها حماية الصناعات الناشئة وزيادة قدرتها على المنافسة لضمان خلق منافسة نوعية، وبالتالي العمل على استقرار مستويات التوظيف التي تحققها المؤسسات الصغيرة، وبالتالي فإن الدولة تسعى من خلال التأطير المؤسساتي للسوق إلى[1] :

- أن تهدف السياسات التنافسية إلى العمل بشكل شفاف وتجنب أي رغبة في احتكار السوق.
- تجنب أي تكتلات من شأنها التحكم في الأسعار والإضرار بمصلحة المستهلك .
- تجنب أي اندماج بين المؤسسات هدفه احتكار السوق والإضرار بالمؤسسات الأخرى العامة فيه.

ج- المعايير والمبادئ :

يعتبر وضع المبادئ والمعايير المنظمة للمعاملات والمبادلات الاقتصادية من أهم الجوانب التي يهدف لها التأطير المؤسساتي للسوق، هذه المعايير تخص مختلف العلاقات القائمة في الاقتصاد سواء بين المؤسسات نفسها, بين المستخدمين ومؤسساتهم، بين المؤسسات ومورديها أو بين البلدان الأجنبية والبلد المحلي المضيف، إذ نجد في هذا الصدد معايير حول التعاملات المصرفية والحذر المصرفي، معايير تخص تسيير الأموال والمخزون، معايير حول حماية البيئة، وهي مكملة في حد ذاتها للقوانين والتشريعات التي تأتي في هذا المجال والهدف منها هو ضمان السير الأمثل للنظام الاقتصادي[2].

وبصفة عامة فان الاقتصاد وتحت هذه القوانين والتشريعات والمبادئ يكون أكثر فعالية في الأداء وتنظيما في التسيير، عكس ما يهدف إليه التقليديون من خلال ترك السوق يشتغل دون أي رقابة أو تنظيم انطلاقا من مبدأ "دعه يعمل اتركه يمر" والذي ثبت عدم صحته خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي أبرزت ضرورة تدخل الدولة لتأطير السوق وتوجيهه، باعتبار أن كل متعامل اقتصادي في السوق هدفه تعظيم منفعته الخاصة التي قد لا تتوافق بالضرورة مع مصلحة الاقتصاد ككل.

2- تصحيح آلية السوق .

إن الاستناد إلى فرضية أن آلية السوق تسمح بالتخصيص الأمثل للموارد في ظل المنافسة الكاملة بشكل فعال يعتبر أمرا غير واقعي بشكل كامل، لأن النتائج على أرض الواقع تثبت غير ذلك في عديد المجالات، باعتبار أن المتعاملين في السوق يسعون إلى تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة وهو ما قد

[1] Ibid, pp 3,4

[2] Ibid, pp 4,5.

يتعارض والمصلحة العامة، فأسعار السوق تحدد بناء على التكلفة الحدية وهذا لايعني بالضرورة توافقها مع المنفعة الاجتماعية[1]، كما أن القصد وراء الربح قد يدفع السوق بالكامل للتوجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الإنتاجية وهو ما قد يؤثر سلبا على الاقتصاد، وضمن هذا الإطار تسعى الدولة للعمل على تصحيح آلية السوق وتوجيهها من خلال 4 نقاط رئيسية:

ا- إنتاج السلع والخدمات العامة :

إن تقييم سلعة أو خدمة عمومية كانت أو خاصة يكون بالنظر إلى مواصفاتها وأثرها في الاقتصاد والمجتمع، ولا يكون بالنظر إلى كونها ممولة من القطاع العام أو الخاص [2]، وميزة السلـــع والخدمات العامة بشكل عام تكمن في تمتعها بخاصيتين رئيسيتين لا تتوفر في سلع وخدمات القطـــاع الخاص وهي : الأولى عدم المزاحمة والتي تعني أن استهلاك فرد ما لسلعة أو خدمة عمومية لا يلغي استفادة الطرف الآخر منها، والثانية تتمثل في عدم القدرة على استثناء ومنع فرد ما من الاستفادة منها دون الآخر حتى ولو لم يدفع المقابل لها، وسنوضح بشكل مفصل قدرة السلع والخدمات العامة على تحقيق المصلحة العامة التي عجزت عن تحقيقها آلية السوق عند التطرق لمبررات اللجوء إلى النفقـــة العامة في المبحث الثاني.

ب- الآثار الخارجية (les externalités) لمشروعات الأفراد :

يعرف الأثر الخارجي بأنه الأثر الناتج عن نشاط فرد ما والذي يمس رفاهية طرف آخر سواء بشكل ايجابي أو سلبي[3]، فبالنسبة للأثر الخارجي الايجابي نجد مثلا النفقات على طالب نجـــح في الدخول إلى الجامعة والتي تسمح له بمواصلة تكوينه ودراساته وتمكنه من تطوير معارفه وقدراته بشكل يسمح من زيادة إنتاجيته في العمل ويزيد من فرص تحقيق تطور اقتصادي ملحوظ، ونفس الأمر بالنسبة لنفقات الرعاية الصحية ونفقات البحث العلمي، فالدولة في هذه الحالة تعمل على المساهمة في تحمل جزء من التكاليف سواء من خلال الإعانات الممنوحة للطلبـــة أو التخفيضات الجبائية أو من خلال توفير الخدمات ذات الآثار الخارجية الايجابية كالمستشفيات ومراكـــز البحـــث العلمي.

أما من ناحية الآثار الخارجية السلبية، يظهر التلوث البيئي كخير مثـــــال على ذلك ، إذ أن النشاطات الصناعية للخواص قد تكون تكاليفها وايجابياتها متعارضة مع المنفعة الاجتماعية باعتبار أن القطاع الخاص يشتغل من زاوية تعظيم المنفعة الخاصة دون النظر إلى المصلحة العامة، وبالتالي فان آلية السوق وحدها غير قادرة على تحقيق التوازن في الحالات التي تبرز فيها هذه الآثار الخارجية السلبية، ومن هذا المنطلق يصبح تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ضروريا من أجل الحد من هذه الآثار

[1] عبد الرزاق فارس:مرجع سبق ذكره, ص 33.

[2] Christian Debock et autres: op-cit,p6.

[3] Gregory Mankiw : op-cit,p11.

بإجبار المتسببين فيها على تحملها في شكل تكاليف جبائية، وهذا ما يدفع أصحاب هذه النشاطات الصناعية المضرة بالبيئة إما إلى الحد من هذه الآثار الخارجية السلبية للحد من التكاليف المفروضة عليهم وإبقاء أسعار منتجاتهم كما هي، وإما لجوئهم إلى الرفع من الأسعار بسبب ارتفاع التكاليف وهو ما يتوجب على الأفراد الاستجابة مع عمل الدولة والامتناع عن استهلاك هذه المنتجات لدفع المنتجيــن إلى تحسين سلوكهم اتجاه البيئة .

لكن المشكلة التي تواجه الدولة في هذا الصدد هو صعوبة تقدير الأضرار من جهة ومن جهــة أخرى عدم القدرة على تحديد المتسبب الرئيسي في هذه الأضرار البيئية، وهو ما قد يؤثر سلبا علــى فعالية دورها في هذا المجال .

جــ- الاحتكار الطبيعي :

هناك بعض النشاطات في الاقتصاد التي يتطلب أن تقوم بها الدولة دون الخواص، وهو ما يسمى بــ " الاحتكار الطبيعي " أين تسيطر الدولة على مؤسسة إنتاجية واحدة في قطاعــات مثـــل : خدمات الماء والكهرباء، واقتصار الاستفادة منها على دفع مقابل يكون في متناول أفراد المجتمع ، وعلى العكس فإن خضوع مثل هذه النشاطات لملكية القطاع الخاص قد يضر بعامة المستهلكين، وبصفة عامة فان الاحتكار الطبيعي للدولة يشمل المجالات التي تعتبر حيوية وضرورية لأفراد المجتمع، أما باقي المجالات التي يشملها السوق فتظهر فيها ما يسمى بالكفاءة السوقية والتي يشترط فيها توفر ما مايلي:

- عدد كبير من المنتجين والمستهلكين المتعاملين في السوق لتجنب التحكم في السعر.
- توفر المعلومات في السوق بشكل كاف ولكافة المتعاملين فيه.
- تمتع المنتج والمستهلك على حد سواء بالعقلانية والرشادة في قراراتهم.

وهذه الشروط التي تنعدم في ظل احتكار الدولة لقطاع ما من القطاعات الجهوية لا يعنـــي بروز اختلالات في هذه القطاعات وإنما على العكس، كون الهدف من احتكار الدولة للنشاط فـــي تلك القطاعات هو تحقيق المصلحة العامة بخلاف الخواص الذين يهدفون من خلال احتكاراتهم إلى تعظيم الربح والمنفعة الخاصة.

د- نقص البيانات :

ينطلق الفكر الليبرالي من فرضية أن كل المتعاملين الاقتصاديين يملكــون بيانات ومعلومات كافية في السوق وهو ما يمكنهم من اتخاذ أفضل القرارات الممكنة، لكن الواقع الفعلي يقول عكس ذلك، إذ أن المعلومات غير المتاحة للفاعلين في السوق هي غير كافيــة لضمان الكفاءة السوقية وهو ما يضع المتعاملين في السوق في مواجهة عدة مخاطر وهذا يعتبر مــن أشكال إخفاق آلية السوق، فمثلا نجد أن رغبة بعض المتعاملين في الحصول على تأمين علـــى نشاطاتهم وممتلكاتهم قد تصطدم بغياب المعلومات الكافية حول شركات التاميــن الخاصة وشروطها، أو برفض البعض منها قبول بعض عروض

التأمين من المتعاملين في السوق، وهو ما يتطلب ضرورة وجود شركات تأمين عمومية تشمل التأمين ضد البطالة، ضد حوادث العمـــــل و التأمين على الصحة بشكل يغطي النقص الذي تسببه آلية السوق في هذا المجال.

أما في ميدان المعاملات المالية فيعتبر الأكثر حساسية اتجاه موضوع عدم توفر البيانات أو عدم كفايتها في السوق عموما والسوق المالي بالخصوص، فازدياد عمليات التداول وتســارع التغيرات الاقتصادية التي تؤثر على أسعار الأصول المالية يفتح المجال واسعا أمام عمليات المضاربة واقتناص الأرباح لمستثمرين على حساب مستثمرين آخرين بسبب نقص المعلومات والبيانات المالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية في السوق المالي والتي قد تتوفر لمستثمر دون آخر، وهذا ما يؤدي إلى انعدام الشفافية في المعاملات المالية واختلال السوق المالي ممــــا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وهذا ما يبرز ضرورة وجود رقابة مالية من الدولـــة تشــرف على عمليات التداول في السوق المالي وتحديد آليات وقواعد التعامل فيه بشكل يدعم من كفــاءة السوق المالي بتوفر البيانات المالية لكافة المتعاملين الاقتصاديين.

3- إعادة توزيع الموارد.

حتى ولم يكن هناك إخفاق من قبل آلية السوق في تسيير الاقتصاد فان عمليـــــة توزيــــع الموارد بشكل فعال قد يشوبها نوع من اللامشروعية القانونية أو اللاعدالة الاجتماعية، وهذا مــا قد يخلق درجة معينة من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع، وهذا ما يعد أحــد أهم الأسباب الدافعة لتدخل الحكومة لتحقيق نوع من العدالة في توزيع الموارد، كما أن إعادة توزيع الدخل من طرف الحكومة يعد من أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي باعتبار انه يسمـــــح بدعم المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهو الطبقة المتوسطة.

فالدولة من خلال هيئاتها ومؤسساتها تعمل على ضبط الوضع الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يشكل إضافة للجانب الاجتماعي ودعما قويا من الجانب الاقتصادي، بخلاف الحال أين يقل تواجد الدولة في هذا الإطار يؤدي إلى بروز فجوات اجتماعية واقتصادية تحد من التطور الاقتصادي والاجتماعــي، وخير مثال على ذلك دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تصنف فيها أنظمة الضمان الاجتماعي بالضعيفة بخلاف الدول المتقدمة كأمريكا ودول الاتحاد الأوربي والتي تزدهر فيها تلك الأنظمة بحكــم تأثيراتها الهامة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

حيث أن عدم توزيع الدخول بشكل يتضمن نوعا من العدالة الاجتماعية يؤدي فقط إلى بروز طبقتين رئيسيتين في المجتمع : طبقة الأغنياء ذات الميل الحدي للاستهلاك الضعيف والتي توجه استهلاكها فقط نحو المواد الكمالية المستوردة وتصدر ادخاراتها إلى الخارج في شكل ودائــــع وتوظيفات في البنوك، في حين أن الطبقة الفقيرة بدخولها الضعيفة التي تكاد تنعدم لا تشكــل أي تأثير اقتصادي، في حين أن

الطبقة المتوسطة تكاد تختفي وهي التي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد لارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، وعلى هذا الأساس تبرز ضرورة تدخل الدولة في عملية تخصيص الموارد لتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخول.

الفرع الثاني : حجج معارضي تدخل الدولة في الاقتصاد .

يعتبر اقتصاد السوق مرادفا لـــ"الليبيرالية" التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ويقـــوم اقتصاد السوق على 3 مبادئ رئيسية[1] :

1 – يتولى الفرد وحده المبادرة وتحمل المسؤولية عن قراراته الاقتصادية .

2 – كل عملية إنتاجية تهدف إلى تعظيم المنفعة الخاصة.

3 – حرية الفرد في ممارسة النشاطات الاقتصادية : حرية الملكية وحرية إبرام العقود .

ويعارض الليبراليون تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقا من جانبين رئيسين هما[2]:

1- الجانب النفسي :

تعتبر حرية الفرد أسمى قيمة اجتماعية له يكون من خلالها حرا في اتخاذ قراراته وفــق مصلحته وذلك بخلاف ما يسمى بـــ "الحرية السالبة" التي يكون فيها الفرد خاضعا لجهة معينة تقيد حريته في التصرف، وبالتالي فتدخل الدولة في الاقتصاد يعتبر بمثابة تقييد للفرد وإنقاص لحريته في ممارسة النشاطات الاقتصادية، وبالتالي وجب الحد من تدخل الدولة إلى أدنى حد ممكن واقتصاره على وظائفها التقليدية بتوفير الأمن وحماية ممتلكات الأفراد حتى أطلق عليها الاقتصادي "فرديناند لاســـال" تسمية "حارس الليل" تماشيا مع وصف الاقتصاديين للدولة في القرن 17 ب"الدولة الحارسة"، وعلــــى هــذا الأساس فان الجانب النفسي مهم جدا في نشاط الأفراد ومن ثم في النشاط الاقتصادي ككل، باعتبار أن حرية الأفراد في الملكية وإبرام العقود يزيد من فعالية الأداء الاقتصادي، أما التدخل الحكومي فيجعــل الفاعلين في النشاط الاقتصادي على درجة من الإكراه في قراراتهم الاقتصادية بشكل لا يتوافق وظروف السوق وهو ما قد يؤدي إلى بروز اختلالات مستقبلية تضعف من تنظيم الاقتصاد وتعرقـــــل الأداء الاقتصادي .

2- الجانب العملي : يبرزهنا عاملان رئيسيان يدعمان من الحركة الاقتصادية وهما :

ا- **التنسيق :** في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي، تظهر أهمية التنسيق والترابط بين مختلف هذه العلاقات والمتغيرات الاقتصادية بشكل يزيــد من كفــاءة الأداء الاقتصادي،

[1] Kerkoub Ibrahim: l`économie de Marché, une alternative pour le développement, le revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie.2005, p110.

[2] Erik Olin Wright and Joel Rogers: American society: how it really works, a book manuscript in press, pp3,4 . (www.ssc.wisc.edu/~wright) , consulter le 15/01/2010.

وفي هذا الصدد تعتبر الحرية الاقتصادية التي تعطي الفرد الحرية فـي اتخـاذ القـرار، الحرية في ملكية وسائل الإنتاج والحرية في إبرام العقود من أهم عوامل دعم التنسيق والترابـط في النظام الاقتصادي، بحكم أنها تقوم على لا مركزية القرارات الاقتصادية وبالتالي لا مركزية السـوق، وهـو ما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة والتي تراعي الجانب الاقتصادي والاجتماعي السائد ومن ثم إضفاء الفعالية وتطوير النشاط الاقتصادي .

ويعتبر " آدم سميث" أول من أشار انطلاقا من فكرة " اليد الخفية " إلى أن هذا التنسيق والترابـط ينطلق من آلية السعر التي تعتبر مفتاح عمل آلية السوق ويعتبرها آلية عرض كل من البيانـات والتحفيزات من شأنها الربط والتنسيق بين المتغيرات الاقتصادية .

فانطلاقا من أن السعر يتحدد في السوق حسب العرض والطلب، وبالتالي فان الأفراد وتماشيا مع رغباتهم حسب قراراتهم الاقتصادية إذا توجهوا إلى طلب سلعة ما في فان ذلك يـؤدي إلى ارتفاع سعرها في السوق بحكم أن كل فرد يرغب في الحصول عليها، ونتيجة لذلك فان ارتفـاع سعرها يدفع المنتجين إلى إنتاج المزيد من تلك السلعة قصد تعظيم أرباحهم، ومع ازدياد العـرض وتطابقه مع الطلب فان السعر يعود إلى مستواه التوازني السابق لكن مع ربح أكبر للمنتـج وهذا يعني أن الاقتصاد في حالة توازن بحكم استقرار السعر والكمية، وهنا يبرز الدور الاقتصـادي للسعر والذي يؤكد معارضو التدخل الحكومي أن تدخل الدولة في الاقتصاد وتحديدها ومراقبتها للأسعار قد يؤدي إلى إلغاء هذا الدور ومن ثم تعطيل النشاط الاقتصادي والابتعاد بالاقتصاد عن حالة التوازن .

ب- الإبداع والنمو :

يعتبر الإبداع والابتكار من أهم العوامل التي تدفع إلى تشجيع الحرية الاقتصادية وتـرك الأفراد يشتغلون حسب قراراتهم واعتقاداتهم، إذ أن الحرية الاقتصادية تدفع بالفرد إلى الإبداع الذي يساهم من جهة في تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن جهة أخرى يساهم في تحسين مستوى المعيشة وهذا ما يميز اقتصاد السوق, وتوجه الأفراد إلى الإبداع والابتكار في إطار الحرية الاقتصادية يرجع إلى 3 عوامل رئيسية[1]:

- العامل الأول : يدفع السوق الأفراد و المؤسسات إلى اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بحكم انه يكافئ صاحب القرار الصائب بالربح ويعاقب صاحب القرار الخاطئ بالخسارة، ويقصد بالقرار الصائب القرار الذي يراعي ظروف السوق بإنتاج ما يطلب المستهلك بأقل تكلفة .

- العامل الثاني : يعتبر السوق فضاءا للمخاطرة بالنسبة للأفراد والمنتجين على حد سـواء يقابلها فرص ربح ممكن أن يتحقق، باعتبار أن الإبداع والابتكار هو مغامرة في حد ذاتها قد ينتج عنها ربح كما تنتج عنها خسارة وذلك وفقا لنوعية الابتكار والإبداع ومدى ملائمتـه وظـروف السوق،

[1] Ibid: pp6,7.

وبالتالي فالسوق يوفر مجالا للمغامرة قد تنتج عنها مزايا اجتماعية و إقتصادية في شكـــل منتجات جديدة و تطورات تكنولوجية رائدة .

– العامل الثالث : المنافسة بين المنتجين في السوق تدفع بهم الى العمل على تطوير المنتجات قصد البقاء في السوق وهذا ما يؤدي الى رفع الانتاجية وتحسين النشاط الاقتصادي .

وفيما يخص سلبيات التدخل الحكومي من الجانب العملي فانها تكمن في عدم كفاءة القرارات الاقتصادية الحكومية، بحكم أنها لا تنطلق من أية خلفية تكون على دراية بظروف السوق او موارد الاقتصاد وقدراته، ولاتهدف الى تحقيق الربح الذي هو أساس أي نشاط اقتصادي بقدر ما تهدف الى تغليب الطابع الاجتماعي على الطابع الاقتصادي، وبالتالي فبقدر ما تكون الأهداف غير واضحة فان الآثار تكون منعدمة.

ومن جهة أخرى فإن القرارات الحكومية غالبا ما يغلب عليها طابع البيروقراطية والسعـــي الى خدمة المصالح الشخصية على حساب مصالح الاقتصاد أو الدولة ككل، فاحتكار المسؤوليـــــن الحكوميين لسلطة القرار يدفع بهم إلى استغلالها في خدمة مصالحهم وتعظيم منفعتهم الخاصة سواء بتلقي الرشوة أو باصدار قرارات معرقلة للنشاط الاقتصادي للخواص والتحول إلى احتكار الدولـــة أو احتكار القلة ، كما أن غياب مفهوم الربح عن نشاط الدولة في الاقتصاد يؤدي الى عـــدم قـــدرة القطاع الخاص على المنافسة وهو ماينتج عنه غياب الإبداع وضعف النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث : قياس حجم الدولة الاقتصاد .

باعتبار ان تدخل الدولة في الاقتصاد يعتبر ضرورة لا مناص منها، فان السياسات الاقتصادية الحكومية تلعب دورا كبير في تحسين الأداء الاقتصادي، ويشكل القطاع العام إضافة هامة للقطاع الخاص من شأنها ضمان سيرورة تطور النشاط الاقتصادي، لكن هذا التدخل يخضع إلى مؤشرات ومعايير لتجنب طغيان القطاع العام في الحياة الاقتصادية وتأثيرات ذلك سلبا علـــــــى النشــــاط الاقتصادي، ومن بين هذه المعايير نجد[1]:

1– نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الخام :

ويعبر هذا المعيار عن الحجم المخصص من الدخل القومي كنفقات عامة لجميـــع الهيئات والسلطات العامة المتمثلة في الحكومة المركزية والسلطات المحلية والولائية، ويبرز مدى مساهمـــــة القطاع العام في الناتج الوطني باعتباره يشتمل على جميع أوجه النفقات العامة لكافـــة المستويات الحكومية، إلا أن هذا المعيار يطرح مشاكل تتعلق بصعوبة توفر المعلومات والبيانات بشكـــل دقيق كنفقات السلطات المحلية نظرا لتعددها من جهة ومن جهة لغياب الشفافية في ضبط هذه البيانات بشكل

[1] قدي عبد المجيد: مرجع سبق ذكره, ص 18.

صحيح ووافي خاصة في دول العالم الثالث، والجدول -2- يوضح هذا المعيار في بعــض الـــدول العربية.

حيث أنه من خلال الجدول -2- نلاحظ كيف أن النفقات العامة في معظم الدول العربية الواردة في الجدول تشكل حوالي 3/1 من إجمالي الناتج الداخلي الخام وهو ما يبين الأهمية التي توليها هــذه الدول للنفقات العامة في سياستها الاقتصادية، إذ أن الدول العربية كدول نامية تعتبر السياسة المالية فيها كسياسة رئيسية في إدارة وتسيير الحياة الاقتصادية، ويتعاظم من خلال ذلك دور هذه الدول فــي النشاط الاقتصادي والذي يبرز من خلال ارتفاع نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام والمقدرة بحوالي 3/1.

الجدول 2 : نسبة النفقات العامة الى الناتج القومي في بعض الدول العربية خلال السنوات مختـــارة

السنوات / الدول	1995	1998	2001	2004	2007
الاردن	34.48	36.42	35.13	35.16	40.40
الامارات	39.54	40.12	37.38	23.99	21.60
تونس	34.40	32.13	32.47	31.79	32.22
الجزائر	31.99	31.79	31.32	28.00	34.55
مصر	28.56	25.27	26.80	26.46	32.13
المغرب	27.38	26.24	30.90	30.78	28.04
السعودية	36.29	39.44	37.18	30.35	31.37
قطر	44.94	45.80	30.40	18.16	35.23
سوريا	28.38	30.02	33.06	37.35	27.06

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000،2004،2008 (بتصرف).

2- نسبة الاستهلاك العام الى الناتج الداخلي الخام:

ويشمل الاستهلاك العام جميع اوجه الانفاق الجاري بما في ذلك الانفاق العسكري، وهو يبين حجم الخدمات التي توفرها الحكومة لعامة الافراد، وتختلف هذه النسبة من دولة لاخرى كما يوضحــه الجدول -3-.

حيث تبرز لنا فوارق عديدة بين الدول من حيث نسبة الاستهلاك العام من الناتـــج المحلي الخام، إذ تبرز أعلى نسبة في السعودية طوال السنوات المختارة، فيما تسجل أدنى نسبة فـــي مصر، إلا أن ذلك لا يعبر بشكل كاف عن درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد ، والذي لا يمكــن حصره فقط في الاستهلاك العام.

الجدول3: نسبة الاستهلاك العام الى الناتج المحلي الخام في بعض الدول العربية خلال سنوات مختارة :

السنوات / الدول	2000	2002	2004	2006
الاردن	24.84	22.08	20.89	20.74
الامارات	15.82	16.53	12.48	09.95
تونس	16.20	17.08	16.57	15.51
الجزائر	14.50	15.94	14.29	11.72
مصر	09.23	11.19	11.93	11.68
المغرب	18.75	18.84	19.30	16.89
السعودية	27.54	25.53	23.42	25.32
قطر	23.04	26.46	13.19	15.63
سوريا	11.13	12.90	14.57	13.27

المصدر: من انجاز الطالب بناءا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2001،2003،2005،2007.

3- نسبة الاستثمار العام الى الناتج المحلي الخام :

يتمثل الاستثمار العام في جميع أوجه الاستثمار التي تقوم بها الهيئات والسلطات العامة، وذلك في شكل بنى تحتية من طرق وجسور، ومشروعات عامة لا تختلف في طبيعتها واهدافها عن المشروعات الخاصة سوى كونها تابعة الى القطاع العام، كما يشمل الاستثمار العام جميع أوجه الاستثمارات المالية التابعة للدولة.

ويعتبر هذا المقياس أكثر دلالة عن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد من مقياس نسبة الاستهلاك العام من الناتج الداخلي الخام كونه يعبر عن مدى مشاركة الدولة في عملية الانتاج وخلق رأس المال الى جانب القطاع الخاص، الا أن مقياس نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام هو الأنسب بشكل عام كونه يضم كل من الاستهلاك العام والاستثمار العام وأنواع النفقات العامة الاخرى والتي تعبر جميعها عن دور الدولة كمتعامل اقتصادي في الاقتصاد يستهلك ويستثمر.

المبحث الثاني : النفقات العامة و تقسيماتها .

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم إستخدامها في إطار المالية العامة و السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية ، بحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف و تتعدد تقسيماتها بإختلاف أوجه استعمالها ، كما أنها تختلف باختلاف آثارها الاقتصادية و الاجتماعية .

المطلب الأوّل : ماهية النفقة العامة.

لم يختلف الإقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما إختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي ، كما أنه ومع تطور الحاجات الإنسانية و تعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت ، لكن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعى في تحديد حجم النفقات العامة و مختلف أنواعها .

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة .

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة "[1].

و هذا التعريف هو السائد لدى الإقتصاديين الذين يتفقون على معناه، و يظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية :

العنصر الأول : النفقة العامة مبلغ نقدي.

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولى تنفيذها، و كثمن للمساعدات و الإعانات المختلفة سواءا كانت إقتصادية ، إجتماعية أو غيرها [2] .

ولا تعتبر النفقات العينية و التي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة، إلا أنه و كإستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات غير النقدية من قبيل النفقات العامة.

و يعد الإنفاق النقدي أفضل من أية صور أخرى للإنفاق للأسباب التالية :

ــ إن إستخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، و تجنيبها صعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني و الذي يبرز فيه مشكل التقدير و تحديد الإحتياجات كما أن الإنفاق النقدي يحسن من إستخدام و توجيه النفقات العامة بناء على الضوابط و القواعد التي تحقق المصلحة العامة .

---

[1] فلح حسين خلف: المالية العامة,الطبعة الأولى, عالم الكتاب الحديث-جدار للكتاب العلمي, الأردن,2008,ص89.

[2] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة, الطبعة الأولى,منشورات الحلبي الحقوقية,لبنان,2006,ص27.

ــ إن الإنفاق العيني كما قد يوفره من مزايا قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بيــن الأفراد في الإستفادة من نفقات الدولة .

ــ يثير الإنفاق العيني العديد من المشاكل الإدارية و التنظيمية، و يؤدي إلى عدم الثقة و قد ينتــج عنه محاباة بعض الأفراد دون الآخرين .

و الإنفاق العام في شكله النقدي أدى إلى إزدياد حجمه من جهة، ومن جهة أخرى إلى تدعيم أساسيات إقتصاد السوق و الخروج عن آليات اقتصاد التخطيط أين يزيد تدخل الدولة من خلال تحديد حتى نمط إستهلاك الأسر و الأفراد بتقديمها لنفقات عينية محددة لهم .

العنصر الثاني : النفقة العامة يقوم بها شخص عام .

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر مــن شخص عام[1]، و يقصد بالشخص العامماينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي : الدولة و الهيئات العامة المحلية و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية ، وقد تشمل الولايات و الفدراليات فــــي الدول الإتحادية و الفدرالية .

و على هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبيل الأشخاص الطبعيين والمعنويين حتى و لــو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة، وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة ، و يعتمد في الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين النفقة العامة و الخاصة[2] :

أ) **المعيار القانوني:** حسب هذا المعيار فإن النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام الممثلين في : الدولة ، الوزارات ، الإدارات المركزية و المحلية العامة و المؤسسات العامة، إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخــاص القانون الخاص بهم ، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين و القرارات الإدارية ، بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص، و بالتالي فنقطة الإرتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق .

و يلاحظ أن هذا المعيار يتفق و طبيعة الدولة الحارسة التي إقتصر دورها كما رأينا في المبحث الأول على القيام بأعمال الجيش، الدفاع، الدولة والمرافق العامة والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، لكن مع الإنتقال إلى مفهوم الدولة المتدخلة و تطور دورها في الإقتصاد زادت وظائفها كالنقــــل و المواصلات و هو ما أدى إلى الخروج من هذا المعيار و الإنتقال إلى معيار آخر أكثر دقة .

---

[1] المرجع السابق, ص29.

[2] محمود حسين الوادي,زكريا احمد عزام: مبادئ المالية العامة,الطبعة الأولى,دار المسيرة, الأردن,2007,ص119.

ب) **المعيار الوظيفي:** و يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها النفقـــــة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها[1]، إذ أن التطورات العديدة في كافـــة الدول و بغض النظر عن طبيعة أنظمتها فرضت على هذه الدول الأخذ بمفهوم معاصر لدور الدولة، إذ اتسعت الحاجات العامة و تطور مفهومها بدرجة اتسعت معها النشاطات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مصلحـــة المجتمع .

و على هذا الأساس فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، بل العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة ما يقوم بها الأشخاص الخواص سواء ذو الشخصية المعنوية، الطبيعية أو الإعتبارية بتفويض من طرف الدولة أو إحدى سلطاتها .

فاتساع نشاطات الدولة تشمل حتى بعض الأنشطة التي كانت من قبل إحتكار الخواص، و منها المشروعات التي تتم وفقا للمعايير السوقية : أي معايير الربح و الخسارة و معايير العائد و التكلفة باعتبار أن القيام بمثل هذه النشاطات يحقق إلى جانب منفعة خاصة للأفراد منفعة عامة للإقتصاد ككل, إذ أن الإنفاق على المشاريع التعليمية والصحية التي يكلف الخواص بإنشائها يساهم من جهة فـــي زيادة أرباحهم الخاصة، و من جهة يساهم في تقديم منفعة عامة للأفراد بتقديم خدمة مجانية صحيـــة كانت أو تعليمية[2].

و لهذا يرى العديد من الكتاب ضرورة أخذ تعريف واسع للنفقة العامة، إذ يشمل كل النفقـــات التي يقوم بها القطاع العام ،أي يشمل النفقات التي تقوم الدولة ، الهيئات العامة و المؤسسات العامة، و اعتمادا على المعياريين السابقين معا ، تعتبر النفقة العامة بأنها تلك النفقة التي تصدر من شخص مـــن أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام .

العنصر الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة.

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق واشباع حاجة من الحاجات العامة[3], وهذا يعني أنه لا تندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفـــراد.

وتبرير هذا العنصر يرجع الى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا[4]، اذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من النفقـــــة العامة للدولة، أما غياب العدالة فيفقدها مشروعيتها .

لكن مفهوم تحقيق المنفعة العامة واشباع الحاجات العامة يختلف باختلاف دور الدولة وطبيعـــة ممارستها لوظائفها سواءا اقتصاديا او اجتماعيا، اذ أن تطور دور الدولة من الدور التقليدي في عهد الدولة

[1] طارق الحاج: المالية العامة, دار صفاء للنشر و التوزيع,الأردن,1999,ص24.

[2] فلح حسين خلف: مرجع سبق ذكره,ص92.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي,منجد عبد اللطيف الخشالي:المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة,دار المناهج,الأردن,2005,ص34.

[4] سوزي عدلي ناشد:مرجع سبق ذكره,ص33.

الحارسة أين اقتصرت وظائفها على تحقيق العدالة وتوفير الأمن وحماية الحدود إلى دورها المتدخل في النشاط الاقتصادي ، ثم تحول الدولة الى العنصر الرئيسي في تحريك النشاط الاقتصادي و الاجتماعي في عهد الدولة المنتجة وصولا الى الدور الجديد للدولة في عصر العولمة و ظهور دولة الرفاه الاقتصادي، ساهم في تطور الحاجات العامة التي مرت بمراحل عديدة بشكل صعب من تحديدها وحصرها في نطاق معين.

الفرع الثاني : مبررات اللجوء الى النفقة العامة .

تبعا لما جاء به "موسجراف" سنة 1959، فانه توجد ثلاثة وظائف رئيسية للنفقة العامة وهي[1]:

1-تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد .

2-اعادة توزيع الدخول.

3-تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي .

وتحقيق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختيار الامثل لـــ :

-نوعية النفقة العامة.

-طريقة تمويل النفقة العامة سواءاعن طريق الضرائب، القروض أو الاصدار النقــدي .

1 ــ تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد :

يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، اذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد وبالتالي فان تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الاطار[2].

وعلى هذا الاساس فان توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاقا من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة، وبالتالي الوصول الى أعلى انتاجية لعناصر الانتاج ومن ثم أحسن استخدام ممكن للموارد المتاحة، حيث لا تكون هناك موارد في غير استخداماتها[3].

---

[1] François Escalle:maitriser les finances publiques: pourqoui, comment? Edition economica, 2005,p205.

[2] كمال حشيش:أصول المالية العامة, مؤسسة الثقافة الجامعية, مصر , 1984, ص42.

[3] عبد المطلب عبد المجيد:مرجع سبق ذكره, ص20.

وتخصيص الموارد يشمل عديد التقسيمات نجد منها[1]:

-تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص .

-تخصيص الموارد بين سلع الانتاج وسلع الاستهلاك .

-تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص .

-تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .

فتخصيص الموارد في الاقتصاد يعتبر موضوعا بالغ الأهمية بحكم انه يتمثل في مدى القدرة على الاختيار بين العديد من اوجه التفضيل، وبالتالي التضحية ببعض الحاجات في سبيـــــل إشباع الحاجات التي تحقق المنفعة العامة .

وتعتبر النفقات العامة من الوسائل المتاحة للدولة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، اذ أن جهاز السوق هو الذي يقوم بتخصيص الموارد في الاقتصاد، لكنه قد يعجز احيانا عن التخصيص الأمثل لها بشكل يضمن تحقق الكفاءة الاقتصادية، اذ قد تؤدي قوى السوق لو تركت لشأنها إلى المبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح ، وهنا يأتي دور السياسة المالية و بالخصوص سياسة الانفاق العام في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية ودعم تخصيص الموارد المتاحة سواء عن طريق قيام الدولة بعملية انتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد تمكن الدولة من التأثير في المتغيرات الاقتصادية وتجنـــب الاختلالات، أو عن طريق تقديم اعانات للوحدات الانتاجية أو المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطنـــي والتي تقوم بإنتاج سلع وخدمات ضرورية لتجنب افلاسها وتحويل الموارد المالية والبشريـــة مـــن قطاعها إلى قطاعات أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية[2].

وحسب "موسجراف" فان هذه الوظيفة تختبر بالتطرق إلى الشكلين الغالبين على النفقة العامة وهمـــــا:

ا- إنتاج السلع والخدمات العامة :

ا-1- مبررات السلع والخدمات العامة :

إن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف لتحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، فهي تهدف لتحقيق المصلحة العامة وتلعب دورا كبيرا في

[1] دراوسي مسعود:السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي,أطروحة دكتوراه,جامعة الجزائر,2005،ص84.

[2] المرجع أعلاه: ص ص84, 85.

تحسين المستوى المعيشي للأفراد[1]، وهذا ما جاء به كل من "رتشارد موسجراف" و"بيجي موسجراف" أين أظهرا مدى ضرورة توفير هذه السلــع والخدمات العامة والتي تنقسم الى نوعين :

السلع والخدمات العامة الخالصة :

وتتميز بخصائص عديدة منها أن استهلاك وحدة من هذه السلع أو الخدمات مـــن طرف فرد ما لا يقلل من امكانية استفادة باقي الأفراد منها، أي أن استهلاك هذه السلــع يتميز بما يسمى بـــ "عدم المزاحمة"[2]، ومن أمثله ذلك نجد خدمات الدفاع والأمن وخدمـــــات الإذاعة والتلفيزيون، إذ أنه في حالة الدفاع مثلا فإن قيام الجيش بحماية فرد ما لا يؤثـــر سلبا على مقدرة الأفراد الآخرين من الاستفادة على نفس الحماية، كما أنها سلع تتميــــز بصفة أخرى وهي "عدم امكانية الاستثناء" من استهلاكها، إذ أنه من الصعب ومن غيـــــر الممكن استبعاد بعض الأفراد من الإستفادة منها أو بالأحرى التفريق بين المستفيد منهـــا بالمجان والمستفيد منها بمقابل[3]، لأن ذلك غير مقبول من وجهة نظر اجتماعية وحتـــى سياسية، و التكلفة الحدية لذلك مساوية للصفر أي أن أي مستهلك إضافي لا تترتب عنه أي تكلفة .

السلع والخدمات العامة غير الخالصة :

وهذا النوع من السلع والخدمات يتميز بكونه غير قابل للمراجعة الجزئية وليس الكلية، وهذا يعني أن استفادة مستهلك جديد من هذه السلع والخدمات قد يؤدي الى انخفاض العائد أو الفائدة التي كان بالماضي يحصل عليها، وهو ما يسمى ب"المزاحمة الجزئية" .

فقد يستعمل سائق سيارة طريقا لا تكون فيه حركة مرور بالكامل، لكن في الفترة المقبلة عند استعماله قد يجده مكتظا، وكل سيارة اضافية في الطريق سوف تجعله معطلا أكثر فأكثر، وبالتالي فان كل مستهلك جديد لا يؤدي الى استبعاد مستهلك حالي وانما يؤدي الى زيادة التكلفة الحدية، ومن امثله هذه السلع نجد ايضا الجسور والأنفاق[4] ، وبالتالي فرغم تناقص المنفعة من حين لآخر في السلع والخدمات العامة غير الخالصة، فان ذلك لا ينقص من أهمية وجودها والتي ترتكز على استفادة الجميع منها دون استثناء بغض النظر عن شكل هذه الاستفادة جزئية كانت او كلية .

كما أن وجود السلع والخدمات العامة يبرز ايضا بالحتمية في الوجود التي تتميز بها بعض السلع والخدمات العامة والتي تعتبر أساسية، حيث تلجا الدولة الى اجبار الأفراد على الاستفادة منها انطلاقا من دورها الاجتماعي الذي يحتم عليها ذلك، فمثلا اذ كان شخص ما مريضا فلا يعقل ان تسمح الدولة بان يترك ليموت دون معالجته، لذلك فهي توفر خدمة الرعاية الصحية شبه المجانية أو أن تتخلى عائلة ما عن

[1] Francois Escalle: op-cit ,p206.

[2] عبد الرزاق فارس: مرجع سبق ذكره,ص34.

[3] Francois Escalle: op-cit, p207.

[4] عبد الرزاق فارس:مرجع سبق ذكره, ص35.

توجيه أطفالها إلى الالتحاق بمقاعد الدراسة، فهذا أمر غير مقبول وعلى أساس ذلك توفر الدولة التعليم المجاني وتجبر العائلات على توجيه أطفالها إلى مقاعد الدراسة عند بلوغ السن القانوني وهذا ما يفسر الارتفاع المسجل في نفقات التعليم والصحة .

ا-2- نوع و حجم السلع و الخدمات العامة:

جاءت الحجج السابقة لتدعيم وتوضيح ضرورة وجود السلع و الخدمات العامة، لكن يبقى كيفية تحديد حجم و نوعية هده السلع و الخدمات المعقدة.

فنظريا تحدد كمية هده النفقات العامة بالحد الذي تساوى فيه الكلفة الحدية مع الميزة الحدية لها وهو المستوى الذي إذا ازدادت فيه هده الكمية تزيد التكلفة الحدية على الميزة الحدية، بمعنى أن إنتاج هذه السلع والخدمات العامة يبقى مبررا وقابلا للزيادة ما دامت ميزتها الحدية أكبر من تكلفتها الحدية[1]، لكن واقع الأمر يختلف ويكون أكثر تعقيدا كون القياس و تحديد المزايا والتكاليف ليس بالأمر السهل، إذ يسهل تطبيقها في حالة الاستثمارات العامة بحكم خضوعها إلى الإدارة المالية والرقابة المحاسبية وتسهل من تحديد تكاليفها والأرباح المترتبة عنها, لكن بشكل عام و بالنظر إلى باقي أنواع النفقات العامة في شكل سلع و خدمات عمومية فان تقييم منفعة أية سلعة أو خدمة عامة يطرح العديد من الصعوبات منها:

ـ **تقييم النفقات العمومية:** وهو من أكثر المسائل تعقيدا في هذا المجال،إذ أن التقييم يتطلب توضيح الأهداف المرجو تحقيقها في بادئ الأمر والتي على أساسها يتم تقدير مدى تحقيقها أم لا لتقييم النفقة العامة, وعلى العموم يعتبر تقييم النفقات العامة بمثابة محاولة توضيح أثرها الاقتصادي والاجتماعي و هذا ما سنحاول التطرق له بالتفصيل في الفصل الثالث أين سنبرز أثر النفقات العامة على أهم الجوانب الاقتصادية وهو النمو الاقتصادي.

ـ **العقلانية في اختيارات الميزانية:** وهنا يكون الأمر متدرجا من أعلى هرم السلطة العمومية المركزية فيما يخص ميزانية الدولة نزولا إلى الإدارات والجماعات المحلية فيما يخص ميزانيات الولايات والفدراليات، وهذا الأمر يتوقف بدرجة كبيرة على مدى الالتزام بالمنطق والقواعد الاقتصادية في رسم وتخطيط الميزانية والابتعاد عن التسيب والبيروقراطية لما لها من آثار سلبية على فعالية النفقات العامة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

ـ **مجاراة كفاءة القطاع الخاص:**وتعتبر نقطة جوهرية كونها كانت ولا زالت تشكل نقطة الاختلاف بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي،إذ أن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تواجه مشكل الكفاءة مع

[1] Francois Escalle: op-cit, p207.

نظيرتها في القطاع الخاص و التي تزيد كفاءتها ولو كانــت بمقابل عكس السلع والخدمات العامة والتي يقل الإقبال عليها و لو كانت مجانية أوبـــمقابل رمـــزي.

ب- الإعانات المقدمة للأعوان الاقتصادية:

ب-1- مبررات إعانات إنتاج السلع والخدمات للأعوان الاقتصاديين:

تبرز أهــمية هذه الإعانات والمساعدات كشكل من أشكال النفقات العامة بالآثار الخارجية التي تنتج عنها،إذ أنها تعتبر دعما ماليا يحــد من التكاليف وتكون لها نتائج ايجابية على المدى الطويل بالخصوص.

ففي مجال الفلاحة والتنمية الريفيــة فإن الإعانات المقدمـــة للمزارعين والفلاحين تكون لها عدة نتائج سواء على الصعيد الاقتصادي, إذ أنها تعتبر دعما ماليا يحد من تكاليــف الإنتاج ويساهم في دعم الإنتاج الزراعي وتوفير الأمـــن الغذائي،أما على الصعيد الاجــتماعي فهي تـــساهم في الحد من البطالة كون أن نسبة هامة من اليد العاملة تشتغل بالأراضـــي الفلاحية،أما على الـــصعيد البيئي فهي تساهم في عملية الحفاظ على البيئة والمحيط من خلال دعمها لاستمرار النشاط الزراعي وعــدم تحول الأراضي والمساحات الخضراء إلى أراضي للبناء.

ونفس الأمر ينطبق على إعانات الإنتاج للمؤسسات، اذ أنها تبرر ما دام الامـــتياز الناتج عنها يفوق تكلفتها[1]، والمعلوم أن آثار و مزايا هذه الإعانات لـــهذه المؤسسات تستمر للمـــدى الطويل،إذ أن إعانة مؤسسة قصد الحد من تكاليف إنتاجها مع مرور الوقت يســـاهم في مواصلتها لعملية الإنـــتاج و تشغيل العمال و هذا ما يمثل حفاظا على نسبة مهمة من الدخول تساهم في تدعيم الطلب الذي يشكل حافزا آخر لمواصلة الإنتاج وهكذا تستمر الحلقة بالدوران، و هذه تعتبر من أكبر ميزات و ايجابيات هدا النوع من الإعانات.

ب-2-إعادة توزيع الدخل:

وتعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أية تركيبة كانت من النفقات العامة كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومـــحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجــتماعية, فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.

لكن هناك العديد من الاقتصاديون ينتقدون ما يسمى بـــ" إعانات البطالة " كونها تساهم في تكريس التكاسل و انعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص عمل[2]، وهذا مـــا يزيد من نســـبة البطالة الإرادية، ورغم ذلك إلا أنها تـــشكل حسب آخرين ينطلقون من الفكر الكينزي العلاج الأمثل في مواجهة ارتفاع نسبة البطالة أثناء الأزمات وتراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك.

---

[1] Ibid: p211.

[2] Ibid: p217.

كما أن نظام الحماية الاجتماعية والذي يرتكز على منــح مساهمات اجتماعية للعائلات يساهم في إعادة توزيع الدخل وتجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاح للطــبقة المتوسطة.

3- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار المستوى العام للأسعار،ويرجع ذلك إلى أن عــدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عديد الاختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو،توزيع الــدخول،الاستهلاك،العمالة وغيرها، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعــرض الاقتصاد القومي لارتفاع في المستوى العام للأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجــود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد و ثبات المستوى العام للأسعار باعتبارهما هدفان متضادان.

بالتالي فالنفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطــالة والتضخم في الاقتصاد القومي،من خلال الإعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعــها من جهــة إلى ارتفــاع المستوى العام للأسعار,ومن جــهة أخرى إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة وبالتالي ارتفاع نسب البطالة, وهذا يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات والأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد.

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة،نظرا لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة،ولكن ومع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو في أنواعها،زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها.

وفي هدا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- ❖معيار التكرار والدورية
- ❖ المعيار الوظيفي
- ❖ المعيار الاقتصادي

الفرع الأول : معيار التكرار والدورية .

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

1 ـ النفقات العادية :

وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة ،كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة لأخرى ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية،وتمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في ايرادتها الضريبية و ايرادتها من الأملاك العامة .

2 ـ النفقات غير العادية:

وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية، وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير إلى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد, ومن خلاله إلى النفقات العامة والتي يعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارس لنشاط الأفراد وبالتالي هي نفقات عادية,وأن كل إنفاق خارج عن إطار مهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي كالنفقات الاقتصادية و الاجتماعية.

ولكن ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من الصعب التمييز بين النفقات غير العادية والنفقات العادية،فالإنفاق الحربي أصبح عاديا وتتضمنه الميزانيات الحكومية كل سنة،كما أن النفقات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت من الضرورات، وذلك لعمل الدولة على استهداف التأثير الايجابي على النشاطات الاقتصادية بما يضمن استمرارية عمل الاقتصاد وتطوره وكذلك العمل على تقليل التفاوت الاجتماعي فيما يخص توزيع الدخول، كما أن عديد الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الإيرادات العامة إذ تحولت الإيرادات غير العادية إلى عادية مع ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية،وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة, لذلك اتجه الفكر المالي الحديث إلى التحول إلى تقسيم آخر أكثر واقعية على النحو التالي :

النفقات الجارية :

وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية،وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل:أجور ورواتب،مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات[1].

[1] International monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990, pp 177,182 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf), consulter le 24/02/2010.

النفقات الاستثمارية :

وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون,أراضي وكذا أصول غير مادية[1], والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي،وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

بالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقات العامة، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فكل النفقات أصبحت تتكرر سنويا وحتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة، فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات، منها ماهو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية، ومنها ماهو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

الجدول 4 : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2002 – 2007).

	2002	2003	2004	2005	*2006	**2007
الإنفاق الجاري	76,55	79,48	78,41	75,36	75,42	72,41
الإنفاق الرأسمالي	22,91	20,02	21,27	22,66	23,63	25,48
صافي الاقتراض الحكومي ***	0,54	0,50	0,02	1,99	0,96	2,17

* فعلية أولية.

** تقديرات أولية.

*** صافي الاقتراض الحكومي، وهو عبارة عن معاملات الحكومة مع المؤسسات العامة من إقراض واقتراض .

المصدر : صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2008،ص342.

الفرع الثاني : المعيار الوظيفي .

تقسم النفقات العامة تبعا لوظائف الدولة إلى 4 أقسام رئيسة وهي[2]:

1 ــ نفقات الخدمات الحكومية العامة :

وهي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى، ومنها نفقات الأمن والدفاع، نفقات العدالة، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

[1] International monetary fund: op-cit : p 182.

[2] Ibid : p 144.

2 ــ نفقات الخدمات الاجتماعية:

وهي تشمل نفقات التعليم، نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية.

3 ــ نفقات الخدمات الاقتصادية:

تبرز في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي، وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات،الكهرباء والماء ,إضافة إلى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة و نفقات حماية الغابات وكذا نفقات دعم السياحة وعمليات الري والصرف .

وتهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي،وهذا النوع من النفقات تولى له أهمية كبيرة في الدول النامية خصوصا نظرا لضعف نشاط القطاع الخاص بها .

4 ــ نفقات خدمات حكومية أخرى:

وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده،إضافة إلى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية .

الفرع الثالث : المعيار الاقتصادي .

تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي إلى*:

1 ــ نفقات حقيقية : وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعا كما سنبرزه في الفصل الثالث من خلال دراسة أثر النفقات العامة على الناتج القومي .

2 ــ نفقات تحويلية : وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير وهي[1] :

---

[1] محمود حسين الوادي, زكريا احمد عزام: مرجع سبق ذكره, ص142.

*أول من نادى بهذا التقسيم هو الاقتصادي بيجو .

أ ــ معيار المقابل المباشر: ويقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة ، وتكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجانا وكونها لم تقدم بدون مقابل، بل إن المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين .

ب ــ معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي : تعتبر النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلا ,أما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

جـــ ــ معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع : فحسب هذا المعيار فان النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور ورواتب وفوائد،أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة .

المبحث الثالث: قواعد وأسس النفقات العامة.

إن انفراد السلطة العمومية بقرار إقرار النفقات العامة لا يعني المضي بها قدما إلى مستويات غير محددة، وإنما يكون ذلك وفق معايير ومحددات تضبط الحجم الضروري والنوع الأمثل للنفقات العامة الواجب تنفيذها حرصا على إضفاء الفعالية في أثرها على الاقتصاد والمجتمع، ورغم هذه الضوابط والمحددات فان النفقات العامة في تطور وتزايد مستمر وذلك راجع إلى أسباب عديدة تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة ومحدداتها.

باعتبار النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، فان إقرارها يكون بعد التقيد بجملة من الضوابط والمعايير ومراعاة لعدد من المحددات،وذلك تجنبا لأية آثار سلبية نتيجة الإقرار العشوائي واللامدورس لهذه النفقات .

الفرع الأول: ضوابط النفقات العامة.

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا[1].

1 ــ ضابط المنفعة :

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الاقتصاديين التقليديين والحديثين[2].

ويعتبر ضابط المنفعة أمرا منطقيا كونه لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع والمزايا المترتبة عنها، ويتحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة إذا وجهت النفقة العامة إلى جميع أفراد المجتمع دون اقتصارها على بعض الأفراد أو توجيهها للمصالح الخاصة بهم، والمنفعة تتعدد سواء كانت منفعة اقتصادية أو اجتماعية .

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النفقات لها أثار عديدة اقتصادية كانت أو اجتماعية، ظاهرة أو مخفية, حاضرة أو مستقبلية، وفي هذا الصدد نورد اتجاهان رئيسيان حول تحديد وقياس المنفعة [3]:

---

[1] فلح حسين خلف:مرجع سبق ذكره, ص111.

[2] سوزي عدلي ناشد:مرجع سبق ذكره, ص51.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي, منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره , ص40.

الاتجاه الشخصي :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة مابين الناتج الاجتماعي المتولد على الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، ويأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا .

الاتجاه الموضوعي :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي و الزيادة المحققة في الدخل القومي، إذ أنه إذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول أنها نفقات نافعة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أنه يأخذ عليه اهتمامه فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي وعدم الأخذ بعين الاعتبار لجانبها الاجتماعي .

ومع عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي[1]:

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد .
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان .
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين .
- مستوى خدمات اجتماعية مقدمة للمواطنين.

2 ــ ضابط العقلانية الاقتصادية :

ونعني به الرشادة وحسن تسيير و إدارة الأموال العمومية، وهذا لا يعني تقليص النفقات العامة والحد منها بشكل لا تتحقق معه الأهداف المراد الوصول لها،وإنما يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتم تجنب أي استغلال لها في غير محله يتنافى والعمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة وتوفر العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة.

والواقع أن عقلانية وترشيد النفقات العامة يكون من خلال محاولة تحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع من خلال زيادة كفاءة هذا الإنفاق من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تحقيق توازن بين النفقات العامة المراد تحقيقها وأقصى ما يمكن تخصيصه من موارد مالية كاعتماد مالي لها.

ويكون ترشيد النفقات العامة بالالتزام بالمبادئ التالية[2]:

أ ــ تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: إذ أن وجود سلطة إقرار النفقة العامة بيد الدولة لا يعني تماديها في الرفع من حجمها ، وإنما ذلك يكون بالاستناد لحجم أمثل يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة للمجتمع بما هو مخصص لها من موارد مالية .

---

[1] عادل احمد حشيش: أساسيات المالية العامة , دار المعرفة الجامعية, مصر , 1996 , ص ص77،85.

[2] سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره , ص 53.

ب ــ إعداد دراسات الجدوى للمشروعات : تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على عديد العناصر منها : التكاليف الاستثمارية ،الدراسة التسويقية،خطة التمويل المقترحة ،ربحية المشروع،الآثار المحتملة للمشروع على البيئة والاقتصاد والمجتمع ،فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على المتغيرات الاقتصادية كالادخار وسعر الفائدة، وتعتبر دراسات الجدوى من أهم الوسائل الممكنة لتطبيق الرشادة لتسيير النفقات العامة خاصة في ظل النفقات الاستثمارية كونها تتمثل في مشاريع عامة يسهل من خلالها تحديد الاحتياجات والتكاليف من جهة،والأرباح والمزايا الناتجة عنها من جهة أخرى .

جــ ــ الترخيص المسبق من سلطة تشريعية : يساعد الترخيص المحصل عليه من السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بمثابة الخطــوة الأولى نحو ترشيد النفقات العامة،كونها تصدر من ممثلي الشعب الذين قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض الأنواع من النفقات العامة المقررة واستبدالها من الميزانية الأولية الموجهة لهم للتصديق عليها بما يخدم المصلحة العامة .

د ــ تجنب الاصراف والتبذير: إذ أن تعدد صور الإسراف والتبذير في ميدان النفقات العامة يحتم العمل على تجنبها لكونها تفقد النفقة العامة مبررات وجودها ونجد من هده الصور التي تكثر في الدول النامية:

- التلاعب في التكاليف في تأدية الخدمات والمرافق العامة.
- تحقيق مآرب خاصة على حساب الأموال العمومية لبعض ذوي النفوذ والسلطة.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات بعض الوزارات التي لا أثر لها سواء على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي
- المبالغة في التمثيل الخارجي ونفقات التظاهرات والنشاطات بمختلف أنواعها.

وكون العقلانية الاقتصادية من أهم أركان وضوابط الإنفاق العام، فهناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية الاقتصادية وهي[1]:

ــ مؤشر إنتاجية الإنفاق العام:

وهو يعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن النفقات العامة والموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي.

وهذا يعني أنه كي يمكن رفع إنتاجية النفقات العامة،فان هذا يتطلب تقليص الموارد المالية المولدة لهذا الناتج، وهذا يتحقق من خلال توفر العقلانية الاقتصادية في النفقات العامة واستخدام معايــير الجدوى والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في تقدير مدى نجاعة المشاريع الاستثمارية العمومية التي تعتبر إحدى أنواع النفقات العامة المعنية بضابط العقلانية الاقتصادية .

وبتعبير آخــر فان هذا المؤشر يقــوم على أساس الــمقارنة بــين المنفعة الحدية للنفقة العــامة وتكلفتها،وهذا يقتضي توفر كافة البيانات والمعلومات بخصوص تحديد التكاليف الحدية والمنافع الحدية

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي, منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره , ص41.

المرتبطة بكـل أوجه النفقات العامة، لكن هذا المؤشر يعتـبر بالغ الصعوبة في الواقع العملي لصعوبة قياس المنافع الحدية والتكاليف الحدية على حد سواء .

ــ **مؤشر الإنفاق العام الاستثماري** : ويرتكز هذا المؤشر على قياس مايلي :

ــ مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية .

ــ مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية .

ــ مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية.

فهذا المؤشر يرتكز على النقاط الثلاثة السابقة الذكر كقياس لمدى نجاعة وأهمية النفقات العامة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي أم أنها مجرد هدر وتبذير للمال العام ليس له أي تأثير ايجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ،كما أنه يتعلق بالإنفاق العام الاستثماري كونه من أهم أنـواع النفقات العامة التي يكثر فيها الجدل حول غـياب العقلانية الاقتصادية وعـدم الاستناد إلى مبدأ الاقتصاد في تسييرها.

3 ــ ضابط المرونة:

وهو من الضوابط التي بـدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النـفقات العامة خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى السياسية ،بحكم أن لها تأثيرا مباشرا وغير مباشر على حجم النفقات العامة وهو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات .

لكـن مرونة النفقات العامة تكون من إطارها الإيجابي وليس من إطارها السلبي[1], إضافة إلى كونها خاضعة إلى ضوابط أخرى متكاملة في ما بينها ،فالعمل وفق مبدأ المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة وبالأوجه المحددة لها،فمرونة النفقات العامة لا تكون فقط في حجمـها وإنما أيضا في الأوجه الموجهة لها، والتي قد يحصل تعارض فيها في وقت أزمة أو ما شـابه ذلك, عندها يأخذ بمبدأ الأولوية في تحقيق الأهداف و الذي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية، أي مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع لآخر .

4 ــ ضابط الإنتاجية:

ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها[2],وتبرز أهمية الأخذ بهذا المبدأ وضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص وذلك نظرا لحاجاتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي، وذلك بتطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وكفاءتها الإنتاجية وذلـك من خلال التوسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقق ذلك، وبما يقود

---

[1] فلح حسين خلف: مرجع سبق ذكره , ص116.

[2] المرجع أعلاه: ص117.

الاقتصاد إلى النمو كما سنرى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث باعتباره الهدف الأكثر أهمية في هذه الدول.

5 ــ ضابط العدالة :

وتكون العدالة في النفقات العامة بما يتصل بتحقيقها في توزيع العبء على من يتحملها ،حيث تحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل هذه النفقات العامة وذلك بالشكل الذي يستند إلى القدرة على الدفع لكل فرد مكلف، وكذلك تحقق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة بحيث لا توجه لفائدة فئات دون غيرها، ولكن في إطار توجيه هذه النفقات لخـــدمة كل فئات المجـــتمع مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأقـــل دخلا بدرجة أكبر وبالـــشكل الذي يرفع معه دخول هذه الفئات من خلال الإعانات المقدمة لهم أو من خلال الخدمات التي تساهم في الرفع من دخولهم الحقيقية أو من خلال الإنفاق على الخدمات التي تساهم في تطـــوير قـــدراتهم التعلـــيمية والصحية،ومن ثم التأثير على إنتاجيتهم في الاقتصاد مما يسمح بتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول وتقليل التفاوت والطبقية في المجتمع .

وتوفر هذه الضوابط على النفقات العامة لا يكون إلا بتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، وهذه الوسائل كي يحسن استـــخدامها يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق العام في المؤسسات الحكومية ، وهذه العـــملية تسمى بتقنين النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني، وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية :

الشكل 1: وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام .

وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام

الرقابة الإدارية تتم قبل تنفيذ الإنفاق العام

الرقابة المحاسبية بعد تنفيذ الإنفاق العام

رقابة شعبية برلمانية ختامية

المصدر:نوزاد عبد الرحمن الهيتي,منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره , ص42.

الرقابة الإدارية:

وتعتبر المرحلة الأولى من مراحل التأكد من وجود ضوابط الإنفاق العام والتقيد بها، وعادة ما تكون وزارة المالية المشرفة على تنفيذها بواسطة المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات, وتشمل الرقابة الإدارية التـــأكد من أن صرف الأموال من طرف المؤسسات الحكومية يكـــون ضمن الاعتماد المالي المخصص لها وهـــي تتم قبل تنفيذ الإنفاق العام.

وفي واقع الأمر فهذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فعالية في ترشيد النفقات العامة خصوصا، إذ أنها رقابة إدارة على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها، ومن ثم فلا تمثل أي ضغط على حجم النفقات العامة، إذ أنه غالبا مالا تميل الإدارة إلى التقيد وهو ما قد يجعل النفقات العامة تبتعد في تسييرها عن مبدأ الرشادة والعقلانية الاقتصادية[1].

الرقابة المحاسبية المستقلة :

وهي المرحـــلة الثانية من مراحل المراقبة المالية ويقـــوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديـــهم صلاحيات واسعة في المراقبة والتدقيق،ويحاولون التأكد من أن إجراءات الصرف والإنفاق تمت ضمن حدود قانون الميزانية والقواعد المالية وعادة ما تتم هذه الرقابة بعد تنفيذ الإنفاق العام .

الرقابة البرلمانية (الشعبية):

وهي المرحلة الأخيرة التي يتـــم فيها مناقشة الحساب الختامي من طرف البرلمـــان الذي لا يقتصر دوره الرقابي على مدى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية،وإنما تمتد أيضا ليشمل الرقابة على حجم النفقات العامة وتخصيصها، وتتم المصادقة على الحساب الختامي بعد التأكد من توفر عناصر النفقة العامة الأساسية وضوابطها .

الفرع الثاني: محددات النفقات العامة.

هناك العـــديد من العوامل التي تحدد حجم النفـــقات العامة تضاف إلى جـــملة الـــضوابط والمعايير المذكورة سابقا والتي تحدد بشكـــل كبير وجهة وكيـــفية استخدام النفقات العامة وتتمثل هذه المحددات في:

1 ــ الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي:

إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي السائد ونمط إدارة الدولة والاقتصاد، ورغم تعدد الفلسفة الاقتصادية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي فإنها لا تخرج عن نطاق الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة،الدولة المتدخلة،الدولة المنتجة،الدولة في ظل عصر العولمة).

فدور الدولة في الاقتصاد يعتبر محددا كبيرا لحجم النفقات العامة،إذ أنه وكما رأينا سابقا في المبحث الأول فانه في ظل الدولة الحارسة لم يكن للنفقات العامة أهمية كبيرة, فكانت تقتصر فقط على نفقات الأمن،العدالة وبعض المنشآت لأنه آنذاك لم يكن ينظر إلى النفقة العامة إلا أنها استهلاك للدخل القومي لا أثر له على النشاط الاقتصادي .

أما في ظل الدولة المتدخلة ونظرا لبروز الفكر الاقتصادي الكينزي الذي يدعم من دور الدولة في الاقتصاد ويبرز من أهمية آثارها على الدخل القومي الاقتصادي، فقد زاد التوجه نحو إتباع سياسات انفاقية زادت من توسع حجم النفقات العامة .

[1] سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره , ص45.

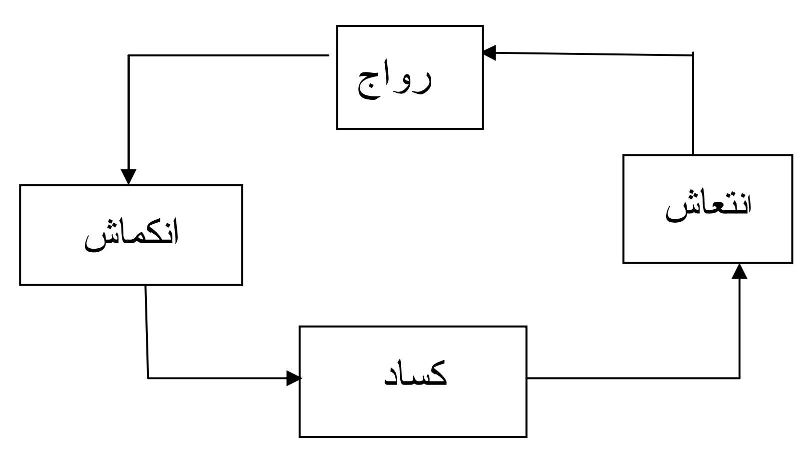
ونفس التحليل ينطبق على حال الدولة المنتجة ولو أن حجم النفقات العامة فيها كان أكبر باعتبار أن الدولة أصبحت العنصر الرئيسي في عملية الإنتاج والتوزيع وهذا ما زاد في حـــجم النفقات العامة لاستيعاب النشاط المتصاعد في الدولة المنتجة.

في حـــين أنه وفي ظل الدولة الحديثة وازدياد وظائفها لتمتد إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ،تدعيم تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخول, فقد أدى ذلك إلـــى تطور حجم النفقات العامة بشكل جعلها من متطلبات أي سياسية اقتصادية[1].

2 ــ مستوى النشاط الاقتصادي:

يخضع النشاط الاقتصادي عادة إلى جملة مـــن التقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية، هذه الأخيرة تكون على مستويات متدرجة من النشاط الاقتصادي وتأخذ المسار التالي:

الشكل 2: حركة الدورة الاقتصادية



المصدر : من إعداد الطالب

إذ توجد علاقة عكسية في الغالب بين مستوى النشاط الاقتصادي وبين الحاجة إلى النفقات العامة وهو ما يعرف بحساسية النفقات العامة[2]، إذ أنها تختلف تبعا لتقلبات النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية، كما يعتبر عامـــل التحضر والتمدن في المجتمع مضافا إليه نصيب الفرد من الدخل القومي عاملان رئيسيان في تحديد حجم النفقات العامة باعتبار أنهما يعبران عن المستوى المحقق من النشاط الاقتصادي, ويعكسان تطورات جديدة سواء من الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية تستدعي إعادة النظر في النفقات العامة كما وحتى نوعا[3].

وتختلف مسارات حساسية النفقات العامة كمايلي:

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي , منجد عبد اللطيف الخشالي : مرجع سبق ذكره, ص ص44,43.

[2] المرجع أعلاه : ص45.

[3]Shenggen Fan , Neetha Rao : public spending in developing countries : trends ,determination and impact, international food policy research institute, discussion paper n° 99,2003 ,pp14,15 , (www.ifpri.org/sites/default/files/puplications/eptadp99.pdf), reviewed on 15/09/2009.

حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة :

يتبع الإنفاق الجاري على الإدارة العامة مسارا مشابها لمسار النشاط الاقتصادي، إذ أنه كلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حاجة الرواج مثلا، فان الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد وبالخصوص الأجور والعكس في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي في حالة الكساد مثـلا, فان الإنفاق الجاري يشهد تقلصا ملحوظا ومن أمثلة ذلك أن حالة الكساد تحد من مداخيل الدولة وتجعلها مجبرة على الحد من أجور موظفي الإدارة العامة مما يخفض من قيمة الإنفاق العام الجاري ، لكن ذلك يبقى مرتبطا بدرجة مرونة الإنفاق الجاري على الإدارة العامة مع مستوى النشاط الاقتصادي .

ويبرز ذلك جليا من خلال برامج التصحيح الهيكلي التي تخضع لها العـديد من البلدان النامية والتي تعاني من تدهـور في وضعيتها الاقتصادية بشكل يستدعي تدخل الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي،والذي تكون من أولويات برامجه وآلياته الموجهة إلى البلدان ذات العجز الحد من الإنفاق على الإدارة العامة بمختلف مستوياتها وأنواعها[1].

حساسية الإنفاق الاجتماعي :

يأخذ مسار الإنفاق الاجتماعي وجهة معاكسة لمسار منحنى النشاط الاقتصادي، إذ أن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي والذي يترجم بزيادة حجم العمالة وارتفاع مستوى الدخل القومي يدفـع بالدولة إلى عدم الزيادة في إعاناتها الاجتماعية أو حتى التقليل منها لعدم حاجة الأفراد لها فـي هذا الوضع ،أما انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي وما ينتج عنها من زيادة في معدل البطالة وانخفاض حجم الدخل القومي فذلك يزيد من الأعباء الملقاة على الدولة بضرورة الرفـع من نفقاتها في شكل إعانات البطالة،نفقات الرعاية الاجتماعية والصحية قصد الحد من التدهور الاجتماعي.

حساسية الإنفاق الاقتصادي:

إن حساسية الإنفاق الاقتصادي تتعلق من جهة بدورة الحياة الاقتصادية والتي تعتبر حلقة تربط بين أوضاع اقتصادية مختلفة ،ومرتبطة من جهة أخرى بأسلوب النظام الاقتصادي القائم وشكل الدولة ,إذ أنه في ظل الدولة الحارسة فان الإنفاق الاقتصادي يكاد يكون معدوما بشكل كامل بحكم أن الدولة لا دور لها في الحياة الاقتصادية واقتصار نفقاتها على ميدان العدالة والأمن وحماية الحدود وبعض المنشآت العامة،أما في ظل الدولة المتدخلة فان مسار الإنفاق الاقتصادي يتناسب عكسيا وارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي بحكم أنه عندئذ تزول مبررات تدخل الدولة في الاقتصاد لأن الاقتصاد يكون في حالة رواج وازدهار ومنه ينخفض حجم النفقات الاقتصادية، والعكس في حالة الكساد إذ تزيد النفقات الاقتصادية بحكم

---

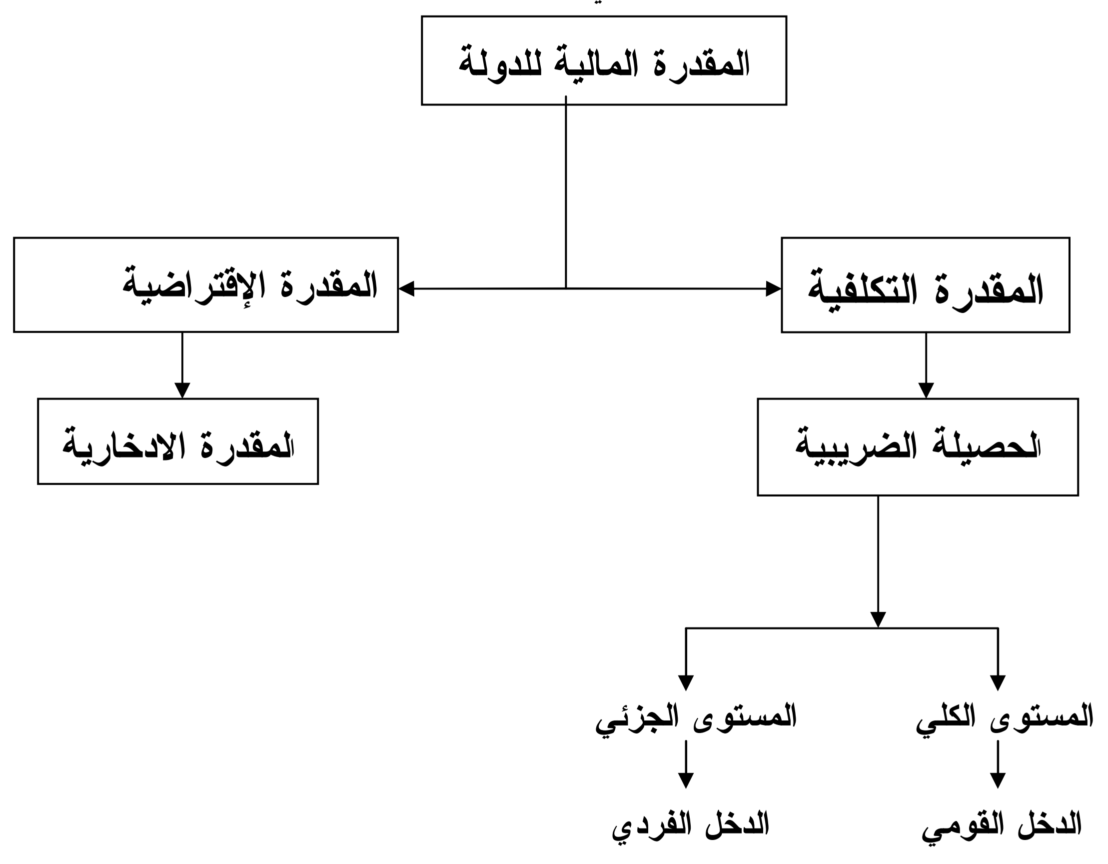
[1] Ibid : pp 19,20.

دورها الفعال في إعادة الاستقرار الاقتصادي، وتجسدت هذه الحالة بالضبط في ظروف معالجة أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 تطبيقا للوصفة الكينزية[1].

3 ـــ المقدرة المالية للدولة :

وتعتبر عاملا حاسما في رسم حدود الإنفاق العام، إذ أنها بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة والتي على أساسها تقرر الدولة حجم الاعتماد المخصص كنفقات عامة، وتتجسد العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة في الشكل التالي:

الشكل 3: العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة.



المصدر:نوزاد عبد الرحمن الهيتي , منجد عبد اللطيف الخشالي : مرجع سبق ذكره , ص47.

أ ـــ المقدرة التكليفية : وهي تقيس المقدرة التحملية للدخل على تمويل الضرائب، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة والواجبة الدفع ، وكلما ازدادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية وتعززت معها المقدرة المالية للدولة ،إلا أن الضرائب لا يمكن التوسع في فرضها بشكل متزايد ومستمر،لأن هناك حدود وجب التقيد بها لتجنب إلحاق الضرر بدخول الجهات الخاصة ومدخراتها ومن ثم استثمارات القطاع الخاص ,ولدراسة المقدرة التكليفية نميز بين نوعين من التحليل[2]:

---

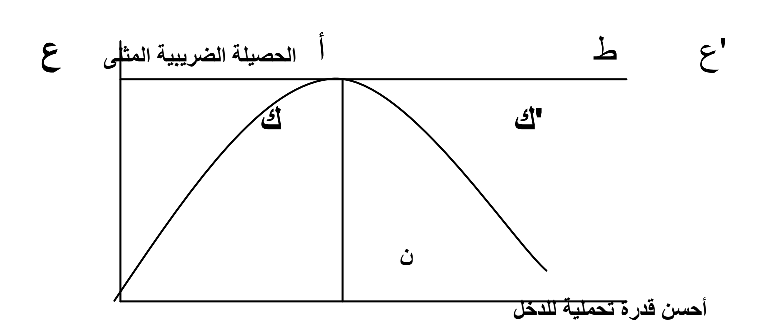
[1] المرجع أعلاه : ص46.

[2] المرجع أعلاه : ص48.

أ ــ 1 المستوى الكلي:

في ظل هذا المستوى يتم دراسة المقدرة التحملية للدخل القومي قصد الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى والتي تتحقق تناسبا مع أعلى قدرة تحملية للدخل القومي ،والشكل البياني التالي يوضح الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى معين من القدرة التحملية للدخل القومي .

الشكل 4 : الحصيلة الضريبية المثلى بناء على أقصى قدرة تحملية للدخل القومي



المصدر: المرجع السابق :ص48.

ويوضح الشكل البياني أعلاه كيفية الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى مقابل أقصى قدرة تحملية للدخل القومي ,إذ يمثل المسار ('ع ع)الحصيلة الضريبية بمستوى واحد في حين أن المنحنى(ك 'ك) يبين تطور القدرة التحملية للدخل القومي ،فكلما زادت القدرة التحملية للدخل زادت معها الحصيلة الضريبية إلى غاية النقطة (أ) وهي التي تظهر من خلالها الحصيلة الضريبية المثلى المقابلة لأقصى قدرة تحملية للدخل لتمويل الضرائب ،وبالتالي فان أي رغبة للدولة في زيادة الحصيلة الضريبية إلى النقطة (ط) مثلا فان ذلك يضر بمصلحة الأفراد سواء من ناحية دخولهم الخاصة أو مدخراتهم لأنها تتجاوز الحد الأقصى للقدرة التحملية للدخل[1].

أ ــ2 ــ المستوى الجزئي: وبالانتقال في التحليل إلى المستوى الجزئي فان المشرع الضريبي يدرس العوامل المؤثرة في المقدرة التكليفية للدخل الفردي وهي :

ــ طبيعة الدخل : إذ أنه كلما تمتعت الدخول الفردية بالاستقرار والانتظام كلما زاد ذلك من فرص ارتفاع المقدرة التكليفية للدخل الفردي ،أما تذبذب مستويات الدخول الفردية وعدم انتظامها فان ذلك يصعب من مهمة تحديد النسب الضريبية وتوقع الحصيلة الجبائية وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار وتذبذب المقدرة المالية للدولة.

ــ طرق استخدام الدخل : عادة ما توجه دخول الأفراد بالتفضيل ما بين السلع الأساسية والسلع الكمالية,فالمشرع يحاول أن لا يمس استهلاك الأفراد للسلع الأساسية و يفرض الضرائب على الجزء

[1] عادل أحمد حشيش : مرجع سبق ذكره , ص93.

المخصص للسلع الكمالية ولو بنوع من التقدير، وهذا ما يعني أن المقدرة المالية للدولة في شكل إيرادات ضريبية تكون أفضل في حال ارتفاع مستوى إشباع الأفراد وتوجه استهلاكهم نحو السلع الكمالية.

ب ـــ المقدرة الاقتراضية : إن قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة ترتبط أيضا بشكل كبير بمدى قدرتها على الاقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية،وللوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة تستتد الدولة في ذلك إلى مايلي :

ب ـــ1 حجم الادخار الفردي : إذ أن زيادة الإقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بمستوى الادخار الفردي ومدى وصوله إلى المستويات المطلوبة التي من شأنها زيادة القدرة الاقتراضية للدولة ومن ثم توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل نفقاتها العامة .

ب ـــ 2 مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات : إذ أنه ومع تطور الأسواق المالية وتعاظم نشاط القطاع الخاص فيها،فان رغبة الحكومة في جلب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك,والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية ،لذلك وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية .

وإضافة إلى تحصيل الدولة لإيراداتها من الضرائب والقروض ،فان المساعدات الدولية تلعب دورا كبيرا كإيرادات مالية خارجية في تمويل النفقات العامة للعديد من الدول النامية بالخصوص،وذلك لانخفاض الحصيلة الضريبية فيها بسبب ضعف نشاطاتها الاقتصادية وانخفاض دخول الأفراد وأرباح المؤسسات،وعدم قدرتها على الاقتراض لغياب الضمانات الكافية التي تمكنها من الحصول على القروض[1].

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة وتزايدها.

تخضع النفقات العامة إلى تزايد بشكل مستمر في معظم الدول، ويبرز هذا التزايد الملحوظ بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية حتى أطلق عليها ما يسمى بـــ"ظاهرة نمو الإنفاق العام"[2],وأصبحت من الخصائص التي تميز علم المالية العامة في العصر الحديث على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدول.

وزيادة النفقات العامة هي زيادة مطلقة وتعني ارتفاع حجم النفقات العامة من سنة لأخرى كما يوضحه الجدول – 5 –

[1] Shenggen Fen , Neetha Rao : op-cit , p14.

[2] محمود حسين الوادي,زكريا احمد عزام : مرجع سبق ذكره , ص123.

الجدول5: الزيادة المطلقة للنفقات العامة في بعض الدول العربية

(الوحدة:م د أمريكي)

السنوات / الدول	1995	1998	2001	2004	2005
الجزائر	13.139	15.027	17.272	24.872	46.782
تونس	6.209	6.443	6.511	9.381	11.292
سوريا	4.716	4.816	6.690	7.642	11.041
السعودية	46.385	50.682	68.037	76.053	118.296
الإمارات	16.926	19.461	25.993	26.215	41.437
قطر	3.657	4.698	5.633	9.782	22.503
الأردن	2.312	2.899	3.953	4.402	6.396

المصدر:من إعداد الطالب بناء على معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000 و 2008

ويوضح لنا الجدول 5 الزيادة المطلقة في النفقات العامة لجميع الدول دون استثناء ولو بقيم متفاوتة ،إذ أن عدم التقيد بقاعدة التوازن الحسابي للميزانية العامة سمح بالتوسع في النفقات العامة تحقيقا واستهدافا للتوازن الاقتصادي على حساب التوازن المحاسبي للميزانية العامة ,وهذا ما يؤكد العجز المستديم والمتنامي لميزانيات الدول كما يوضحه الجدول 6.

الجدول 6 : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية لبعض الدول العربية

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات / الدول	1995	1998	2001	2004	2005
الأردن	-104	-502	-316	-313	-867
الجزائر	-591	-1.841	2.213	6.051	6.394
سوريا	-1.056	-696	-1.404	-1.214	-1.445
السعودية	-7.325	-12.920	-7.195	28.558	46.182
الإمارات	-5340	-7830	-7305	-415	17344
قطر	-342	-522	124	5391	3204
تونس	-575	-83	-544	-709	-891

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المرجع السابق.

وتكون زيادة النفقات العامة أيضا زيادة نسبية، وذلك نسبة إلى إجمالي الناتج القومي حسب ما يوضحه الجدول -7-

الجدول7: زيادة النفقات العامة نسبة إلى الناتج القومي في بعض الدول العربية .

السنوات / الدول	1995	1998	2001	2004	2005
الجزائر	31.99	31.73	31.57	29.23	34.55
تونس	34.40	32.13	32.47	32.07	32.22
سوريا	28.38	30.02	33.06	32.30	27.06
السعودية	36.29	39.44	37.18	30.38	31.37
الإمارات	39.54	40.12	37.38	24.66	21.60
قطر	44.94	45.80	32.12	30.83	35.23
الأردن	34.48	36.42	35.13	38.62	40.40

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المرجع السابق .

إذ تبين لنا من خلال الجدول 7 تزايد النفقات العامة كنسبة من الناتج القومي في العديد من الدول الواردة في الجدول ومع مرور السنوات رغم بعض التذبذبات في بعض الدول من سنة لأخرى،وهذا يؤكد أهمية النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية التي تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية تطبيقا في تلك الدول .

الفرع الأول: تفسيرات تزايد النفقات العامة.

استدعت ظاهرة تزايد النفقات العامة انتباه العديد من الاقتصاديين، وبرز ذلك من خلال التفسيرات المقدمة حول النمو المطرد للنفقات العامة بعيدا عن الخصوصيات المميزة لكل دولة أخرى.

1 ـــ قانون واجنر:

يعود "قانون واجنر" المعروف في أدبيات المالية العامة في علم الاقتصاد إلى الملاحظة التي قدمها الاقتصادي الألماني "اودولف واجنر" عام 1893 والتي تؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد[1].

وانطلاقا من الظروف الاقتصادية التي عايشها "واجنر" أين كانت الثورة الصناعية آنذاك في أوجها بأوروبا، فانه قد اعتبر أن عملية التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد في النفقات العامة بمختلف أنواعها وبالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد وذلك للأسباب التالية[2]:

[1] حمد بن محمد آل الشيخ : العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون واجنر – شواهد دولية– : مجلة جامعة الملك سعود , العدد 14, السعودية 2002 , ص136.

[2] المرجع أعلاه : ص 137.

1 ــ خلال عملية التصنيع فان الدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى بروز علاقات تعاقدية أكثر تطور وتعقيدا توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي وهذا يزيد من نفقاتها العامة .

2 ــ النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية والترفيهية .

3ــ ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير رؤوس الأموال لتمويل ما يسمى بــ" الاحتكارات الطبيعية"،وهي مشروعات ذات تغيرات تقنية يحجم الاستثمار الخاص عن الاستثمار فيها لأسباب عديدة مما يزيد من نفقات الدولة.

وانطلاقا مما سبق فان "واجنر" يشير إلى العلاقة السببية طويلة المدى القائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي والدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه، وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي هي أكبر من 1[1] ،و بالتالي فان زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام يكون أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي, وقد استنتج من نظرية الاختيار العام تفسيرا آخرا لزيادة النفقات العامة ،والذي يندرج ضمن التداخلات النظرية للعلاقة التي أقرها "واجنر" بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة،وذلك انطلاقا من مفهوم " **تعظيم المصلحة الخاصة** " ,حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض الفروق الدخلية بين فئات المجتمع ، وهذا ما يدفع بالبيروقراطيين إلى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحت غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة[2].

وقد اختبر قانون "واجنر" باستعمال عديد العلاقات الدالية، وذلك راجــع إلى استعمال عديد المتغيرات المعبرة عن الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين، وفي هذا الإطار نجد 5 علاقات رياضية دالية تعبر عن 5 توجهات مختلفة حول قانون " واجنر" وهي كالآتي[3]:

[1] Serena Lamartina ,Andrea Zaghini : increasing public expenditures : Wagner's law in OECD countries , centre for financial studies working paper n° 13 ,2008, p17 ,
(http://www.ifk-cfs.de/fileadmin/downloads/publications/wp/08_13.pdf) ,reviewed on 14/11/2oo9.

[2] Demetrious Sideris : Wagner's law in 19 century , bank of Greece working paper n 64, 2007, p5 ,(www.bankofgreece.gr/bogekdoseis/paper200764.pdf) reviewed on 23/10/2009.

[3] Adetunji Babatunde : a bound testing analysis of Wagner's law in Nigeria : 1970-2006 , the African econometric society, 2008,p3,
(http://www.africametrics.org/documents/conference08/day1/session2/babatunde.pdf) reviewed on 17/01/2010.

المعادلة1: $RGE=F(RGDP)$ .... 1967(Peacock-Wiseman)

المعادلة2: $RGE=F\left(\frac{RGDP}{N}\right)$ .... 1968(Goffman)

المعادلة3: $\frac{RGE}{N}=F\left(\frac{RGDP}{N}\right)$ .... 1975(Michas)

المعادلة4: $\frac{RGE}{RGDP}=F\left(\frac{RGDP}{N}\right)$ .... 1969(Musgrave)

المعادلة5: $\frac{RGE}{RGDP}=F(RGDP)$ .... 1969(Mann)

حيث :

RGE: الإنفاق الحكومي الحقيقي , RGDP : الناتج المحلي الحقيقي.

N:عدد السكان , $\frac{RGDP}{N}$:نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي

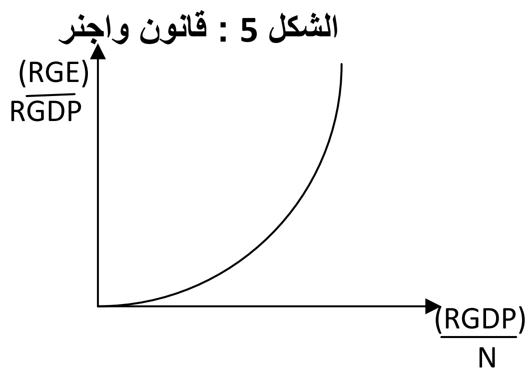
$\frac{RGE}{N}$: نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي

$\frac{RGE}{RGDP}$: نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج الحقيقي

و يكمن الاختلاف بين المعادلات الخمسة السابقة في القياس المتبع لكل من النشاط الحكومي (القطاع العام) و النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي) للتعبير عن علاقة " واجنر " التي تؤكد على توسع النشاط الحكومي موازاة مع توسع النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فان النشاط الحكومي يعبر عنه بإجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي في المعادلة (1) و(2)، وبنصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي في المعدلة (3)، ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المعادلة (4) و(5)،أما النشاط الاقتصادي فعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلة(1) و(5) ، وبنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلات (2),(3)و(4) .

ولكن العلاقة الدالية الأكثر استخداما وانتشارا هي المعدلة (4) لــ" موسجراف", والتي تربط بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،ويمكن توضيحها من خلال الشكل الأتي :

الشكل 5 : قانون واجنر



المصدر : على لطفي : المالية العامة : دراسة تحليلية :مكتبة عين شمس ،مصر ،1995،ص45.

وقد واجه قانون واجنر العديد من الانتقادات التي تشكك في صحته وواقعيته، وتؤكد على أنه نتاج حالة خاصة عايشها "واجنر" في ألمانيا، إلا أن ذلك لم يلغ صحة قانونه الذي أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصا في اقتصاديات البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها الاقتصادية[1]،أين تزداد الحاجة إلى مزيد من التدخل الحكومي لمطابقة عرض السلع والخدمات العامة مع أي تغير في الطلب،وكــذا ضبط أجور موظفي القطاع العام وتحديد حجم ونوع التحويلات والإعانات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين وتوفير آليات الرقابة وضبط المعاملات قصد ضمان مواصلة وصيرورة التنمية الاقتصادية .

فعلى مستوى اقتصاديات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، يلاحظ أنه ابتداء من منتصف السبعينات, هناك تزايد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بما هو عليه في السنوات الأخيرة وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي كانت عند مستوى 1.30 باعتبار أن هذه الدول كانت في أول مراحل تنميتها الاقتصادية ،ولكن ومع تراجع معدلات النمو واقتراب اقتصاديات هذه الدول من مستوى التشغيل الكامل فان مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي انخفضت[2]،وذلــك راجع من جهة إلى سعي هذه الدول إلى استقرار مؤشرات تدخل الحكومة في الاقتصاد،ومن جهة أخرى إلى التقيد بما جاءت به اتفاقية "**ماسترخيت**" بأن لا يتجاوز عجز الميزانية مستوى 3% من إجمالي الناتج القومي ،كما نجد أنه في الدول المتقدمة التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي تسعى بشكل أكبر إلى تنويع سلعها وخدماتها العامة أكثر من التوجه إلى زيادة في حجمها .

والتسليم بصحة قانون واجنر لا يسقط التوجه الكنيزي لسياسات الاقتصاد الكلي والــذي يؤكد على اتجاه العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي بخلاف اتجاه العلاقة السببية لقانون واجنر،إذ أبرزت عدة دراسات أن علاقة واجنر وعلاقة كينز يتواجدان ويتفاعلان معا في الاقتصاد وأن العلاقة السببية الأحادية الاتجاه ماهي إلا استثناء[3].

---

[1] Dimetrious Sideris : op-cit , p12.

[2] Serena Lamartina , Andrea Zaghini : op-cit , p16.

[3] حمد بن محمد آل الشيخ : مرجع سبق ذكره , ص157.

فالإنفاق الحكومي له دور كبير في تحـــقيق النمو الاقتصادي كما سنبرزه لاحقا في الفصل الثالث بشكل مفصل،وتأثيره يختلف من دولة لأخرى لكن ذلك لا يلغي صحته،وعلاقة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية : بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي ترفع من معدلات النمو الاقتصادي حسب الفكر الكينزي ،والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، الـــذي يتطلب تدخل القطاع الحكومي لتلبية الزيادة في الانفاق حسب ما يقتضيه قانون "واجنر " .

2 ــ فرضية بيكوك _ وايزمان : توصل كل من" بيكوك – وايزمان" بعد دراسة أجرياها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفـــترة 1890 – 1955 إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات بسبب مايلي[1]:

أ – أثر الإزاحة :

ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية، أين تضطر فيها الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة،ففي فترات السلم والهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكـــون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير،لكن خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فان معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه، وعقب زوال تلك الظروف فانه يصعب على الحكومة العودة بمستويات الإنفاق العام إلى المستويات المنخفضة كما في السابق .

ب ــ أثر التفتيش :

وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

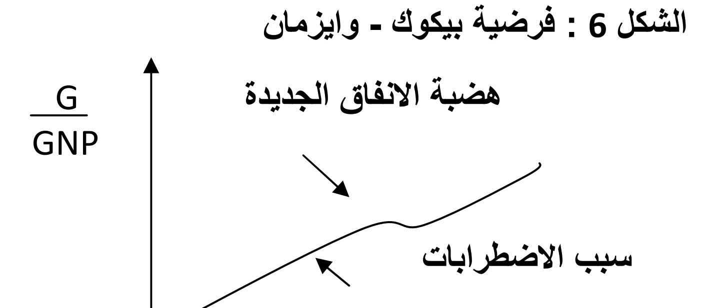
جــ ــ أثر التركيز :

إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

ويمكن توضيح فرضية " بيكوك – وايزمان " في الشكل التالي :

[1] خليل علي , سليمان اللوزي : المالية العامة , دار زهران للنشر و التوزيع , الأردن , 2000, ص124.

الشكل 6 : فرضية بيكوك - وايزمان



المصدر: المرجع السابق: ص125.

الفرع الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة.

إن زيادة النفقات العامة لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها ، كما لا تؤدي حتما الى زيادة التكاليف العامة على الأفراد كنتيجة لتلك الزيادة،اذ أنها ترجع الى أسباب تزيد في حجم النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة العامة المترتبة عنها,أو لأسباب تزيد من المنفعة الحقيقية للنفقات العامة على الأفراد .

1 ــ أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة.

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لاشباع حاجاته العامة[1]،ويلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة أن بيانات النفقات العامة للبلد تكون في تصاعد، في حين أنه هناك ثباث أو حتى تراجع في مستوى الخدمات التي يتحصل عليها الأفراد ، ومن أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة نجد :

أ ــ انخفاض القيمة الحقيقية للنقود : إن انخفاض قيمة النقود الحقيقية يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن الحصول عليه من قبل، ويرجع ذلك في الغالب الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار,وعلى هذا الأساس تنشأ العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وحجم النفقات العامة،إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات العامة وهو ما يدفع الدولة الى الرفع من القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية ثابتة .

ب ــ اختلاف الطرق المحاسبية العامة : ان اختلاف طرق المحاسبة العامة وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات أدى إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة ،إذ أن الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على أساس الحق في اجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي بتقييد الإيرادات والنفقات الكلية دون إجراء أية مقاصة بينهما، أدى إلى الزيادة في حجم النفقات العامة بشكل واضح .

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي , منجد عبد اللطيف الخشالي : مرجع سبق ذكره, ص53.

ج ــ اتساع إقليم الدولة و زيادة عدد السكان :

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة،إذ أن استرجاع الدولة لسيادتها الحكومية على بعض المناطق يزيد من عدد السكان مما يتطلب من الدولة الرفع من نفقاتها العامة لتشمل سكان المساحة الإقليمية الجديدة لكن دون أي زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة, كما يعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري[1] ,إذ أن ارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة نفقات قطاع التعليم، كما أن ارتفـــاع عدد كبار السن في المجتمع يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والاجتماعية ،لهذا فان زيادة عدد السكان وتنوع الهيكل السكاني يمتصان أي زيادة في النفقات العامة بشكل يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

د ــ أسباب إدارية: وتعتبر من أهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بالخصوص في الدول النامية،أين يتم التوسع في الأجهزة الإدارية وفي الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية وغيرها دون الزيادة في المنافع العامة المترتبة عنها، وكذا التوسع في التشغيل في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أي منفعة عامة و هو مايترتب عنه تنامي ظاهرة البطالة المقنعة وضعف تأثير زيادة التشغيل على الاقتصاد المحلي،بحكم ضعف الجهازالانتاجي في الدول النامية وعدم مرونته بشكل يمكنه من الاستجابة للتوسع في النفقات العامة .

2 ــ أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة .

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات،أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة،وترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة و هي كما يلي :

أ ــ الأسباب المذهبية[2]: ويقصد بها الأسباب المرتبطة بالفكر الاقتصادي وتطوره خلال التاريخ ونظرته إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي أدى تطوره إلى بروز أشكال متعددة للدولة حسب دورها في الاقتصاد،إذ نتج عن ذلك ازدياد وظائف الدولة انطلاقا من اقتصارها على توفير الأمن وحماية الممتلكات إلى المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي،وهو ما يترتب عنه بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية لنفقات الدولة .

ب ــ الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في زيادة نصيب الفرد من السلع و الخدمات العامة منها:

ب ــ1 الدخل القومي : إذ أنه من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من نمو في الدخل القومي في أي مجتمع ارتفاع النصيب الحقيقي للفرد من النفقات العامة،إذ أن زيادة الدخل القومي يزيد من

[1] المرجع السابق : ص56.

[2] سوزي عدلي ناشد : مرجع سبق ذكره , ص65.

حجم الموارد المتوفرة والتي من شأنها السماح للدولة بالتوسع في المشروعات العامة الاقتصادية و بالتالي المشاركة في دعم معدلات النمو الاقتصادي،كما أن السلع و الخدمات العامة تعتبر ذات مرونة دخلية عالية[1]،إذ أن ازدياد دخول الأفراد يدفعهم للمطالبة بمزيد من الإنفاق و الرفع من مستوياته كما هو الحال مع شبكات الطرق،التعليم والصحة وهذا ما يؤدي إلى نمو النفقات العامة في تلك القطاعات .

ب ــ 2 الدورة الاقتصادية و المنافسة الاقتصادية الدولية:

إن حركة الدورة الاقتصادية تدفع بالدولة إلى التدخل لزيادة نفقاتها العامة خصوصا وأنها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد،والذي يحتم على الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح بتنشيط عجلة الاقتصاد وتصريف الإنتاج،كما أن التنافس الاقتصادي الدولي وتخوف الدولة من عدم قدرة صناعتها الناشئة وصادراتها بصفة عامة من عدم القدرة على المنافسة يدفعها إلى تقديم المزيد من الإعانات للمشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية ويبرز ذلك بالخصوص في الدول النامية التي ينخفض فيها نشاط القطاع الخاص وهو ما يتطلب تدخل الدولة لتعويض ذلك النقص .

ج ــ الأسباب الاجتماعية:

عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة برفع وتحسين الخدمات العامة بحكم رغبة الأفراد في تطوير مستويات معيشتهم, و ليس أمام الدولة سوى الرضوخ أمام الحاجات الجديدة للأفراد حسب ما ينص عليه أثر التفتيش لــ "بيكوك–وايزمان"،إذ أن تطور الوعي الاجتماعي ساهم في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات المتضررة,ضف إلى ذلك أن تبدل النمط الاستهلاكي لدى الأفراد يزيد من تنوع الحاجات ويستدعي المزيد من النفقات العامة خصوصا مع تنامي نشاط العمل النقابي والتنظيم المهني.

د ــ الأسباب السياسية:

حيث أن انتشار المبادئ الديمقراطية يؤدي إلى توسع نشاطات الدولة،بحكم أن كل حكومة منتخبة تحاول إرضاء الرأي العام كي تستطيع تجديد فترات حكمها،كما أن توسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي زاد من المجالات التي تشملها النفقات العامة .

وعلى الصعيد الخارجي فان تطور العلاقات الدولية والرغبة في توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي وتقوية مكانة الدولة على الساحة العالمية زاد من نفقات استضافة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية وكذا نفقات السفارات والقنصليات،وما يقدم لدول أخرى من منح و مساعدات لأسباب سياسية .

وتمثل النفقات العسكرية جانبا مهما في التزايد المطرد للنفقات العامة،وذلك راجع بالخصوص إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال،كما أن زيادة حدة التوترات الدولية وبروز النزاعات الإقليمية

[1] محمود حسين الوادي , زكريا احمد عزام : مرجع سبق ذكره , ص126.

والحروب،كلما عوامل ساهمت في زيادة النفقات العسكرية بشكل جعلها تمثل النسبة الأكبر من ضمن إجمالي النفقات العامة للعديد من الدول.

ه ــ الأسباب المالية: و تتركز أهم الأسباب المالية في عنصرين رئيسيين:

ه ــ 1 ــ توفر فائض في الإيرادات العامة : اذ أنه من الأفضل كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها ذلك من زيادة الإنفاق العام،خصوصا مع ظهور الفكر الكينزي الذي يقر بأنه كلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي،وهذا ما زاد من التوجه إلى وضع مزيد من الخطط التنموية الانفاقية تزامنا مع الفوائض المالية المحققة في ميزانيتها الحكومية .

ه ــ2 ــ سهولة الاقتراض داخليا و خارجيا : فعلى المستوى الداخلي تلجأ الدولة إلى إصدار سندات للاكتتاب للأفراد والمؤسسات مقابل امتيازات محددة مما يسمح لها بتجميع المدخرات وتوفير التمويل المناسب لتوسيع نفقاتها،أما عن المستوى الخارجي،فمع وجود مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي يسمح للدولة بطلب قروض تكون في الغالب موجهة لتمويل خطط ومشاريع تنموية لصالح الاقتصاد المحلي .

و ــ الأسباب الإدارية : موازاة مع تطور دور الدولة وتوسعها في خدماتها العامة ، فقد زادت عدد الوزارات والهيئات والمصالح الإدارية والحكومية، إضافة إلى التخصص وتقســيم العمل مما يزيد من الموظفين في الجهاز الإداري الحكومي،كما أن استخــدام الأساليب الإدارية الحديثة بهدف رفع كفاءة أداء الإدارات و موظفيها ، كل ذلك يزيد من حجم النفقات العامة بشكل عام .

خاتمة الفصل:

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي الى ازدياد حجم النفقات العامة ،بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان ،فوجود النفقة العامة لايبررها الجانب الاقتصادي فقط وإنما يبررها الجانب الاجتماعي الذي شـملـه دور الدولة حيث أن إخفاق آلية السوق في تسيير النشاط الاقتصادي انطلاقا من فكرة " اليد الخفية"،وتعدد الآثار الخارجية السلبية لنشاط القطاع الخاص ،أدى الى ضرورة تدخل الدولة قصد التخصيص الأمثل للموارد والمساهمة في النشاط الاقتصادي قصد ضمان فعالية أكـبر للأداء الاقتصادي .

وسياسة الإنفاق العام وقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإنها تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشادة ونقص الفعالية ،لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لا حصر لها ،إذ يكون الهدف منها زيادة على تطوير الجانب الاجتماعي من صحة وتعليم هو تحسين الوضعية الاقتصادية و تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك باستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي التـي إن تحققت فان ذلك يعني تحسن باقي المؤشرات من عمالة و انتاج واستثمار .

حيث يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية كانت,بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل وتتدرج ضمنه عديد المؤشرات التي تتبع وضعية هذا المؤشر,والذي يخضع إلى جملة من العوامل و المحددات تعد من أساسيات عملية النمو الاقتصادي و تؤثر من خلاله على باقي المتغيرات الاقتصادية.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول النمو

الإقتصادي و نظرياته

مقدمـــة الفصـــل :

يعتبـــر النمـــو الاقتـــصادي أهـــم المؤشـــرات الاقتـــصادية وهـــدف أي سياســـة اقتـــصادية كانت،بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتـــصادي بـــصفة عامـــة ومـــن ثـــم يبـــرز الوضـــعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكـــن مـــن توضـــيح الـــرؤى الاقتـــصادية ويبـــرز فـــي أي اتجـــاه يـــسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبـــر عـــن مـــدى تحـــسن رفاهيـــة أفـــراد المجتمـــع وبالتـــالي فـــالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد مـــن الاقتـــصاديين تماشـــيا وتطـــور الفكـــر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يـــدور حـــول العوامـــل المفـــسرة لـــه والمحـــددات التـــي يتحـــدد مـــن خلالها،وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم فـــي انقـــلاب عديـــد المفـــاهيم والأطـــر التـــي استندت عليها بعض النظريات من قبل فـــي تفـــسير عمليـــة النمـــو الاقتـــصادي، إذ بحكـــم أن النمـــو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفـــاهيم والعلاقـــات بـــشكل يجعـــل مـــن النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

وعلى هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول إلى مفـــاهيم عامـــة حـــول النمـــو الاقتـــصادي، تطوراته التاريخية وكذا طرق تقـــديره، وفـــي المبحـــث الثـــاني نبـــرز أساســـياته بتوضـــيح عوامـــل الإنتاج والتكاليف المترتبة عليـــه، بالإضـــافة إلـــى النمـــو الاقتـــصادي الممكـــن والعوامـــل المفـــسرة له،وفي المبحث الثالث نتطرق إلى أهم نظريات ونماذج النمـــو الاقتـــصادي فـــي الفكـــر الاقتـــصادي بدءا بنظريات ونماذج الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ثم الفكـــر الكينـــزي وصـــولا إلـــى نظريـــات ونماذج الفكر المعاصر.

المبحـــث الأول : النمـــو الاقتصـــادي وطـــرق تقديـــره.

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي مـــن المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغييرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومـــن ثـــم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلـــب الأول : مفاهيـــم عامـــة حـــول النمـــو الاقتصـــادي .

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محـــل اهتمـــام العديد من الاقتصاديين أولهم « روبـــرت مالتـــوس » سنـــة 1798 في كتابه « مبدأ الأمـــة » وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي مـــن عدة جوانب.

الفـــرع الأول : تعريـــف النمـــو الاقتصـــادي .

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير.

وعلى هذا الأساس، يعرفه فيليب بيـــرو : "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة مـــا تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"[1]

أما كوســـوف فيقول : "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"[2]

ويؤكد بونيـــه : "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"[3]

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي : "هو الارتفـــاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي".

ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو :

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

---

1 محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد : النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنيـــة، مصر، 1999، ص39.

2 المرجع أعلاه، ص40.

3 المرجع أعلاه، ص41.

ويعتبر الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن أو تدهور في النشاط الاقتصادي ولا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف أو تقدم اقتصادي ، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها تنخفض وذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل الكامل، عكس الدول النامية وبحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، ولا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول مقارنة بأخرى بأنه تقدم اقتصادي، لأن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا.

1- النمو الاقتصادي وحجم الناتج :

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي إلى مفهومين :

أ- **الناتج الداخلي الخام** : هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

ب- **الناتج الوطني الخام** : هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.

ويكمن الفرق بين الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام في الفرق بين عوامل الإنتاج من وإلى الخارج، حيث أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بالتغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام يعبر عن درجة تطور حجم الناتج في الاقتصاد المحلي، إلا أنه يعتبر مقياسا غير كاف لحجم الناتج في الاقتصاد المحلي وذلك بسبب ما يلي[1] :

- الناتج الداخلي الخام يقيس فقط قيمة السلع والخدمات التي تباع وتشترى فقط، وبالتالي هناك إهمال لقيمة السلع والخدمات التي تتداخل على المستوى العائلي أو على مستوى الأصدقاء فيما بينهم.
- الناتج الداخلي الخام يقيس فقط السلع والخدمات المتداولة بصفة قانونية ومشروعية، في حين أنه لا يقيس قيمة السلع والخدمات المتداولة في إطار الاقتصاد الخفي، والذي أصبح في نمو مستمر ويشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات عديد الدول، وبالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا يعبر عنها وهذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج القومي.

1 Basic guid to the world economic growth, 1970 to 2007, A report by : The Global Social Change Research, May 2007, P7.
(http://gsociology.icaap.org/reportpdf/World_Economic_Growth.pdf),
reviewed on 15/01/2010.

- عدم الأخذ بعين الاعتبار لحجم الخدمات والسلع المنتجة في المزارع والمستهلكة من طرف الفلاحين أنفسهم وهي ذات قيمة حقيقية، إضافة إلى خدمات ربات البيوت في المنازل المجانية .
- الناتج الداخلي الخام لا يأخذ بعين الاعتبار حساب التغير الإيجابي أو السلبي في نوعية المنتجات.

2- النمـــو الاقتصـــادي والرفاهيـــة :

تعمل مختلف الدول على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياستها الاقتصادية من جهة، وعلى الرفع من رفاهية الأفراد وتحسين مستويات المعيشة من جهة أخرى في نفس السياق.

والرفاهية هي مفهوم مركب تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في حياة الأفراد، وتقوم على أساس عدة مؤشرات متكاملة فيما بينها، حيث أنه إذا صاحبت عملية النمو الاقتصادي اتجاها واحدا لهـذه المؤشرات يمكن حينها القول أن رفاهية أفراد المجتمع قد تحـسنت أو انخفـضت حـسب اتجـاه هـذه المؤشرات، أما اختلاف توجه هذه المؤشرات فيصعب من الحكم على مدى تحسن أو انخفـاض مـستوى رفاهية أفراد المجتمع[1].

وتظهر الرفاهية في شكل مؤشرات نقدية تصب في الجانب الاقتصادي لها، وذلك من خلال مؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن مدى تحسن رفاهيـة أفراد المجتمع، بحكم أنه يأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني ومدى تأثيره على حصة كل فرد من الناتج،كما تظهر مؤشرات أخرى ترتبط بهذا المؤشر وتعتبر هامة ورئيسية وهي[2]:

- الراحـة : بالنسبة للأفراد فإن عطل العمل وانخفاض الحجم الساعي للعمل تعتبر مؤشرا إيجابيـا عن تحسن رفاهيتهم بشرط أن لا يواكبها انخفاض في مستوى الدخل نتيجة لذلك، وبهذا المعنـى تظهر الراحة وكأنها سلعة ولكن لا يمكن تداولها في السوق ولا تدخل في حساب الناتج القومي، إذ أن الراحة تتناسب عكسيا مع عدد ساعات العمل للأفراد، إذ يختلف ذلك من دولة لأخرى وينـتج عنه اختلاف نصيب الفرد من الناتج كذلك، وعليه فإن الدول التي يرتفع فيها نصيب الفـرد مـن الناتج ويقل فيها الحجم الساعي للعمل تعتبر ذات رفاهية أعلى لأفرادها.
- عدالة توزيـع الدخـول : يعتبر هذا المؤشر عاملا مهما وضروريا جدا في قياس مستوى رفاهية الأفراد، بحكم أنه الأكثر ارتباطا بمؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام"، إذ أن هذا الأخير لا يكون له معنى إذا لم تكن هناك عدالة في توزيع الدخول بين الأفراد، وعليه فكلمـا ارتفعـت العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد كلما زادت أهمية مؤشر «نصيب الفرد من الناتج الـداخلي الخام» كمقياس رئيسي لرفاهية الأفراد.

[1] Roamina Boarini et autres, Les indicateurs alternatifs du bien-être : Cahiers statistiques de l'OCDE n°11,2006,p2(www.oecd.org/dataoecd/17/17/37883038.pdf), Consulter le 14/01/2010.
[2] Ibid, pp2,3.

وإضافة إلى المؤشرات النقدية، تظهر هناك مؤشرات أخرى غير نقدية وهي[1]:

- مؤشرات اجتماعية : بحكم أن الجانب الاجتماعي يمثل أهمية كبيرة في رفاهية الأفراد لا تقل عن أهمية الجانب الاقتصادي، فحرية الفرد ومستوى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية تعتبر معايير أخرى لتقييم مستوى رفاهية الأفراد.
- المؤشر البيئي : لا تكتمل رفاهية الأفراد بدون وجود محيط نظيف وبيئة نظيفة، بحكم أن البيئة تؤثر على مستوى معيشة الأفراد على المدى القصير والمتوسط، ويعتبر المؤشر البيئي ذو أهمية كبيرة في العصر الحالي خاصة مع تزايد الانعكاسات السلبية لعمليات الإنتاج على البيئة.

فوضعية البيئة تؤثر على رفاهية الأفراد بحكم تأثيرها على الجانب الصحي لهم وللأجيال المستقبلية، حيث يعتبر التلوث البيئي أحد أهم الظواهر السلبية المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام الدول التي عملت على الحد من الآثار السلبية لعملية الإنتاج على البيئة من خلال إصدار آليات فعالة سواء كانت الضرائب البيئية أو الرخص القابلة للتداول، لكن ذلك لم يمنع من تواصل الارتباط الطردي بين التلوث البيئي والنمو الاقتصادي.

الجدول 8 : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في بعض الدول الأوروبية في الفترة 2000-2005 (الوحدة:الأورو)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ألمانيا	25100 -	25700 %2,3	26000 %1,1	26200 %0,7	26800 %2,2	27200 %1,1
فرنسا	23700 -	24500 %3,3	25100 %2,4	25700 %2,3	26600 %3,5	27500 %3,3
إيطاليا	20900 -	21900 %4,7	22700 %3,6	23200 %2,2	23900 %3,0	24400 %2,0
هولندا	26300 -	27900 %6,0	28800 %3,2	29400 %2,0	30200 %2,7	31500 %4,3
السويد	30000 -	28300 %-5,6	29600 %4,5	30800 %4,0	32000 %3,8	32600 %1,8
اسبانيا	15700 -	16700 %6,3	17700 %5,9	18600 %5,0	19700 %5,9	20900 %6,0

Source : Liliana Donath et autres : public investment and economic growth in the European union state, Munich personal repec archive,p22,2008. (http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12954/1/MPRA_paper_12954.pdf), reviewed on 16/02/2010.

النسب : من إعداد الطالب بناءا على قيم الجدول.

[1] Ibid : pp4,5.

ويبرز لنا من خلال الجدول تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في كل الدول الواردة خلال الفترة المذكورة، حيث تظهر السويد الدولة الوحيدة التي انخفض فيها هذا المؤشر خلال سنة 2001 لكنها تبقى صاحبة أعلى قيمة من بين الدول المذكورة وحتى في أوروبا بالكامل، وفي المقابل تظهر اسبانيا بمعدلات نمو مرتفعة تراوحت بين 5% و6,3% لكن بأقل قيمة من بين الدول المذكورة.

وعموما فإن للنمو الاقتصادي مقاسا بالناتج الداخلي الخام ورغم النقائص التي ينطوي عليها،أهمية كبيرة كمتغير اقتصادي شامل وذلك من خلال ما يلي[1]:

- يعبر الناتج الداخلي الخام عن إنتاجية كل من عاملي العمل ورأس المال ومدى تطورها.
- يبين الناتج الداخلي الخام مدى مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي.
- يعبر الناتج الداخلي الخام عن مدى إمكانية توفر فرص العمل والحد من البطالة.
- يعطي حجم الناتج الداخلي الخام نظرة للسلطات العمومية حول مدى إمكانية التوسع في الضرائب والاقتطاعات الإجبارية اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة.
- يعتبر تطور حجم الناتج الداخلي الخام تراكما للثروة وضمانا كبيرا لمستقبل الأجيال على المدى الطويل.

الفرع الثاني : نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم.

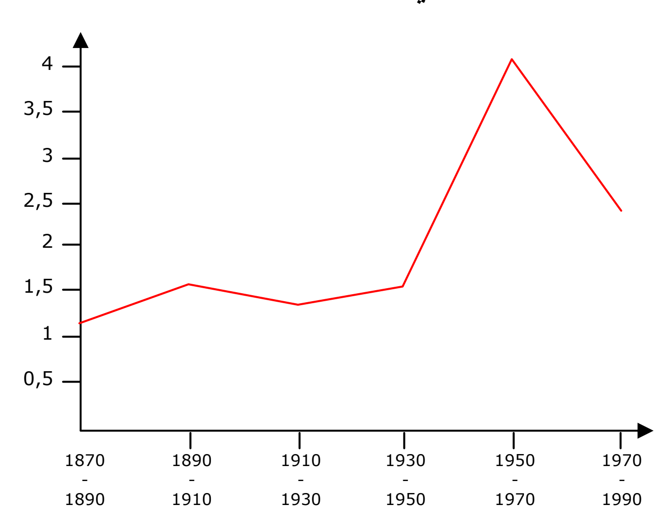
شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو إيجابية ومتصاعدة طوال الزمن، فخلال القرون الخمسة الماضية كان الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة ركود وضعف في النمو الاقتصادي حتى القرن 19 أين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي شهدت ارتفاعات في معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 18% بين سنة 1500 وسنة 1820 وحوالي 750% بين سنة 1820 وسنة 2005، وشهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا منذ بداية القرن19، لكنها عاودت الانخفاض خصوصا في الفترة من 1913 إلى 1950 بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية، لكنها عاودت الارتفاع وبشكل كبير خلال الفترة من 1950 إلى سنة 1973 [2]، لكن هذا الارتفاع والذي استمر لمدة 30 سنة متتالية في معظم دول العالم تحول إلى انخفاض شديد في معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1973 إلى غاية نهاية القرن 20 كما يوضحه الشكل التالي :

---

[1] Christian Comeliau: la croissance économique : mesure ou démesure ? Université Montesquieu Bordeaux IV, France,2004,p6 (http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/comeliau.pdf), consulter le 14/01/2010.

[2] Jaume Ventura : A global view of economic growth : National bureau of economic research, working paper n°11296, 2005, pp2,3,(www.nber.org/papers/w11296.pdf), reviewed on 15/09/2009.

الشكـــل 7 : النمـــو الاقتصادي لمـــدة قرن من الزمن



Source : Murat yildizoglu : croissance économique, Université Montesquieu Bordeaux IV, 2001, France, p5,consulter le 15/02/2010. (http://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/croissance/croissanceweb/index.html).

والملاحظ من خلال الشكل -7- أن الفترة من 1950-1970 تعتبر استثنائية في تاريخ تطور معدلات النمو الاقتصادي بحكم الارتفاع الكبير الذي بلغته والذي اعتبر آنذاك ظاهرة اقتصادية، لأنه لأول مرة تصل فيها معدلات النمو الاقتصادي إلى تلك المستويات في جميع أنحاء العالم تقريبا، وهذه الفترة تسمى بـ : "**السنوات الثلاثين الساطعة**" أو"**العصر الذهبي للنمو الاقتصادي**"، وهي الفترة التي تمتد بالضبط من سنة 1946 إلى سنة 1975 وأول من تناولها بالتحليل كان الاقتصادي الفرنسي «جين فوراسيتي» سنة 1979 في كتابه "السنوات الثلاثين الساطعة أو الثورة الخفية من 1946 إلى 1975" والذي أشار فيه إلى تلك الظاهرة، حيث يقول الاقتصادي «بول ساموبلسون» بعد زوال تلك الفترة من الازدهار الاقتصادي : "إن النمو الاقتصادي المسجل في سنوات الستينات أبرز لنا معجزة اقتصادية، والسؤال المطروح هو ليس لماذا تسير الأمور بشكل سيء الآن ولكن السؤال المطروح هو كيف العمل للعودة إلى تلك الفترة".

وتميزت تلك الفترة التي امتدت تقريبا على 30 سنة من سنة 1946 إلى سنة 1975 على ثلاث خصائص رئيسية جعلتها فترة غير مسبوقة واستثنائية في التاريخ الاقتصادي وهي:

- الارتفاع غير المسبوق في معدلات النمو الاقتصادي، إذ وصل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 5% في فرنسا، 6% في ألمانيا و9% في اليابان، بعدما كانت لا تتجاوز 2,5% في عز الثورة الصناعية، وهذا ما يبرز كثافة النشاط الاقتصادي الذي تميزت به تلك الفترة.
- الثبات والنظامية، بحكم أن معدلات النمو الاقتصادي استمرت في ذلك المستوى المرتفع الذي شمل معظم دول العالم كما يوضحه الشكل 8.

- الاستمرارية وطول المدة، إذ أن هذا الارتفاع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي استمر لمدة 30 سنة عرف فيها العالم ازدهارا اقتصاديا كبيرا.

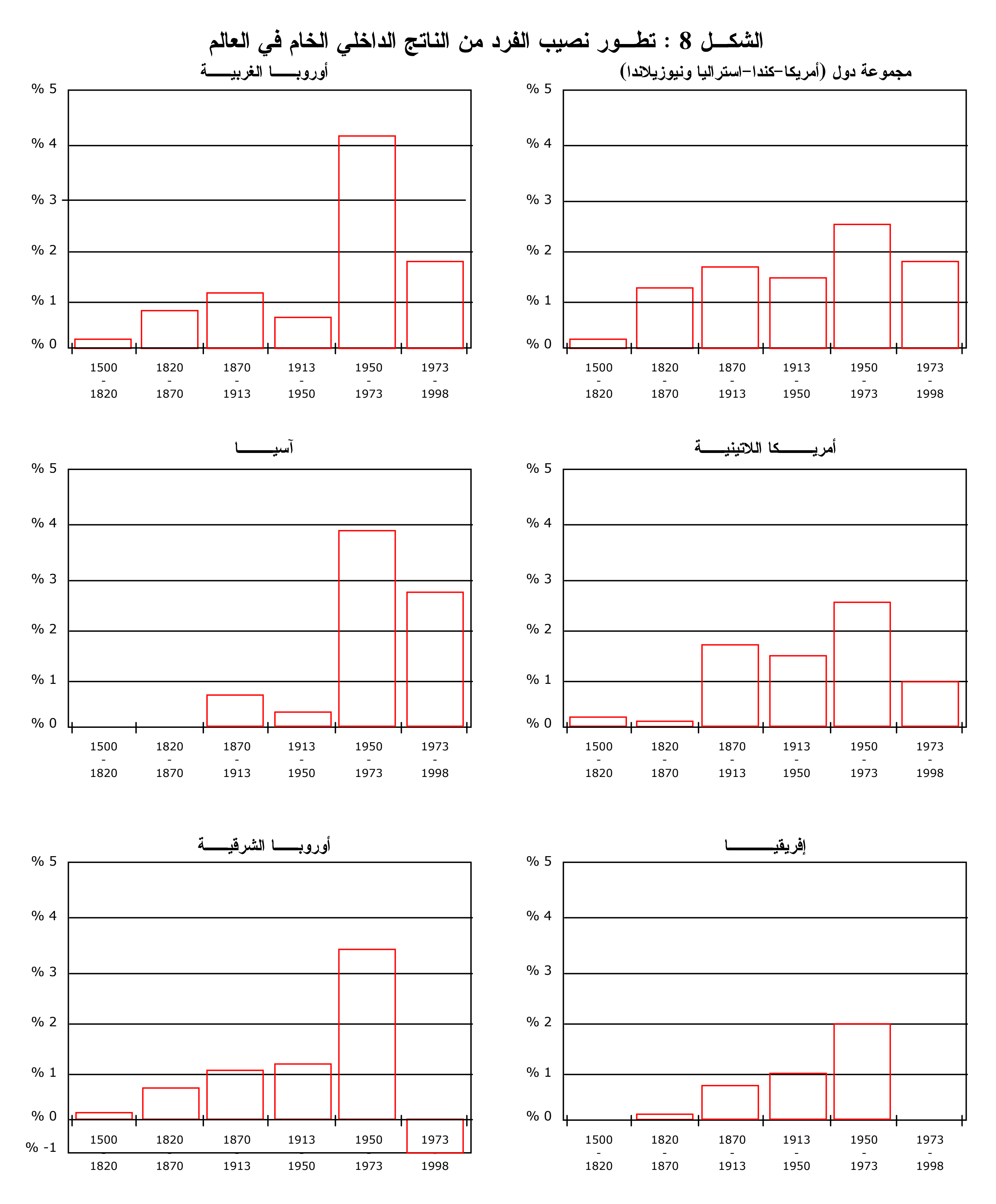
وجاء هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة لأسباب عديدة منها[1] :

- أن هذه الفترة جاءت بعد مرور حربين عالميتين دمرت من خلالها العديد من الدول ولحقت أضرار كبيرة بدول أخرى، وسجل أثناء تلك الفترة التي شهدت الحربين العالميتين انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي ،وذلك بالخصوص نتيجة تعرض مخزون رأس المال إلى الدمار خاصة في أوروبا، وبالتالي فإن نهاية الحرب العالمية الثانية سمحت بعودة الانتعاش الاقتصادي الذي انطلق من مستويات منخفضة لحجم الناتج القومي في معظم دول العالم.
- ظهور مؤسسات "بريتون وودز" في شكل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والذي ساهم في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية كما كانت عليه من قبل، حيث ساهمت قرارات و برامج صندوق النقد الدولي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية لعديد الدول وذلك أعطى دعما قويا لعملية النمو الاقتصادي.
- مشروع مارشال الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوربا الغربية والذي بلغت قيمته 13 مليار دولار آنذاك والدي امتد من 1948 إلى سنة 1951، والذي أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار بشكل ساهم في إعادة بناء ما دمرته الحرب من بنى تحتية ومصانع كان لها الأثر الكبير في النمو الاقتصادي المسجل في تلك الفترة في أوربا الغربية.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال ظهور : "الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية"، حيث أن ذلك ساهم في فتح باب المنافسة الخارجية التي تشجع على الإبداع والابتكار وبالتالي زيادة الإنتاج، وكذا تسهيل انتقال التكنولوجيا بين الدول والتي تعد من أهم عوامل النمو الاقتصادي لما لها من تأثير كبير على إنتاجية عوامل الإنتاج، وهذا ما أدى إلى استفادة الدول الفقيرة من تكنولوجيا الدول الغنية في تطوير عملية الإنتاج.
- ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد خاصة وأن تلك الفترة جاءت بعد أزمة الكساد الكبير الذي نجح الفكر الكينزي في معالجتها من خلال إبراز دور الدولة الفعال في دعم النمو الاقتصادي من خلال نفقاتها التي تعتبر حافزا مهما للطلب الكلي ومن ثم للناتج المحلي.

---

[1] Nicolas crafts and Gianni toniolo : European economic growth, 1950-2005 : An overview, centre for economic policy research ,discussion paper n°6863, pp7,10. (http ://wrap.warwick.ac.uk/1671/1/WRAP_Crafts _CEPR-DP6863%5B1%5D.pdf), reviewed on 16/01/2010.

الشكـــل 8 : تطـــور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في العالم



Source : jaume ventura : op-cit , p 106.

المطلـــب الثانـــي : تقديــر وقيـــاس النمـــو الاقتصـــادي .

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتـــصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفيـــة بنـــاء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكـــم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقـــدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

الفـــرع الأول : طريقة القيمـــة المضافـــة.

تعرف القيمة المضافة أنها : "ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع مـــا فـــي عمليـــة الإنتاج".[1] أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي :

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمـــة المنتوج النهائي – قيمـــة المنتجات الوسيطة

حيث أن :

المنتجات النهائية : هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤســـسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطة : وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه مـــن عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون :

الناتـــج الداخلـــي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل الـــسلع والخـــدمات فـــي الاقتـــصاد المحلي،وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكـــرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين : مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى،ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

[1] Stanley Fischer et autres : Macroéconomie, 2ème édition, édition dunod, Paris ,2002, p68.

الفـــرع الثانـــي : طريقـــة الدخـــل.

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن :

الناتـــج الداخلـــي الخام = الدخـــــل الوطنـــي

حيث :

الناتج الداخلي الخام : هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني : مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الريوع.

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة فـــي المؤســـسات والنـــشاطات الإنتاجيـــة المختلفة،وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد :

الناتج الوطني الخام بسعر السوق : الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك

الفـــرع الثالـــث : طريقـــة الإنفـــاق.

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالـــضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل[1]، وبالتالي فبمـــا أن الإنفـــاق يـــساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن :

الناتـــج الداخلـــي الخـــام = الإنفـــاق الكلـــي

حيث أن الإنفاق الكلي :

$$Y = C + I + G + (X - M) \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

Y : يمثل الدخل الوطني

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك)

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G : إنفاق القطاع الحكـــومي

(X – M) : يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

[1] Gregory Mankiw : Macroéconomie, 3ème édition, édition de Boeck, Belgique 2003,p21.

الجـدول 9 : الناتـج الداخلي الخـام ومكوناتـه في الو.م.أ سنـة 2000

الإنفاق الكلي = الناتج الداخلي الخام	الإنفاق الإجمالي حسب القطاعات (مليار دولار)	نصيب الفرد من الإنفاق (دولار)
الإستهـلاك	**6757,3**	**24534**
سلع دائمة	2010,0	7298
سلع غير دائمة	820,3	2978
خدمـات	3927,0	14258
الإستثمـار	**1832,7**	**6654**
استثمـارت ثابتة مقيمـة	416,0	1510
استثمـارت ثابتة غير مقيمـة	1362,2	4946
استثمـارت في المخزون	54,5	198
الإنفـاق الحكومـي	**1743,7**	**6331**
الفدراليـات	595,2	2161
الدفـاع	377,0	1369
خـارج الدفـاع	218,2	792
الدولـة والسلطـات المحليـة	1148,6	4170
صافـي القطاع الخارجي	**-370,7**	**-1346**
صـادرات	1097,3	3984
واردات	1468,0	5330
المجمـوع	**9963,1**	**36174**

Source : Ibid, p33

ويبرز لنا من خلال الجدول كيف يؤثر الأفراد في الناتج الداخلي الخام فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية، إذ أن ذلك يكون بشكل كبير من خلال استهلاكهم الذي بلغ 24534 دولار، إضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي الـذي يبلـغ 6654 دولار و6331 دولار علـى التوالي، رغم الأثر السلبي للقطاع الخارجي الذي يساهم بـ 1346- دولار، وبشكل عام تـشكل الـسلع الاستهلاكية النسبة الأكبر من الناتج الداخلي الخام بـ 6757,3 مليار دولار، مع تقارب حصة كل مـن الاستثمار والإنفاق الحكومي بـ 1832,7 مليار دولار و1743,7 مليار دولار على التوالي.

ورغم ما سبق إلا أن تقديرات النمو الاقتصادي من خلال تقديرات الناتج الداخلي الخـام تواجـه صعوبات عديدة تحد من دلالة هذا المؤشر على حقيقة الأداء الاقتصادي، ويبرز الاقتصاد الخفـي الـذي يشكل نسبة هامة من اقتصاديات عديد الدول كأبرز الاختلالات في دلالة هذا المؤشر، لأنه ينطوي علـى قيمة كبرى لو قدرت لكان لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، خاصة وأن جهود وآثار معظـم

السياسات الاقتصادية المرجوة تصب بنسبة كبيرة في الاقتصاد الخفي وهذا ما يحد من النمو الاقتــصادي الرسمي، ويبدي للعيان فشل تلك السياسات بشكل غير حقيقي.

المبحـــث الثانـــي : أساسيـــات النمـــو الاقتصـــادي .

انطلاقا من كون النمو الاقتصادي كما رأينا سابقا بأنه التغيـر النـسبي الـسنوي فـي النـاتج الداخلي الخام، فإن عوامل الإنتاج تنعكس بصفة مباشـرة علـى عوامـل النمـو الاقتـصادي، ويبقـى استغلال هذه العوامل بالشكل التوازني والأنسب هو العامل الأهم فـي الاقتـراب مـن حالـة التـشغيل الكامل.

المطلـــب الأول : عوامل النمـــو الاقتصـــادي و تكاليفه .

تعتبر العملية الإنتاجية بمثابة تحويل للمـوارد إلـى اسـتخدامات عـن طريـق تركيبـة مـن العوامل، ويكون حصيلة هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها.

الفـــرع الأول : عوامـــل الإنتـــاج.

تتمثل عوامل الإنتاج في ثلاث عوامل رئيسية :

1- عنصـــر العمـــل : يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين : الأولى وتتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مـورد مـن موارد الاقتصاد، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمـل في حصيلة عملية الإنتاج.[1]

لكن في السنوات الأخيرة وفي النصف الأخير من القرن 20، سـاد التوجـه نحـو الحـد مـن الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل فـي حجـم النـاتج، هـو تفعيـل مشاركة المرأة في العمل وهو ما رفع من حجم العمالة النشطة، وفـي إطـار عنـصر العمـل طـرح ما يسمى بـ : «رأس المال البشري» وهو عبارة عـن المخـزون المعرفـي للأفـراد وروح الإبـداع التي يتمتعون بها، وذلك من خلال ما يتلقوه من تعليم وتكـوين يـسمح لهـم بالحـصول علـى نـاتج أكبر في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى مـن رأس المـال، وهـذا مـا يبـين ارتبـاط إنتاجيـة عنصر العمل بالعامل التكنولوجي الذي سنتطرق له لاحقا.

[1] Stanley Fisher et autres : op–cit, p293.

وتبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي[1]:

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي : فإن ارتفاع عنصر العمل بـــ ΔL يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار : $PML.\Delta L$ حيث :

PML : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

وإذا كانت مثلا : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل : $PML = 2$، والتغير في عنصر العمل : $\Delta L = 10$ فإن :

$$\Delta Y = PML.\ \Delta L \rightarrow 10\ .\ 2 = 20 \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

أي أن زيادة عنصر العمل بـــ 10 وحدات تؤدي لزيادة الناتج بـــ 20 وحدة.

2- عنصر رأس المال : يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات وتجهيزات مباني وأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج، لكن تعرض رأس المال إلى الاهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك من رأس المال ويزيد عليه، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال، الذي يعتبر العامل المؤثر في عملية الإنتاج كونه يربط بين أهم عاملين من عوامل الإنتاج.

وتبرز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كما يلي[2] :

ΔK : التغير في مخزون رأس المال.

PMK : الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

فإن زيادة المخزون من رأس المال بالمقدار ΔK يؤدي لزيادة حجم الناتج بالمقدار $PMK.\ \Delta K$ حيث :

إذا كانت مثلا : $PMK = 0,2$ و $\Delta K = 10$ فإن :

$$\Delta Y = PMK\ .\ \Delta K \rightarrow 0,2\ .\ 10 = 2 \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

أي أن زيادة عنصر رأس المال بمقدار 10 وحدات أدى لزيادة حجم الناتج بـــ 2 وحدات.

إذا واكب عملية الإنتاج تغير في كلا عمليتي الإنتاج : العمل ورأس المال نجد :

$$\Delta Y = (PML\ .\ \Delta L) + (PMK\ .\ \Delta K) \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

[1] Gregory Mankiw: op–cit, p273.

[2] Ibid : p272.

أي أن التغير في حجم الناتج هو عبارة عن مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأس المال في الناتج بقسمة المعادلة (4) على (y) نجد[1] :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML\ .\ \Delta L)}{y} + \frac{(PMK\ .\ \Delta K)}{y} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML\ .\ \Delta L)}{y} \cdot \frac{L}{L} + \frac{(PMK\ .\ \Delta K)}{y} \cdot \frac{K}{K} \qquad \ldots\ldots\ldots (6)$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \left(\frac{(PML\ .\ L)}{y}\right) \cdot \frac{\Delta L}{L} + \left(\frac{(PMK\ .\ K)}{y}\right) \cdot \frac{\Delta K}{K} \qquad \ldots\ldots (7)$$

حيث تشير المعادلة (7) إلى أن معدل النمو الاقتصادي $\left(\frac{\Delta y}{y}\right)$ هو مجموع التغير في الإنتاجية لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال.

$\frac{\Delta y}{y}$: تشير إلى معدل التغير في عنصر العمل.

$\frac{(PML\ .\ L)}{y}$: وتشير إلى نسبة إنتاجية عنصر العمل (PML.L) إلى حجم الناتج (y)

$\frac{\Delta K}{K}$: تشير إلى معدل التغير في عنصر رأس المال.

$\frac{(PMK\ .\ K)}{y}$: تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر رأس المال (PMK.K) إلى حجم الناتج (y)

وإذا كانت α : نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج

فإن : $(1 - \alpha)$: تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج

منه نجد من خلال المعادلة (8) :

$$\frac{\Delta y}{y} = \alpha .\ \frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha) .\ \frac{\Delta L}{L} \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

3- عنصر التكنولوجيا : في الواقع العملي فإن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي ،إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري الإنتاج : العمل ورأس المال، إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي وفق دالة الإنتاج على الشكل التالي :

$$Y = AF\ (K,L) \ldots\ldots (9)$$

حيث : A : يمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا .

[1] Ibid : pp273,274.

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المالي فقط، وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بـ : «الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج»، وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وهو نتيجة أبحاث الإقتصادي «روبرت صولو».

وعلى هذا الأساس بتواجد العامل التكنولوجي، يكون معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي :

$$\frac{\Delta y}{y} = \alpha.\ \frac{\Delta K}{K} + (1\text{-}\alpha).\ \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A} \text{...........} \ (10)$$

أي أن :

نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

والمعادلة (10) تلعب دورا كبيرا في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ تظهر تواجد ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي، وتتأثر «الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج» بعدة عوامل، حيث أن التحكم الجيد والمهارة العالية في إدارة وتنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملا رئيسيا في تحسينها،إضافة إلى أهمية التعليم والبحث العلمي الذي يرفع من المستوى المعرفي والتأهيلي لليد العاملة، وبشكل عام فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) وحجم الناتج.

الجدول 10 : مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 1950-1999

السنوات	نمو الناتج $\frac{\Delta y}{y}$	مساهمة عنصر العمل $\alpha\ \frac{\Delta K}{K}$	مساهمة عنصر رأس المال $1\text{-}\alpha\ \frac{\Delta L}{L}$	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج $\frac{\Delta A}{A}$
1960-1950	3,3	1,0	1,0	1,3
1970-1960	4,4	1,4	1,2	1,8
1980-1970	3,6	1,4	1,2	1,0
1990-1980	3,4	1,2	1,6	0,6
1999-1990	3,7	1,2	1,6	0,9
1999-1980	3,6	1,2	1,3	1,1

Source : Gregory Mankiw, op-cit, p176

من خلال الجدول أعلاه يمكن إبراز ملاحظتين أساسيتين :

- الملاحظة الأولى : وتشير إلى وجود حالة توازن عامة في مساهمة عوامل الإنتاج، العمل ورأس المال والتكنولوجيا في حجم الناتج، إذ أنه خلال الفترة 1950-1999 نجد

تقارب بين مساهمة كل عامل، حيث يبلغ متوسط مساهمة عنصر العمل 1,3%، مساهمة عنصر رأس المال 1,2% ومساهمة العامل التكنولوجي 1,1%.

- الملاحظة الثانية وتبرز الانخفاض في مساهمة العامل التكنولوجي في حجم الناتج، من خلال انخفاض قيمة "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" ابتداءا من سنة 1970 وذلك يرجع للأسباب التالية[1] :

- مشكلة القياس : إذ يؤكد عديد الاقتصاديين أن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" لم تنخفض في الحقيقة عكس ما تدل عليه الأرقام، إذ شهدت العملية الإنتاجية تطورا كبيرا بتطور أجهزة الحاسوب مقارنة بما كانت عليه من قبل ولكن هذا لم يعبر عنه لصعوبة القياس، إذ أنه رغم انخفاض الكمية إلا أنهم يرون أن الجودة ارتفعت وهو أمر ضروري وهام.
- ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1973، وهو الأمر الذي أثر على تكاليف المؤسسات وزاد من ارتفاعها وانخفاض نفقات البحث العلمي والتطور التكنولوجي في المخابر، وذلك تأكد بعد سنة 1986 لما انخفضت أسعار البترول عاودت "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" الارتفاع مجددا لأنها أدت إلى انخفاض التكاليف.
- يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تراجع الأفكار الإنتاجية الجديدة من الناحية التكنولوجية ساهم في الحد من قيمة "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، إذ أنها استقرت بعد الحرب العالمية الثانية وهو الأمر الذي تطلب زيادة التوجه نحو البحث العلمي قصد ابتكار أساليب إنتاجية وتقنيات تكنولوجية متطورة.

وإضافة إلى عوامل الإنتاج الرئيسية، هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل هام على عملية الإنتاج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج وهي :

النظام المالي : يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى[2]، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج والنمو الاقتصادي.

[1] Ibid, pp257-258.

[2] Organization for economic co-operation and development : The sources of economic growth in OECD countries, 2003, p71 , (www.oecd.org/dac/ictcd/docs/others_eco_growth.pdf) reviewed on 15/01/2010.

الوضــع السياســي : يعتبر استقرار الوضع الــسياسي فــي البلــد المحلــي عــاملا مــؤثرا في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يؤثر بــصفة مباشــرة علــى الوضــع الاقتــصادي وذلــك مــن ناحيتين :

- يؤثر على فعاليــة القــرارات المتخــذة فــي الجانــب الاقتــصادي، إذ أن عــدم الاســتقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المــصالح الشخــصية والخاصــة لجهــة معينــة علــى المــصالح الاقتصادية وهو ما يؤثر على فعاليتها الاقتصادية.
- يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار في الاقتــصاد المحلــي، لأنــه يزيــد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين ويوفر أفضل الظــروف المناســبة التــي تمكــن مــن تحقيــق نمو اقتصادي مقبول.

حقــــوق الملكيـــــة : انطلاقــا مــن الــدور الأساســي لعمليــة الاســتثمار فــي النمــو الاقتصادي،فإن نظام حقوق الملكية يعتبر مــن محــددات النمــو الاقتــصادي، إذ أن وجــود ضــوابط وقوانين تكفل للمنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية يشجع من عمليــات الاســتثمار، كمــا يــشجع مــن تطور العامل التكنولوجي وبروز اختراعات واكتــشافات جديــدة يكــون لهــا الأثــر الإيجــابي علــى عملية النمو الاقتصادي.

التضخــم : إن المبــدأ الرئيــسي لــضرورة وجــود معــدلات تــضخم ثابتــة فــي مــستوى منخفض هو في أن ذلك يخفض من حالة الشك وعدم الاطمئنــان فــي الاقتــصاد ويزيــد مــن كفــاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق الــسلع والخــدمات، إذ أن التــضخم يعتبــر بمثابــة ضــريبة على الاستثمار، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلــى رفــع معــدل الفائــدة الاســمي كما يقول فيشر، وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار ومن ثم علــى النمــو الاقتــصادي[1]، بالتــالي فــإن الدور السلبي الذي يلعبــه ارتفــاع معــدلات التــضخم علــى أحــد أهــم عوامــل الإنتــاج والنمــو الاقتصادي وهو التراكم الرأسمالي يزيــد مــن توجــه الــسياسات الاقتــصادية نحــو محاربــة هــذه الظاهرة.

القطــاع العـــام : يلعب القطاع العام دورا هاما في عمليــة النمــو الاقتــصادي، بحكــم أنــه يشكل إضافة أساسية للطالب الفعال، ولم يعــد الجــدل يــدور حــول ضــرورة تــدخل الدولــة فــي الاقتصاد من عدمها، بل أن الجدل قائم حول حجم القطاع العــام فــي الاقتــصاد، إذ أن القطــاع العــام من خلال السياسة المالية للدولة يساهم فــي تحــسين الأداء الاقتــصادي مــن خــلال رفــع معــدلات النمو.

[1] Ibid: p64.

الفــرع الثانـــي : تكاليــف الإنتـــاج والنمـــو الاقتصـــادي.

تعتبر تكاليف النمـــو الاقتـــصادي بمثابـــة التـــضحيات والأضـــرار التـــي يتحملهـــا المجتمـــع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

1- التكاليـــف البيئيـــة والصحيـــة :

يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، خاصة الدول المتقدمة والدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي، فخلال الربع الأخير من القرن 20 شهدت النمور الأسيوية الأربعة : تايلندا، ماليزيا، سنغافورة وأندونيسيا معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بلغت كحد أدنى 5%، كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفض بحوالي 50% إلى 70%، ونفس الشيء شهدته دول : اليابان، كوريا الجنوبية والصين التي شهدت تطورا اقتصاديا كبيرا، لكن في نفس الوقت شهد الوضع البيئي تدهورا كبيرا في هذه الدول، حيث أن الدول التسع الأولى من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم تقع في القارة الآسيوية وتضم هذه الدول في قائمتها، حيث أثبت التجارب أن النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع[1].

ويعتبر التلوث البيئي أحد أهم الآثار الخارجيـــة الـــسلبية لعمليـــة النمـــو الاقتـــصادي والـــسبب الرئيسي الذي يدعو إلى مزيد من تدخل للدولة في النشاط الاقتـــصادي، بحكـــم أنـــه نتيجـــة التـــضارب بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهـــدفون إلـــى الـــربح وتعظـــيم العوائـــد بغـــض النظر عن آثار ذلك، حيث ساد التوجه فـــي العديـــد مـــن الـــدول إلـــى الاهتمـــام أولا بعمليـــة النمـــو الاقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيـــات، ثـــم فـــي مرحلـــة ثانيـــة بعـــد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، يتوجهـــون نحـــو العمـــل علـــى كيفيـــة إزالـــة الآثـــار الـــسلبية لنشاطاتها الاقتصادية، وهو أمر غير منطقي بحكم أن آثـــار النـــشاط الاقتـــصادي علـــى البيئـــة تـــؤثر في الوقـــت الحـــالي وفـــي المـــستقبل وتزيـــد مـــن تـــردي الأوضـــاع الـــصحية للأجيـــال الحاليـــة والمستقبلية،بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تـــؤثر علـــى عمليـــة التـــنفس، إضـــافة إلـــى تلـــوث المياه بشكل يضر بالأفراد وبنشاطاتهم الزراعية أيـــضا، إذ شـــهدت معظـــم دول العـــالم نمـــوا كبيـــرا في نفقات الصحة بشكل فاق معدلات النمو الاقتـــصادي وذلـــك نتيجـــة انطـــلاق الـــدول مـــن مبـــدأ : «أنمو أولا وأنظف أخيرا»[2].

حيث يبرز لنا من خلال الجدول -11- كيف أن معـــدل نمـــو نفقـــات الـــصحة يفـــوق معـــدل نمو الناتج الداخلي الخام في عدة دول مـــن العـــالم، وأن الـــدول التـــي ترتفـــع فيهـــا معـــدلات النمـــو

[1] Vinod Thomas and Tamara Belt : growth and the environment : Allies or foes ? finance and development review : international monetary fund, 1997, p22. (www.imF.org/external/pubs/ft/fandd/1997/06/pdf/thomas.pdf) , reviewed on 22/10/2009.

[2] Ibid: pp22,23.

الاقتصادي ترتفع فيها معدلات نفقات الصحة وهو ما يؤكد العلاقة في نفس الاتجاه التي تربط النمو الاقتصادي والتلوث البيئي.

الجدول 11 : معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة ومعدل النمو للناتج الحقيقي خلال الفترة 1970-2002

الدولة	معدل النمو الحقيقي لنفقات الصحة	معدل نمو الناتج الحقيقي
الو.م.أ	%6,23	%3,10
بريطانيا	%3,91	%2,31
السويد	%2,92	%2,01
ألمانيا	%4,62	%2,52
اليابان	%5,50	%3,07
النرويج	%5,82	%3,57
اسبانيا	%5,79	%3,03

Source : Christian Hagist : who's going broke ? : nber working paper n°11833, 2005, p 29,(www.nber.org/papers/w11833) , reviewed on 10/08/2009.

2- التضحية بالاستهلاك :

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل،لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

3- التضحية بالراحة الآنية :

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل، إذ أن الأفراد قد يفضلون الاشتغال لعدد من الأيام والراحة في أيام أخرى، أو يفضلون الاشتغال لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية، وبالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد، والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

المطلــب الثانـــي : النمـــو الاقتصـــادي الفعلـــي والنمـــو الاقتصـــادي الممكـــن.

يرتكز علم الاقتصاد بالأساس علـــى كيفيـــة اســـتغلال المـــوارد المتاحـــة لتلبيـــة الاحتياجـــات المتعددة، حيث أن كل اقتصاد يسعى إلى الوصول لحالـــة التـــشغيل الكامـــل، وهـــي الحالـــة التـــي لا تبقى فيها الموارد معطلة وإنما تكون مستغلة بشكل كامل، لكـــن الواقـــع الاقتـــصادي يثبـــت أن حالـــة التشغيل الكامل هي حالة عرضية، وأن التشغيل الناقص هو الحالة التـــي تـــسود فـــي الاقتـــصاد كمـــا قال بذلك الاقتصادي «كينـــــز» الـــذي خـــالف بهـــذه الفكـــرة الكلاســـيك بالخـــصوص الـــذين بنـــوا تحاليلهم على أساس وقوع الاقتصاد عند مستوى التـــشغيل الكامـــل بـــشكل دائـــم وأن الاخـــتلال هـــو حالة عرضية.

الفـــرع الأول : النمـــو الاقتصـــادي الفعلـــي.

وهو عبارة عن التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال سنة، وهو نتيجة الطلب المحقق فعلا في الاقتصاد من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبشكل عام فإن النمو الاقتصادي الفعلي هو خلاصة ما توصـــلت إليـــه الـــسياسات الاقتـــصادية المطبقـــة ويعبـــر عـــن الأداء الفعلـــي للاقتصاد،والجدول التالي يبرز معدلات النمو الاقتصادي المحققة في دول مجموعة السبعة (07) خـــلال الفترة 2001-2008.

الجـــدول 12 : معـــدلات النمو الاقتصادي في دول مجموعة السبعة (2001-2008)

السنـــوات / الـــدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الو.م.أ.	0,8	1,6	2,5	3,6	2,9	2,8	2,0	1,1
ألمانيـــا	1,2	0,0	-0,2	1,2	0,8	3,0	2,5	1,3
فرنســـا	1,8	1,1	1,1	2,2	1,9	2,4	2,1	0,7
إيطاليـــا	1,8	0,5	0,0	1,5	0,7	2,0	1,6	-1,0
اليابـــان	0,2	0,3	1,4	2,7	1,9	2,0	2,4	-0,6
ابريطانيـــا	2,5	2,1	2,8	2,8	2,1	2,8	3,0	0,7
كنـــــدا	1,8	2,9	1,9	3,1	2,9	3,1	2,7	0,5

Source : 2009 world economic outlook, international monetary fund, p190.

ومن خلال الجدول أعلاه، يمكن إبراز ملاحظتين أساسيتين فيما يخص تطـــور معـــدلات النمـــو الاقتصادي :

1- نلاحظ في الدول المعنية بالجدول أن معدلات النمو الاقتصادي هي في ارتفاع مستمر منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 ما عدا ألمانيا وإيطاليا اللتان سجلتا انخفاضا متواصلا، لكن ابتداءا من ســـنة 2004 سجلت جميع الدول انخفاضا في معدلات نموها الاقتصادي وذلك يرجع بالأساس إلى الانكماش الاقتصادي الذي أصاب الو.م.أ بداية سنة 2003 والذي برزت آثاره سنة 2004، ورغم حدته إلا أن آثـــاره شـــملت

معظم دول العالم آنذاك، لكن تدخل الفدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة ساهم في عودة الانتعاش إلى الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي.

2- عودة معدلات النمو الاقتصادي إلى الارتفاع مجددا بعد سنة 2005 وتعافي الاقتصاد العالمي من بوادر أزمة الانكماش الأمريكي سنة 2003، لكن الاقتصاد العالمي صدم بأزمة مالية جديدة كانت أكثر حدة بدأت سنة 2007، وهو ما يدل عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بعد سنة 2006، حيث سجلت سنة 2008 انخفاضا حادا في معدلات النمو الاقتصادي وصل إلى تسجيل بعض الدول مستويات مقاربة إلى الصفر ومنها من سجلت معدلات سالبة.

الفرع الثاني : النمو الاقتصادي الممكن.

يعتبر النمو الاقتصادي الممكن بأنه التغير النسبي السنوي المسجل في قيمة الناتج الممكن.

1- تعريف الناتج الممكن :

يعرف الناتج الممكن في اقتصاد ما بأنه أقصى مستوى ممكن من حجم الناتج يمكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم[1]، ويعتبر النمو الاقتصادي الممكن بأنه هدف أي سياسة اقتصادية كانت،بحكم أنه يمثل التواجد في حالة التشغيل الكامل كلما تطورت الموارد الاقتصادية، ومن منطلق أن الناتج الممكن يستدعي توفر شرطين : حجم أقصى للناتج وثبات معدل التضخم، فنجد أن أغلب السياسات الاقتصادية تهدف في مضمونها إلى الحد من التضخم موازاة مع استهداف الرفع من حجم الناتج، وتظهر الفجوة الإنتاجية في شكل الفارق المسجل بين قيمة كل من الناتج الفعلي والناتج الممكن، وهي نتيجة الفجوة في الطلب بين الطلب الفعلي المحقق والطلب التوازني الذي يساوي أقصى حجم ممكن من الناتج.

الجدول 13 : معدلات الفرق بين الناتج الداخلي الفعلي والممكن في دول مجموعة السبعة (1993-1998) (الوحدة: % من حجم الناتج الفعلي)

السنوات / الدول	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الو.م.أ.	-1,8	-0,7	-1,2	-0,7	0,2	0,8
ألمانيا	-1,9	-0,7	-0,4	-0,9	-0,7	-0,5
فرنسا	-1,8	-1,1	-0,7	-1,5	-1,3	0,0
اليابان	0,2	-0,3	-0,1	1,1	1,5	-1,7
إيطاليا	-3,4	-2,4	-0,9	-1,5	-1,0	-1,3
كندا	-4,2	-1,9	-1,6	-2,8	-1,8	-1,2
بريطانيا	-2,9	-1,0	-0,4	-0,2	0,2	0,5

Source : OECD , statistics data.

[1] Raymonde Torres et john P. Martin : Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE, Le revue économique de l'OCDE, n°14, 1990, p143.(www.oecd.org/dataoecd/61/33/34306390.pdf) , reviewed on 15/12/2009.

ويبرز لنا من خلال الجدول أن الفارق المسجل بين الناتج الفعلي والناتج الممكن خلال الفترة 1993-1998 كان دوما سالبا، وذلك يعني أنه في الفترة من 1993 إلى 1998، كان الناتج الحقيقي في الدول السبعة أقل من الناتج الممكن، باستثناء الو.م.أ سنتي 1997 و1998 أين كان الفرق موجبا وبالتالي الناتج الفعلي كان أكبر من الناتج الممكن، وكذا بريطانيا التي سجلت في نفس السنتين ارتفاعا للناتج الفعلي عن الناتج الممكن، وكذا اليابان سنتي 1993و1996.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع الناتج الفعلي عن الناتج الممكن –وبالتالي ارتفاع الطلب الفعلي عن الطلب التوازني– لا يؤدي إلى ضغوط تضخمية بشرط أن يكون هناك عجز أو فجوة في الإنتاج قبل تلك الفترة، فمثلا خلال فترة تمتد لـ 10 سنوات، إذ حقق اقتصاد ما معدل نمو حقيقي قدر بـ 2% خلال الـ 5 سنوات الأولى في حين كان يقدر معدل النمو الممكن 3% مثلا، فخلال الـ 5 سنوات المقبلة، إذا كان معدل النمو الاقتصادي الممكن هو 3% فإنه على الاقتصاد تسجيل معدل نمو حقيقي يقدر بـ 4% حتى يصل لحالة التوازن، حيث أن الفائض المسجل في 5 سنوات الأخيرة يعوض العجز الذي سجل في الـ 5 سنوات الأولى وهكذا لا تكون هناك ضغوط تضخمية.

ويتولى صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) تقدير الإحصائيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي الممكن كما يبرزه الجدول التالي:

الجـدول 14 : النمو الاقتصادي الممكن في دول مجموعة السبعة (1966-1990)

السنوات / الدول	1966-1973		1974-1979		1980-1987		1988-1990	
	IMF	OECD	IMF	OECD	IMF	OECD	IMF	OECD
الو.م.أ.	3,6	3,1	2,0	2,8	2,8	2,6	2,8	2,6
اليابان	8,6	8,6	3,5	4,2	3,9	4,0	3,9	4,1
ألمانيا	4,5	4,0	1,5	2,4	2,2	2,3	2,1	2,5
فرنسا	5,5	4,6	2,3	3,1	2,3	2,3	2,5	2,5
إيطاليا	5,1	4,6	1,4	3,6	3,0	2,7	2,6	2,9
بريطانيا	2,7	2,5	1,0	1,8	2,5	2,2	2,6	2,8
كندا	4,9	5,1	3,6	4,3	3,5	3,3	2,8	3,4

Source : Raymond Torres et john P. Martin : op-cit, p156.

وتبرز لنا من خلال الجدول أعلاه ملاحظتين هامتين :

- الملاحظة الأولى وتشير إلى اختلاف معدلات النمو الاقتصادي الممكنة بين الدول السبعة من فترة لأخرى سواء حسب تقديرات (IMF) أو تقديرات (OECD) ويرجع ذلك

بالأساس إلى اختلاف مساهمة عوامل الإنتاج في الناتج الكلي بين البلدان والتي تتأثر بعدة عوامل نبرزها لاحقا.

- الملاحظة الثانية وتدور حول اختلاف تقديرات معدلات النمو الاقتصادي الممكن بين (IMF) و (OECD) وذلك راجع للأسباب التالية[1]:

- ترتكز (OECD) في حساب الناتج الكلي الممكن على العامل «رأس المال – الطاقة» وهو عامل ثنائي يربط مخزون رأس المال الذي يدخل في العملية الإنتاجية بالأسعار النسبية للطاقة، إذ أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى انخفاض حجم التغير في مخزون رأس المال والعكس صحيح، عكس (IMF) الذي يعتمد على مفهوم «رأس المال» كعامل من عوامل الإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار لعنصر الطاقة وتأثيراته على مخزون رأس المال إضافة إلى عنصر العمل على حدى.
- يستند صندوق النقد الدولي في تقدير حجم العمالة التوازني لعملية الإنتاج على مفهوم «معدل البطالة غير المعجل للتضخم» (NAIRU)، وهو معدل البطالة الذي يضمن على المدى المتوسط أن ترتفع الأجور الحقيقية بمقدار ارتفاع إنتاجية عنصر العمل،وبالتالي ثبات معدل التضخم ومنه تزيد القيمة المضافة بمقدار زيادة الإنتاجية دون أي تأثير للتضخم، أما (OECD) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فترتكز على مفهوم «معدل البطالة غير المعجل للأجور» (NAWRU) وهو معدل البطالة الذي يضمن استقرار الأجور الاسمية، وبالتالي فإن اختلاف نظرة الهيئتين إلى معدل البطالة التوازني الذي يقدر على أساسه حجم العمالة اللازم لتقدير الناتج الممكن يؤثر على حجم الناتج الممكن النهائي.

2- العوامل المفسرة للناتج الممكن :

يعتبر الناتج الحقيقي الفعلي حصيلة مساهمة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وهو عبارة عن مجموع المساهمة الفعلية لهذه العوامل، لكن مجموع المساهمة الكلية الممكنة لهذه العوامل يشكل الناتج الممكن في الاقتصاد.

أ- حجم العمالة :

إن حجم العمالة الذي يمكن استعماله بشكل أقصى في العملية الإنتاجية يعبر عن الحجم التوازني وهو عبارة عن الفرق بين حجم العمالة النشطة الكلي وحجم العمالة الذي يشكل معدل

[1] Philippine Cour et autres : la croissance potentielle, centre d'études perspectives et d'informatio ns internatio nales, France, 1998, p4, (www.cepii.Fr/francgrapf/publicatio ns/ecomond/lepointsur/1998 ch9.pdf) ,consulter le 17/01/2010.

البطالة التوازني، إذ تشير معظم الدراسات أنه في كل اقتصاد ولأسباب تتعلق بسوق العمل والمفاوضات حول الأجور، وجب أن يكون هناك معدل بطالة توازني يضمن على المدى المتوسط ثبات معدل التضخم وهو ما يسمى بـ : «معدل البطالة غير المعجل للتضخم» (NAIRU) وذلك حسب ما جاء به «فيليبس»، الذي أوضح العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات الأجور، وبالتالي يرتبط معدل البطالة غير المعجل للتضخم فقط بالإنتاجية ترابطا عكسيا ولا يكون لصدمات العرض أي تأثير عليه كما أثبتته الدراسات القياسية في أوروبا خلال الفترة من 1960-1973 والفترة 1982-1996، أين أدى تراجع إنتاجية عنصر العمل إلى ارتفاع معدل البطالة غير المعجل للتضخم، لكن النظريات الحديثة للبطالة ترى العكس، إذ أنها تفسر ارتفاع معدلات البطالة في العالم بعد سنة 1973 بارتفاع معدل البطالة التوازني، والذي يتأثر حسبهم بظروف سوق العمل إضافة إلى تأثر منحنى العرض بعدد من العوامل كسعر الفائدة الحقيقي وأسعار الطاقة[1].

ويؤثر حجم العمالة النشطة –بعد استبعاد معدل البطالة غير المعجل للتضخم– على حجم الناتج في المدى المتوسط عن طريقة عديد العوامل نجد منها : معدل التشغيل، معدل نمو العمالة النشطة وتطورات الحجم الساعي للعمل، أما على المدى الطويل فإن مساهمة عنصر العمل في الناتج يتأثر بمعدل نمو العمالة النشطة فقط[2].

ب- مخزون رأس المال :

يعتبر تراكم رأس المال عاملا مهما في تحديد حجم الناتج الممكن على المدى القصير،فهو يعتبر عاملا خارجيا على المدى القصير وحتى على المدى المتوسط، إذ أن انخفاض معدلات الاستثمار في أوروبا بعد سنة 1973 كان من بين أهم العوامل المفسرة لتراجع معدلات النمو الممكن كما أبرز ذلك سابقا في الجدول 14، إذ باعتبار أن رأس المال عامل مهم في عملية الإنتاج، بالتالي فإن تزايد التوقعات التي توحي بتزايد التراكم الرأسمالي على المدى القصير يزيد من مساهمة العامل في الناتج الممكن والعكس صحيح.

جـ- العامل التكنولوجي :

تبرز مساهمة العامل التكنولوجي في الناتج الممكن على المدى الطويل من خلال "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" وهي عبارة عن حجم الناتج غير الظاهر والذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وإنما هو نتيجة العامل التكنولوجي.

ويعتبر العامل التكنولوجي كعامل خارجي في عملية الإنتاج في نظريات ونماذج النمو التقليدية، لكن نظرية النمو الداخلي وكما سنبرزه لاحقا في المبحث الثالث جاءت لتؤكد على أن

[1] Raymonde Torres et john P. Martin : op-cit, p155.
[2] Philippine Cour et autres : op-cit, pp4,5.

العامل التكنولوجي هو عامل داخلي، ويعبر عنه من خلال تطور التعليم وعمليات البحث العلمي، ويعتبر العامل التكنولوجي من أبرز العوامل المفسرة لاختلاف معدلات النمو الاقتصادي سواء الفعلية أو الممكنة بين الدول، حيث أن الدول التي ترتفع فيها نفقات البحث العلمي وبشكل خاص نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي يرتفع فيها مستوى التطور التكنولوجي وهو ما يؤدي إلى الرفع من قيمة "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا عكسيا مع العمر الإنتاجي لرأس المال[1].

3- تقديرات الناتج الممكن :

إن تقدير قيمة الناتج الممكن من سنة لأخرى والتي على أساسها يظهر معدل النمو الاقتصادي الممكن تعني بالأساس تقدير مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج : العمل، رأس المال والتكنولوجيا في العملية الإنتاجية عند مستوياتها التوازنية التي تضمن ثبات معدلات التضخم.

وتختلف تقديرات النمو الاقتصادي الممكن باختلاف تقديرات الناتج الممكن، إذ يرجع ذلك إلى طبيعة عوامل الإنتاج في كل مدى نرغب من خلاله تقدير قيمة الناتج الممكن.

أ- المدى القصير والمتوسط :

على العموم تكون تقديرات الناتج الممكن في المدى القصير والمتوسط قائمة على أساس ثبات عوامل الإنتاج، باستثناء عنصر العمل الذي يعتبر العامل المؤثر في حجم الناتج الممكن على المدى القصير، أما على المدى المتوسط فيظهر عامل رأس المال ممثلا في التراكم الرأسمالي العامل الرئيسي في تحديد حجم الناتج الممكن.

وتأتي تقديرات عنصر العمل بتقدير حجم العمالة النشطة وتقدير المعدل الساعي للعمل،وعموما تكون معدلات النمو الاقتصادي الممكن في المدى القصير أقل منها في المدى الطويل وذلك بسبب ثبات عوامل الإنتاج، وتتراوح بين 1,5% و3%[2].

ب- المدى الطويل :

على المدى الطويل تكون عوامل الإنتاج كلها متغيرة، وهو ما يسمح بالتوسع في العملية الإنتاجية التي تكون غير محدودة وبشكل رئيسي ترتفع مساهمة كل من عنصر العمل عن طريق توقعات النمو الديموغرافي وازدياد حجم العمالة النشطة وكذا مساهمة العامل التكنولوجي، إذ أنه كلما زادت الآفاق كلما زاد احتمال تطور التكنولوجيا وبالتالي ارتفاع قيمة "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، وتجدر الإشارة إلى أن تأثير العامل التكنولوجي مرتبط بعامل

[1] Ibid: p5.

[2] Christophe Cahn, Arthur Saint-Guilhem : Comparaison internationale de croissance potentielle de long terme, Conseil d'analyse économique français, France 2007, p117.(http ://www.cae.gouv.fr/IMG/pdf/072.pdf), consulter le 10/01/2010.

الإحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال والذي يرتبط هو الآخر بالأسعار النسبية لرأس المال، وتتراوح معدلات النمو الاقتصادي الممكن على المدى الطويل بين 2% و3,5%.[1]

4- استعمالات الناتج الممكن :

يعبر الناتج الممكن عن المقدرة الحقيقية الكلية للاقتصاد، حيث أن تقديرات الناتج الممكن تعبر عن الآفاق الممكنة للنمو الاقتصادي، وتعطي صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي الكلي، إذ أن تقدير المساهمة الممكنة لكل عنصر من عناصر الإنتاج تبرز الطاقات العاطلة عن العمل والموارد غير المشغلة، وهو ما يسمح بضبط السياسات الاقتصادية وتوجيهها لاستهداف تشغيل الطاقات والموارد العاطلة والتي يمكن من خلالها الاقتراب من حالة التشغيل الكامل.

كما أن تقديرات الناتج الممكن ومقارنتها مع حجم الناتج الحقيقي تبرز حجم الفجوة الإنتاجية في الاقتصاد، وهو ما يسمح بإدارة أكثر فعالية لحجم الطلب في الاقتصاد بشكل يجنب الوقوع في حالة تضخم أو انكماش اقتصادي، كما أن التقدير المتواصل للناتج الممكن يبرز مدى تطور الطاقات والموارد الاقتصادية التي يمكن التحكم في تطورها سواء من خلال النمو الديموغرافي أو تطوير عمليات البحث العلمي وبالتالي تحسين العامل التكنولوجي.

[1] Ibid: p119.

المبحـــث الثالـــث : نظريـــات ونمـــاذج النمـــو الاقتصـــادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغيــرات الاقتــصادية وأكثرهــا دلالــة وتعبيــرا علــى الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طــرف الاقتــصاديين، الــذين طــوروا فــي هــذا الإطــار عــدة نماذج ونظريات مفــسرة فــي مجملهــا لظــاهرة النمــو الاقتــصادي مــن خــلال إبــراز عواملــه ومحدداته،وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حــول النمــو الاقتــصادي نتيجــة التطــور الــذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مــرور الحقبــات الزمنيــة، إذ يقــول «جــيمس تــوبين»[1]: "إن مشكل النمو لم يطــرأ عليــه جديــد، فالاقتــصاديون دومــا يعملــون علــى مقارنــة الحاضــر والمستقبل"، وذلك يعني أن التطلع إلــى مــستقبل اقتــصادي أحــسن هــو الــذي يــدفع إلــى تطــور نظريات النمو الاقتصادي.

المطلـــب الأول : النمـــو الاقتصـــادي في الفكـــر التقليـــدي.

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه : الكلاسيكي والنيوكلاسيكي من أهم أوائل اتجاهات الفكر الاقتــصادي تطرقا للنمو الاقتصادي، إذ أبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطورها، وفــتح المجــال واسعا أمام بروز اتجاهات جديدة لنظرية النمو الاقتصادي.

الفـــرع الأول : النمـــو الاقتصـــادي لـــدى الكلاسيـــك.

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل مــن «آدم ســميث» ســنة 1776، «دافيد ريكاردو» سنة 1817، «طوماس مالتوس» سنة 1798 وصولا إلى كــل مــن «فرانــك رامزي» سنة 1928 و«فرانك نايت» سنة 1944، والذي يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم الأساســية لنظريات النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحديث : كقانون تناقص غلة الحجم وأثر ذلك على عملية تراكم رأس المال المادي والبشري، دور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لمدارس فكرية أخرى فــي تطوير نظرية النمو الاقتصادي.[2]

1- نظرية «آدم سميــث» :

يرى «آدم سميث» أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في «تقسيم العمل» الذي تبرز أهميتــه الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عاملا إيجابيا، حيث يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وهو بذلك يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن، إذ أن تــراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بــذلك

[1] Gregory Mankiw: op-cit, p212.
[2] Robert Barro, Xavier Sala.I.Martin : la croissance économique, édition internationale, France, 1996, p10.

يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك والكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار[1].

ويرى آدم سميث أنه وقصد إعطاء الفعالية الكافية لخاصية «تقسيم العمل»، وجب تسويق فائض الإنتاج إلى الخارج ومن ثم بعث حافز إضافي على الرفع من الإنتاجية التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة عدد السكان، وهذا الأخير مرهون بزيادة الدخل، وهو يعتبر أمرا إيجابيا بحكم أنه يساعد على توسيع الأسواق وانخفاض معدل تكلفة عوامل الإنتاج.

وحسب «آدم سميث» فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية : الأرض، العمل ورأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج حسبه كما يلي:

$$y = f(K,L,N) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

حيث :

Y : الإنتاج ، K : رأس المال ، L : العمل ، N : الأرض

ويرى «آدم سميث» أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (11) بالنسبة للزمن (t) كما يلي[2]:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt} \quad \ldots\ldots(12)$$

حيث :

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل

$\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض

ويشير آدم سميث إلى مسألة تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، لا سيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية

---

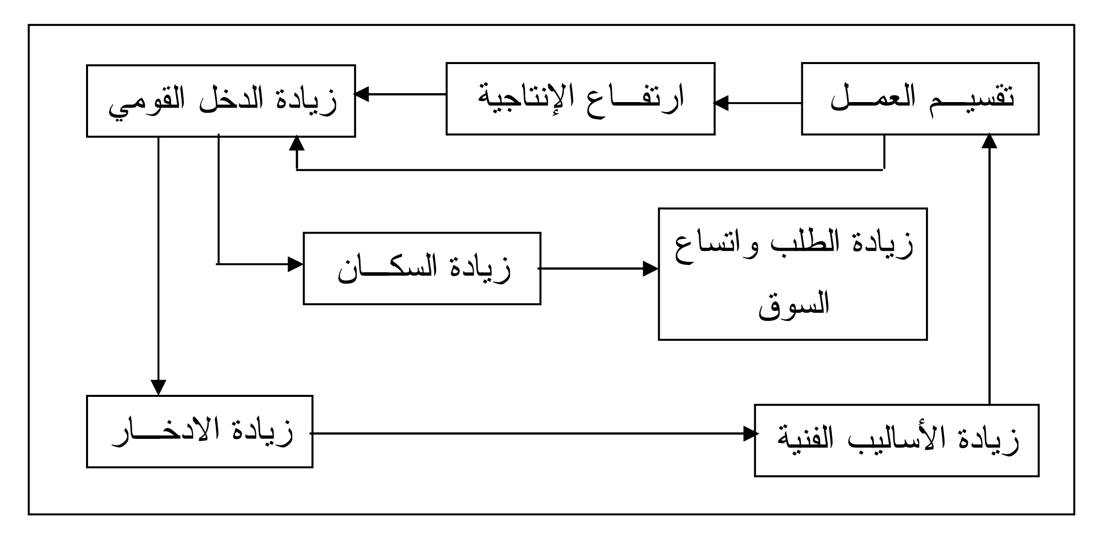
[1] فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي : مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص108.

[2] سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي : مقدمة في اقتصاد التنمية : دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 51.

للنمو، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه، ونلخص تصورات وأفكار آدم سميث في الشكل التالي :



الشكل 9 : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر : سالم النجفي ومحمد القريشي : مرجع سبق ذكره، ص61.

2- نظرية «طوماس مالتوس» :

لا تعتبر أفكار «طوماس مالتوس» حول النمو الاقتصادي أقل شأنا منها لدى «آدم سميث»، إذ أبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين أنه وجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي.

ويعتبر «طوماس مالتوس» أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو[1]، حيث أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد ويدفعهم إلى العمل والجد وبالتالي ارتفاع إنتاجية عنصر العمل، كما يؤكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنه يخلق الأمان والاطمئنان لدى الأفراد وينصب تركيزهم على العمل فقط.

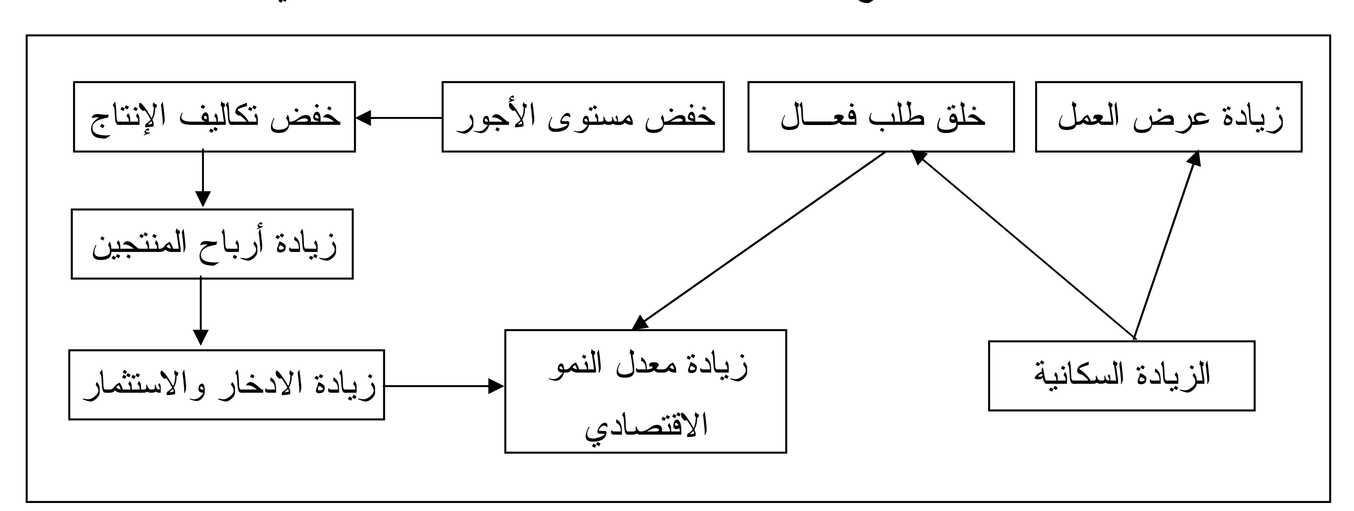
ويؤكد «مالتوس» أن النمو السكاني يكون تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة قي الطلب الفعال، وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز «مالتوس» أنه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى وهو «المعدل الأمثل للادخار» لكن زيادة معدل الادخار عن هذا المستوى تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

[1] عائشة مسلم: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر، 2007، ص29.

كما أنه يشير أنه بحكم أن عامل الأرض ثابت، فإن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي،وعلى هذا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شأنه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفاع عدد السكان[1].

ويعتبر «مالتوس» بأفكاره السابقة الذكر من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي، إذ أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى مستوى الكفاف، هذا الأخير الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم أنه يعتبر تخفيضا لتكلفة عنصر العمل[2]، ويلخص نموذج «مالتوس» في الشكل التالي :

الشكل 10 : نموذج «طوماس مالتوس» حول النمو الاقتصادي



المصـدر : سالم النجفي ومحمد القريشي : مرجع سبق ذكره، ص63.

3- نظرية «دافيد ريكاردو» :

يعتبر «دافيد ريكاردو» أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو مكمن أهم نشاط اقتصادي وهو الزراعة، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان.

واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج،لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه القطاع الفلاحي[3].

[1] Stanley Fischer et autres : op-cit, p296.

[2] سالم النجفي ومحمد القريشي : مرجع سبق ذكره، ص62.

[3] شعباني إسماعيل : مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص64.

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث (3) طبقات رئيسية وهي :

- الرأسماليون.
- العمال.
- ملاك الأراضي.

فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

وقسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاث (3) أقسام وهي :

- أرباح الرأسماليين.
- أجور العمال.
- ريوع ملاك الأراضي.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي.

وطور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور وريع وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.[1]

الفرع الثاني : النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

على غرار الكلاسيك لم يتوان الاقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

[1] شعباني إسماعيل : مرجع سبق ذكره، ص64.

1- النمـــوذج النيوكلاسيكـــي «صولـــو–صـــوان» :

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كـــل مـــن الاقتـــصادي «روبـــرت صـــولو»* فـــي كتابـــه «مساهمة في نظرية النمـــو الاقتـــصادي» ســـنة 1956، والاقتـــصادي «تريفـــور صـــوان»** التـــي جاءت في كتابه «النمـــو الاقتـــصادي وتـــراكم رأس المـــال» ســـنة 1956، وذلـــك محاولـــة منهمـــا لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم، والتي اشتملت على ما يلي :

- هناك تفاوت كبير في دخول الأفراد بين أقطـــار العـــالم، إذ يبلـــغ متوســـط دخـــل الفـــرد فـــي أفقر الدول الفقيرة حوالي 0,05% متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الفنية.
- معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
- المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكـــن أن تعـــدل، بحيـــث يمكـــن أن تـــصبح الدولة الغنية فقيرة والعكس.

ويقوم النموذج النيوكلاسيكي «صولو–صوان» على جملة من الفرضيات كالتالي[1] :

- الاقتصاد مغلق وبالتالي فالدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار.
- الاقتصاد متكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤســـسات وتـــسوده المنافـــسة الكاملـــة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- ثبات عوائد الإنتاج واهتلاك رأس المال بقيمة δ حيث : $\delta > 0$.
- ثبات معدل نمو السكان، واعتبار معدل الادخار ثابت.
- الادخار وتكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان.

أ- التراكـــم الرأسمالـــي:

يعتبر هذا النموذج أن حجم الناتج متعلق بصفة أساســـية بـــالتراكم الرأســـمالي، وينطلـــق مـــن فكرة أن التراكم الرأسمالي يتحدد انطلاقـــا مـــن طلـــب وعـــرض الـــسلع والخـــدمات فـــي الاقتـــصاد المحلي المغلق، وكخطوة أولى نهمل العامل التكنولوجي للتبسيط.

*** عـــرض السلـــع والخدمـــات :**

يرتكز عرض السلع والخدمات في النموذج النيوكلاســـيكي «صـــولو– صـــوان» علـــى دالـــة الإنتاج النيوكلاسيكية من الشكل :

$$Y = F(K,L)........(13)$$

وهي دالة تتميز بالخصائص التالية[2] :

---

* : روبرت صولو : اقتصادي أمريكي، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

** : تريفور صوان : اقتصادي استرالي.

[1] Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin: op-cit, pp17,18.

[2] Ibid: pp19,20.

1- الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج : العمل L ورأس المال K موجبة ومتناقصة حيث:

بالنسبة لرأس المال K :

$$\frac{dF}{dK} > 0, \quad \frac{d^2F}{d^2K} < 0 \ \ldots\ldots\ldots(14)$$

بالنسبة للعمل L :

$$\frac{dF}{dL} > 0, \quad \frac{d^2F}{d^2L} < 0 \ \ldots\ldots\ldots(15)$$

2- F(.) تدل على ثبات عوائد الإنتاج حيث :

$$F(\lambda K,\lambda L) = \lambda.F(K,L) \quad \lambda>0\ldots\ldots(16)$$

-3

$$\lim_{K\to 0}(F_K) = \lim_{L\to 0}(F_L) = \infty$$
$$\lim_{K\to \infty}(F_K) = \lim_{L\to \infty}(F_L) = 0 \quad \ldots\ldots\ (17)$$

وهي ما تسمى ب: «شروط إينادا»، أي أن الإنتاجيــة الحديــة للعمــل L (أو رأس المــال K) تــؤول إلى مالا نهاية إذا كان العمل L (أو رأس المال K) يؤول إلــى الــصفر، وتــؤول الإنتاجيــة الحديــة للعمل L (أو رأس المال K) إلى الصفر إذا كــان العمــل L (أو رأس المــال K) يــؤول إلــى مــالا نهاية.

و استنادا إلى فرضية ثبات عوائد الإنتاج، فإن دالة الإنتاج يمكن كتابتها كما يلي :

$$\frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right) \Rightarrow \quad \frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right)\ldots\ldots\ldots(18)$$

ولكتابة المعادلــة (18) علــى أســاس حــصة الفــرد مــن العمــل، حيــث : $y = \frac{Y}{L}$ ، $k = \frac{K}{L}$

وباعتبار العدد 1 ثابت لذا يمكن إهماله فنجد : $y = f(k) \ldots\ldots.(19)$

*** الطــلب على السلــع والخدمــات :**

يشير النموذج النيوكلاسيكي إلى أن نصيب الفرد مــن النــاتج يوجــه إمــا إلــى اســتهلاك أو إلى استثمار كما يلي :

$$y = c + i \ \ldots\ldots..(20)$$

وأن دالة الاستهلاك تكون على النحو التالي :

$$C = (1 - s)\, y \ \ldots..(21)$$

وبتعويض المعادلة (21) في المعادلة (20) نجد :

$$y = (1 - s)\, y + i \Rightarrow i = s\, y \ \ldots\ldots..(22)$$

ويتوضح لنا من المعادلة (22) أن الاستثمار يساوي الادخار.

وبتعويض المعادلة (19) في المعادلة (22) نجد :

$$I = s\,f(k) \;\ldots\ldots\ldots\ldots(23)$$

وباعتبار أن رأس المال يهتلك بالمقدار δ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل ثابت n، بالتالي فإن رأس المال المهتلك الفعلي يقدر بالمقدار : $(\delta+n)k$، وأن التغير في مخزون رأس المال يعبر عنه كما يلي :

$$\Delta k = i - (\delta+n)k \;\ldots\ldots\ldots(24)$$

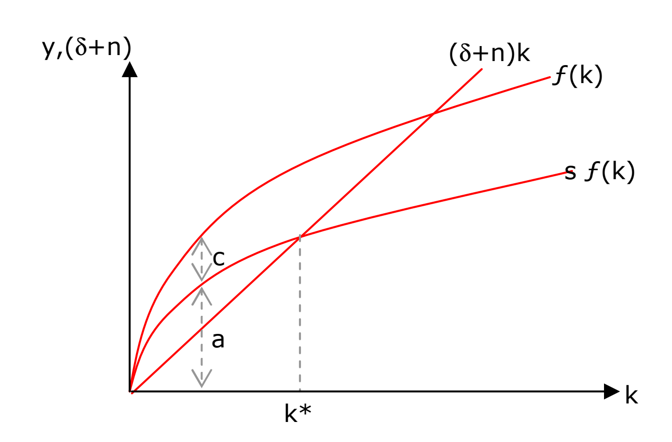
وبتعويض المعادلة (23) في المعادلة (24) نجد :

$$\Delta k = sf(k) - (\delta+n)k \;\ldots\ldots(25)$$

والمعادلة (25) هي المعادلة الأساسية في النموذج النيوكلاسيكي «صولو– صوان»، وتشير إلى أن حصة العامل من رأس المال (الجانب الأيسر من المعادلة) تتحدد على أساس عاملين (في الجانب الأيمن من المعادلة) وهما : حصة العامل من الاستثمار $(sf(k))$، وذلك الاهتلاك الفعلي لرأس المال $((\delta+n)k)$.

وذلك كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 11 : نموذج «صولو–صوان»



Source : Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, p21.

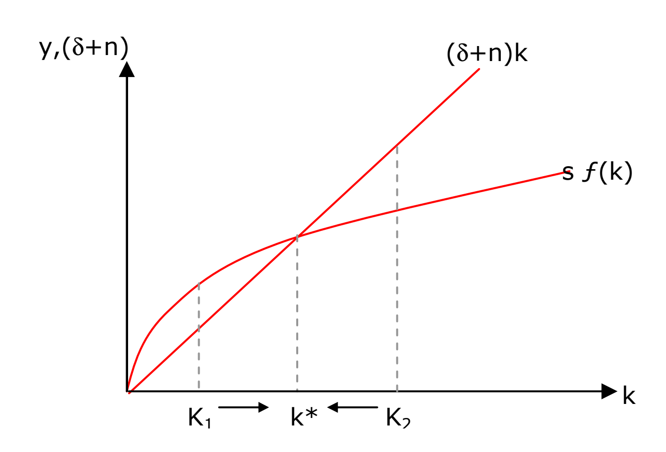
ويبرز الشكل 12 بأنه يوجد مستوى واحد من مخزون رأس المال وهو k^* حيث يتساوى لأجله الاستثمار والاهتلاك الفعلي لرأس المال، حيث يكون $\Delta k = 0$ أي ثبات مخزون رأس المال، وهذا المستوى التوازني من k يحدد ما يسمى بـ **«الحالة المستقرة للاقتصاد»**[1].

[1] Gregory Mankiw;op-cit, p219.

وتعتبر الحالة المستقرة للاقتصاد التي يعبر عنها k^* بأنها حالة التوازن على المدى الطويل للاقتصاد، إذ أن كل اقتصاد له مستوى معين من مخزون رأس المال يمثل «الحالة المستقرة»، وهذا يعتبر أحد عوامل اختلاف النمو ودرجة التقدم بين الدول، لأنه كلما كان رأس المال الموافق للحالة المستقرة مرتفعا كلما زاد حجم الناتج.

فإذا كان حجم رأس المال أقل من مستوى رأس المال للحالة المستقرة، فذلك يعني وجود حالة تشديد على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد، وبالتالي يكون حجم الاستثمار أكبر من الاهتلاك الفعلي لرأس المال، وهذا ما يزيد من مخزون رأس المال مع مرور الوقت يقابله زيادة في حجم الناتج، وهكذا يستمر مخزون رأس المال في الزيادة حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد k^* حيث يكون : $sf(k^*) = (n+\delta)k^*$، أما إذا كان حجم رأس المال أكبر من مستوى رأس المال الموافق لحالة التوقف فذلك يعني وجود حالة توسع للتراكم الرأسمالي، ينتج عنها أن الاستثمار يكون أقل من الاهتلاك الفعلي لرأس المال مما يؤدي إلى انخفاض مخزون رأس المال حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد[1] كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 12 : الحالة المستقرة للاقتصاد



Source : Gregory Mankiw: op-cit, p236.

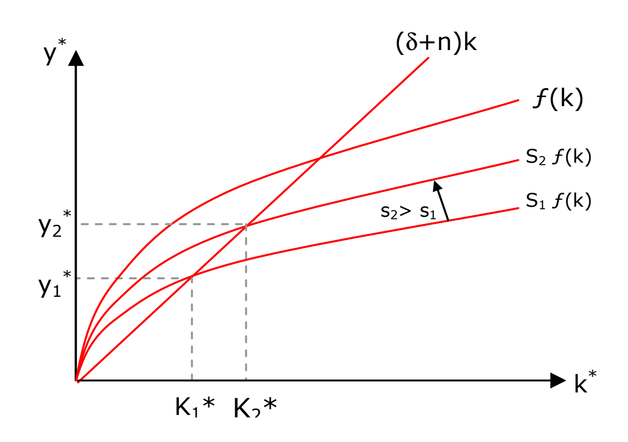
*** أثر الادخار على التراكم الرأسمالي :**

إن تغيرات معدل الادخار لها تأثير مباشر على عملية التراكم الرأسمالي بحكم تأثيرها على حجم الاستثمار، وهذا ما يعني أن معدل الادخار يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي بحكم أن حجم الناتج هو دالة في رأس المال كما توضحه المعادلة (3)، إذ أن ارتفاع معدل الادخار من s_1 إلى s_2 فذلك يعني ارتفاع حجم الاستثمار من $s_1f(k)$ إلى $s_2f(k)$ حيث يكون $s_2f(k) >$

[1] Murat yildizoglu : op-cit, p12.

$s_1f(k)$ وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال إلى غاية الوصول إلى مستوى توازني من k يدل على الحالة المستقرة الجديدة للاقتصاد حيث يكون $s_2f(k^*)=(\delta+n)k^*$، إذ أنه توجد علاقة طردية بين مخزون رأس المال و الاهتلاك الفعلي لرأس المال،بالتالي فان زيادة الاستثمار عن الاهتلاك الفعلي لرأس المال يزيد من تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاهتلاك الفعلي لرأسمال إلى غاية الوصول إلى مستوى جديد من k حيث يكون $sf(k) = (\delta+n)k$ وهو k^*_2 كما يظهر ذلك في الشكل 13، إذ أن الانتقال من حالة مستقرة للاقتصاد إلى حالة مستقرة أعلى يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة التي ترتفع فيها معدلات الادخار بشكل كبير يزيد من عملية التراكم الرأسمالي.

الشكل 13 : أثر ارتفاع معدل الادخار على التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي



Source : Ibid, p12.

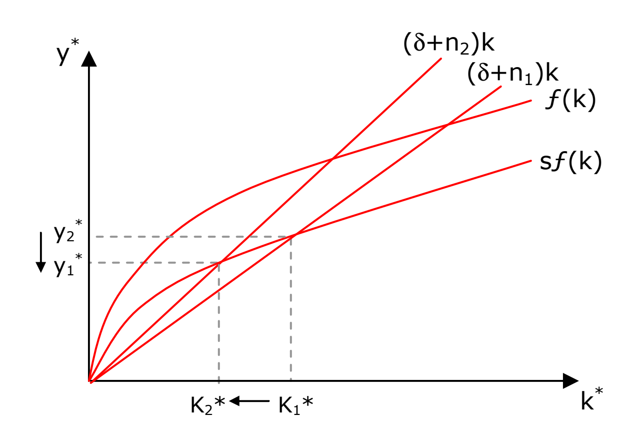
ويعتبر ارتفاع معدلات الادخار في ألمانيا واليابان السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في كلا البلدين خلال الفترة من 1948 إلى 1972 أين بلغت %8,2 في اليابان و%5,7في ألمانيا مقابل %2,2 في الو.م.أ، وجاء نموذج «صولو–صوان» مفسرا لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في كلا البلدين، إذ أنه وبسبب الحرب العالمية الثانية وتدمير مخزون رأس المال في كلا البلدين، أدى ذلك إلى انخفاضه على المستوى الموافق للحالة المستقرة، وهذا ما خلق عملية تقارب تلقائية نحو الحالة المستقرة للاقتصاد كما تم توضيحه في الشكل 12 بفعل ارتفاع حجم الاستثمار على حجم الاهتلاك الفعلي لرأس المال، وزيادة على ذلك فإن ارتفاع معدلات الادخار في كلا البلدين أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

[1] Gregory Mankiw: op-cit, p222.

*** أثـــر النمـــو السكانـــي على التراكـــم الرأسمالـــي :**

إن ارتفاع معدلات النمو السكاني لـدول مقارنـة بـدول أخـرى يعتبـر مـن بـين العوامـل المفسرة لفقر هذه الدول مقارنة بنظيرتها الأخرى، إذ أن ارتفـاع معـدل نمـو الـسكان مـن n_1 إلـى n_2 كما يبرزه الشكل 14 يؤدي إلـى ارتفـاع الاهـتلاك الفعلـي لـرأس المـال بـشكل ينـتج عنـه انخفاض مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتـصاد مـن k^*_1 إلـى k^*_2، وهـذا يـؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الناتج مـن y^*_1 إلـى y^*_2، وهـو مـا يؤكـد أن ارتفـاع معـدلات النمـو السكاني من سنة لأخرى يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

الشكـل 14 : أثـر ارتفاع معدل النمو السكاني على التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي



Source : Murat yildizoglu : op-cit : p14.

يشير النموذج النيوكلاسيكي «صـولو- صـوان» أنـه فـي ظـل ثبـات معـدل الادخـار s ومعدل نمو السكان n، فإن الاقتصاد إذا كان يملك مستوى مخـزون رأس المـال أقـل أو أكبـر مـن مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتـصاد فإنـه تحـدث عمليـة تقـارب تلقائيـة تؤدي إلى ازدياد تراكم مخزون رأس المال إذا كـان : $k(0) < k^*$ أو تـؤدي إلـى انخفـاض تـراكم مخزون رأس المال إذا كان $k(0)>k^*$ وصولا إلـى المـستوى مـن مخـزون رأس المـال الموافـق للحالة المستقرة للاقتصاد.

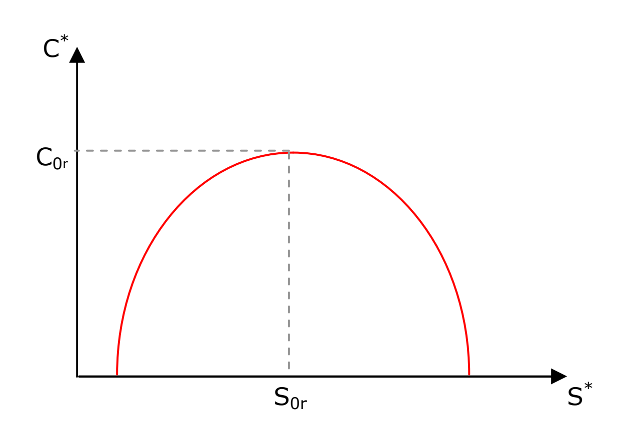
وعند الحالة المستقرة للاقتصاد يعتبر معـدل الادخـار متغيـرا خارجيـا يـؤثر علـى النمـو الاقتصادي مـن خـلال تـأثيره علـى مـستوى مخـزون رأس المـال الموافـق للحالـة المـستقرة للاقتصاد، إذ كلما زاد معدل الادخار كلما زاد ذلك مـن النمـو الاقتـصادي والعكـس صـحيح، أمـا النمو السكاني فله علاقة عكسية مع التراكم الرأسمالي وبالتـالي النمـو الاقتـصادي، إذ كلمـا ارتفـع النمو السكاني كلما أدى ذلك إلى انخفاض مـستوى مخـزون رأس المـال الموافـق للحالـة المـستقرة وبالتالي انخفاض حجم الناتج والعكس صحيح.

ب- القاعـدة الذهبيـة لتراكـم رأس المـال :

إن اختلاف معدلات الادخار يؤدي إلى تعدد مستويات مخزون رأس المال المشيرة إلى الحالة المستقرة للاقتصاد، وهذا ما يطرح أمام واضعي السياسات الاقتصادية مشكلة اختيار الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد، والتي تعبر عن أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة لأفراد المجتمع[1]، وعلى هذا الأساس فإن الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد هي تلك الحالة التي تعبر عن أقصى مستوى ممكن للاستهلاك، إذ يطلق على رأس المال الموافق للحالة المستقرة المعبرة عن أقصى استهلاك ممكن بـ «**القاعـدة الذهبيـة لتراكـم رأس المـال**» ويرمز له بـ k^*_{or} وهو نتيجة أبحاث الاقتصادي «ادموند فيلبس» سنة 1966.[2]

والتوصل إلى k^*_{or} يكون من خلال معدل أوحد للادخار يسمى بـ «**معدل ادخار القاعدة الذهبية**» ويرمز له بـ S_{or} ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكـل 15 : معدل ادخـار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المـال



Source : Ibid : p24.

وحسابيا يمكن إيجاد قيمة C_{or} كما يلي :

$$C = y - i \Rightarrow C = f(k) - sf(k) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(26)$$

ولدينا من المعادلة الأساسية لنموذج «صولو – صوان» : $Sf(k^*) = (\delta+n)k^*$

منه نجد :

$$C^* = f(k^*) - (\delta+n)k^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(27)$$

ولإيجاد القيمة العظمى لـ C يجب أن يكون مشتق هذه المعادلة يساوي إلى الصفر أي :

[1] Gregory mankiw: op-cit, p226.
[2] Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, p23.

$$f'(k^*) - (\delta+n) = 0 \rightarrow f'(k^*_{or}) = (\delta+n) \quad ....(28)$$

أي لإيجاد قيمة القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال k_{or} وجب أن تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال $f'(k)$ مساوية للاهتلاك الفعلي لرأس المال $(\delta+n)$.[1]

ج- ديناميكية انتقال الاقتصاد من الحالة المستقرة الموافقة للقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال:

رأينا أنه توجد في الاقتصاد حالة مستقرة مثلى تحقق أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة لأفراد المجتمع، والتي يسعى واضعو السياسات الاقتصادية إلى استهدافها، من خلال استهداف معدل ادخار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال.

بالتالي فإن استهداف كل اقتصاد للحالة المستقرة المثلى يعني أنه يكون إما في وضعية الانطلاق بمخزون رأس مال k أكبر من مخزون رأس المال k^*_{or}، أو الانطلاق بمخزون رأس مال k أقل من مخزون رأس المال k^*_{or}، وعلى هذا الأساس سوف نحاول إبراز ديناميكية هذا التحول نحو الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد الموافقة للقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال، أي ما تأثير ذلك التحول على كل من حجم الناتج y، الاستهلاك c، والاستثمار i في كلتا الحالتين :

***- الانطلاق من مستوى مخزون رأس مال k^* حيث : $k^* > k^*_{or}$:**

إن استهداف السياسة الاقتصادية للقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال k^*_{or} عن طريق تغيير معدل الادخار s انطلاقا من كون $k^* > k^*_{or}$، يعني ذلك التوجه نحو خفض معدل الادخار حتى ينخفض مخزون رأس المال k^* إلى مستوى k^*_{or}.

ونفترض أنه عند الزمن t_0 يتم تخفيض معدل الادخار إلى مستوى معدل ادخار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال، إذ أن أول أثر لانخفاض معدل الادخار هو ارتفاع الاستهلاك وبالمقابل انخفاض مستوى الاستثمار، هذا الأخير الذي يصبح أقل من مستوى الاهتلاك الفعلي لرأس المال $(\delta+n)k$ وهذا ما يؤدي إلى تناقص مخزون رأس المال k^* حتى يصل إلى المستوى k^*_{or} كما يوضحه الشكل التالي :

[1]Gregory Mankiw:op-cit, p228.

الشكــل 16 : أثر انخفاض معدل الادخار على الناتج، الاستهلاك والاستثمار

C*
(y) الإنتـــاج
(c) الاستهــلاك
(i) الاستثمـــار
t_0
الزمن
انخفــاض معــدل الإدخـــار

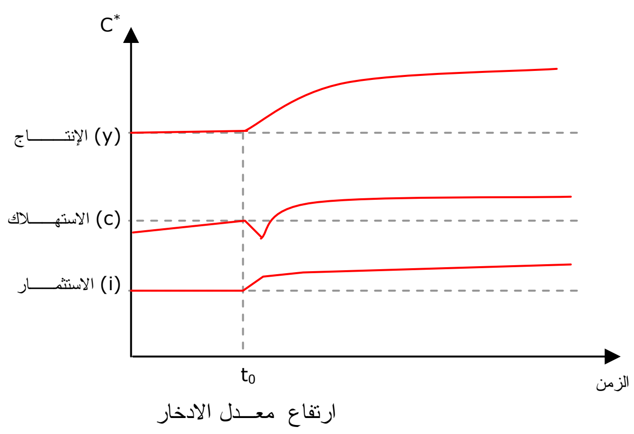
Source : Ibid : p232.

حيث أنه عند اللحظة t_0 عند خفــض معــدل الادخـــار s مباشـــرة يــنخفض حجــم الاســتثمار ويرتفع حجم الاستهلاك، لكن مع مرور الوقــت فــإن انخفــاض مخــزون رأس المــال يــؤدي إلــى انخفاض حجم الناتج، الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض كــل مــن الاســتهلاك والاســتثمار، لكــن مــع بقاء مستوى الاستهلاك أعلى من المستوى السابق قبل t_0.

ج-2- الانطلاق من مستوى مخزون رأس مال *k حيث : $k^* < k^*_{or}$:

إن تواجد الاقتصاد في وضعية يكون فيهــا $k^* < k^*_{or}$ يــدفع بواضــعي الــسياسة الاقتــصادية إلى الرفع من معدل الادخار قصد الرفــع مــن مــستوى مخــزون رأس المــال *k إلــى المــستوى k^*_{or}، إذ أنه بافتراض أنه عند الزمن t_0 يتم رفع معدل الادخار إلــى مــستوى معــدل ادخــار القاعــدة الذهبيــة لتــراكم رأس المــال فهــذا يــؤدي إلــى انخفــاض حجــم الاســتهلاك وارتفــاع حجــم الاستثمار،وهذا ما يؤدي إلى ازدياد التراكم الرأســمالي نتيجــة زيــادة حجــم الاســتثمار عــن حجــم الاهتلاك الفعلي لرأس المال حتى يكون مساويا إلى k^*_{or} كما يبرزه الشكل التالي :

الشكــل 17 : أثر ارتفاع معدل الادخار على الناتج، الاستهلاك والاستثمار



Source : Ibid : p233.

ففي اللحظة t_0 يؤدي ارتفاع معدل الادخار إلى انخفاض حجم الاستهلاك وارتفاع حجم الاستثمار، لكن مع مرور الوقت فإن ارتفاع مخزون رأس المال يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستهلاك فوق المستوى السابق وارتفاع في مستوى الاستثمار أيضا.

بالتالي نلاحظ أنه في حالة الاقتصاد لما يكون : $k^* > k^*_{or}$، فإن حجم الاستهلاك خلال عملية الانتقال يكون دائما أكبر من المستوى السابق له قبل خفض معدل الادخار، لكن في حالة الاقتصاد لما يكون : $k^* < k^*_{or}$، فإنه تكون هناك فترة تلي مباشرة فترة رفع معدلات الادخار ينخفض فيها حجم الاستهلاك عن مستواه السابق قبل t_0 ثم يرتفع بعدها مستقبلا إلى مستويات أعلى، وهذا ما يعني أن الأجيال الحالية تكون ملزمة بالقبول بانخفاض مستويات استهلاكها حتى تنعم الأجيال المستقبلية برفاهية اقتصادية أعلى من خلال وصول الاقتصاد إلى الحالة المستقرة الموافقة للقاعدة الذهبية لتراكم رأس المال[1].

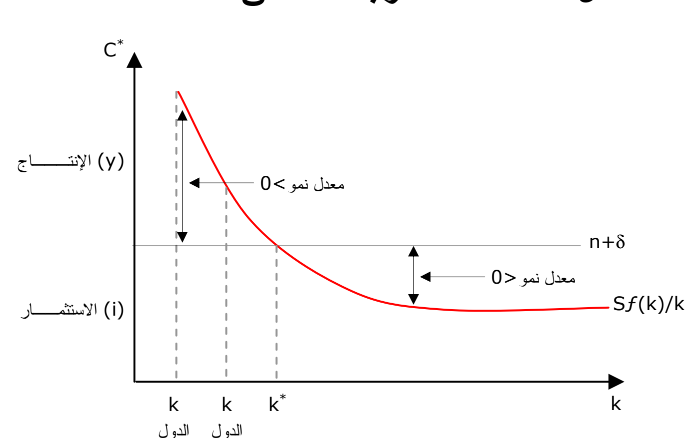
د- فرضية التقارب :

تعتبر فرضية التقارب من أهم ما توصل إليه النموذج النيوكلاسيكي «صولو–صوان» بحكم أنها تفسر إلى حد كبير الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة بين الدول.

وتشير فرضية التقارب إلى أن الدول الفقيرة تنمو بسرعة مقارنة بالدول الغنية[2] وذلك نتيجة لأثر التراكم الرأسمالي، إذ أن الدول الفقيرة ذات المخزون الضعيف من رأس المال ترتفع فيها مستويات الاستثمار على مستويات الاهتلاك الفعلي لرأس المال مقارنة بالدول الغنية ذات المخزون المرتفع من رأس المال التي ترتفع فيها مستويات الاهتلاك الفعلي لرأس المال على مستويات الاستثمار،وهذا ما يسمى بـ «**التقارب المطلق**» والذي ينطبق على الدول التي يكون لها نفس معدل الادخار، نفس معدل نمو السكان ونفس معدل اهتلاك رأس المال وبالتالي يكون لها نفس المستوى من مخزون رأس المال الذي يشير إلى الحالة المستقرة للاقتصاد، لكن الاختلاف فقط يكون في مستوى مخزون رأس المال عند الانطلاق $k(0)$، إذ أن الدول التي يكون لها مخزون رأس مال أقل مقارنة بدول أخرى تنمو بشكل أسرع منها كما يوضحه الشكل التالي :

---
[1] Gregory Mankiw : op-cit, p234.
[2] Stanley Fischer et autres : op-cit, p301.

الشكــل 18 : التقـــارب المطــلق



Source : Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, p27.

حيث أنه بقسمة المعادلة الأساسية لنموذج «صولو– صوان» على k نجد :

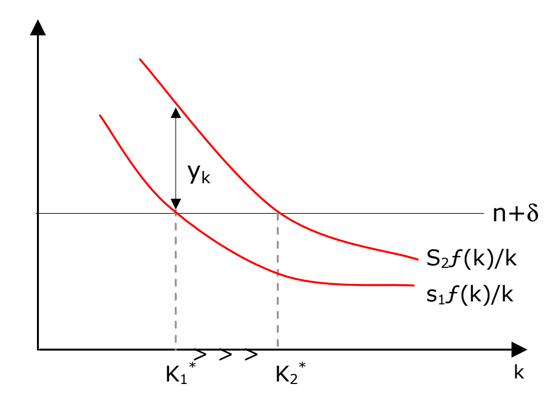
$$\frac{dk}{k} = \frac{sf(k)}{k} - \frac{(\delta+n)k}{k} \Rightarrow y_k = \frac{sf(k)}{k} - (n+\delta) \quad ....(29)$$

حيث تعبر المعادلة (29) عن معدل نمو نصيب الفرد من رأس المال.

لكن الوقائع الاقتصادية لا تؤكد فرضية التقارب المطلــق، وذلــك راجــع إلــى كــون الــدول تختلف في معــدلات الادخــار وفــي معــدلات نمــو الــسكان، وكــذا فــي معــدلات اهــتلاك رأس المال،وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف فــي مــستوى مخــزون رأس المــال الموافــق للحالــة المستقرة للاقتصاد بين الدول، وهذا ما يــؤدي إلــى بــروز مفهــوم «**التقــارب المــشروط**»، والــذي يشير إلى أن كل بلد يتقارب إلى حالته المستقرة. وأن البلد الذي يبتعــد عــن حالتــه المــستقرة يحقــق معدل نمو أكبر من البلد الذي يكون قريبا منهــا[1]،كمــا أن الــدول ذات معــدلات الادخــار المرتفعــة تنمو بشكل أكبر من الدول ذات معــدلات الادخــار المنخفــضة، حيــث أن ارتفــاع معــدل الادخــار يؤدي إلى خلق حالة مستقرة جديدة للاقتــصاد تتطلــب أن يتقــارب إليهــا، بحكــم أن ارتفــاع معــدل الادخار يجعل من مخزون رأس المال أقــل مــن مخــزون رأس المــال الموافــق للحالــة المــستقرة الجديدة، وهذا ما يؤدي إلى عملية تقارب هي نتيجة ارتفاع حجــم الاســتثمار علــى حجــم الاهــتلاك الفعلي لرأس المال، وهذا ما يؤدي إلى ازدياد معدل التراكم الرأســمالي بــشكل يزيــد مــن معــدلات النمو الاقتصادي.

[1] Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin: op-cit, p34.

الشكــل 19 : أثر ارتفــاع معدل الادخــار على معدل نمو رأس المال



Source : Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, p29.

هــ- أثــر العامــل التكنولوجـــي :

لإبراز أثر العامل التكنولوجي في عملية الإنتــاج ننطلــق مــن دالــة الإنتــاج المبــرزة فــي المعادلة (1) فنجد :

$$Y = F(K, L.E) \;........(30)$$

حيث :

E : توضح ما يسمى بــ «كفاءة عنصر العمل» والتــي ترجــع إلــى المــستوى المعرفــي والتــأهيلي الذي يتمتع به عنصر العمل في إطار عملية الإنتاج.

(L.E) : ويعبر عن حجم العمالة الكفأة.

ودالة الإنتاج الموضحة في المعادلة (30) تبرز أن حجم النــاتج (y) هــو دالــة فــي عنــصر رأس المال (K)، وفي عدد العمال الأكفاء (L.E)، حيث أن أثــر العامــل التكنولــوجي الــذي يبــرز من خلال كفاءة عنصر العمل (E) هو نفسه أثر ارتفــاع وحــدات عنــصر العمــل (L)، وبــافتراض أن كفاءة عنصر العمل تنمو بالمقــدار (g)، ومعــدل نمــو الــسكان يقــدر بـــــ (n)، نجــد أن عــدد العمال الأكفاء ينمو بالمقــدار (n+g)، ومنــه لإيجــاد الحالــة المــستقرة للاقتــصاد بوجــود العامــل التكنولوجي كعامل خارجي نجد:[1]

نقسم المعادلة (30) على المقدار (L.E) نجد :

$$\hat{y} = f(\hat{k},1) = f(\hat{k}) \;............(31)$$

حيث :

[1] Ibid: p40.

$\hat{y} = \frac{y}{L.E}$: نصيب العامل الكفء من الناتج

$\hat{k} = \frac{K}{L.E}$: نصيب العامل الكفء من رأس المال

وبالتالي نجد من المعادلة (25) :

$$s\hat{k} = sf(\hat{k}) - (\delta+n+g)\hat{k} = 0 \;……….. (32)$$

$$=> \quad sf(\hat{k}) = (\delta+n+g)\hat{k}^* \;………(33)$$

والمعادلة (33) هي المعادلة الأساسية لنموذج «صولو-صوان» بوجود العامل التكنولوجي كعامل خارجي، والتي من خلالها تتحدد الحالة المستقرة للاقتصاد.

وكخلاصة عامة حول ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي «صولو-صوان»، فإن الاقتصاد يملك مستوى واحد من مخزون رأس المال والذي يوافق الحالة المستقرة، والتي تعني الحالة التي تكون فيها المتغيرات الاقتصادية : الناتج، رأس المال والاستهلاك تنمو بمستويات مستقرة، وأنه عند مستوى الحالة المستقرة للاقتصاد، يعتبر العامل التكنولوجي وهو عامل خارجي المؤثر الوحيد في هذا المستوى من مخزون رأس المال وبالتالي الذي يؤثر سواء بالسلب أو الإيجاب على النمو الاقتصادي بحكم أنه دالة في التراكم الرأسمالي، ولم يولي هذا النموذج أي أهمية لدور الدولة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يرى أهداف هذه الأخيرة تتحدد بفعل عوامل خارجية[1]، ويمكن القول أن نموذج «صولو- صوان» هو نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويتأتى ذلك من خلال أهم ما جاء به هذا النموذج وهو عملية التقارب نحو الحالة المستقرة للاقتصاد والتي تعبر عن التوازن الاقتصادي في المدى الطويل[2].

2- تحليل شومبيتر :

يصنف تحليل شومبيتر حول النمو الاقتصادي من ضمن المساهمات النيوكلاسيكية، إذ يرى أن المنظم له دور كبير وهام جدا في عملية النمو الاقتصادي من خلال عملية الإنتاج،وذلك انطلاقا من التجديد الذي يقوم به للحصول على أفضل النتائج[3].

ويتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية :

[1] Riyadh ben djelili : Dépenses publiques et croissance : Une étude économétrique sur séries temporelles pour la Tunisie, arab institue of planing, 2000,p3 , (http://www.arab-api.org/cv/riyadh-cv/pdf/Riadh8.pdf) , consulter le 15/02/2010.

[2] Gregory mankiw : op-cit , p219.

[3] Philippe Hugan : Economie du développement, éditio n Dalloz, France, 1989, p22.

أ- الابتكـــارات والتجديـــدات :

وتأخذ هذه التجديدات والابتكارات التي يقوم بها المنظم عديد الأشكال مثل :

- إدخال وإنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.
- إدخال طرق وتقنيات إنتاج جديدة.
- البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج وبالتالي توفير حافز إضافي لعملية الإنتاج.
- إعادة تنظيم وهيكلة الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية.

وتنفيذ هذه التجديدات من قبل المنظم يكون بـــاللجوء إلـــى الاقتـــراض لتـــوفير الـــدعم المـــالي لمشاريعه وخططه، وهذا مـــا يؤكـــد علـــى أن العبـــرة لا تكـــون بـــامتلاك رأس المـــال مـــن قبـــل المنظم،وإنما تكون بحسن تنظيمه وقيادته وإدارتـــه للمـــشروع، وتجـــدر الإشـــارة إلـــى أن المـــنظم لا يقتصر دوره على الإدارة والتنظيم فقط بل يمتد إلى الابتكـــار والتجديـــد، أمـــا الإدارة والتنظـــيم فهـــو نتاج عمل الجهاز الإداري ككل.

ب- الأربـــاح :

إن الدافع الرئيسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأربـــاح، وبالتـــالي فـــإن هـــدف المـــنظم لا يخرج عن هذا النطاق، لذا يرى شومبيتر أنـــه فـــي ظـــل المنافـــسة الكاملـــة فـــإن الوســـيلة الوحيـــدة لتحقيق الأرباح هي في الابتكارات، والتي تؤدي إلـــى تغييـــرات ديناميكيـــة تعطـــي الأفـــضلية لـــذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.

جـ- كســـر التدفـــق الدائـــري :

يرى شومبيتر أن الابتكـــار الجديـــد لمـــشروع مـــا لا يلبـــث أن يـــصبح فـــي حـــوزة بـــاقي المشاريع، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مردودية المـــشروع محـــل الابتكـــار، لهـــذا تظهـــر ضـــرورة تجديد وابتكار منتوج آخر لأخـــذ الأفـــضلية عـــن بـــاقي المـــشاريع وبالتـــالي كـــسر ذلـــك التـــرابط الحاصل بين المشاريع والذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتوج.

ويشرح شومبيتر تحليله من خلال الربط بين هـــذه الأفكـــار، حيـــث أن لجـــوء المـــنظم إلـــى الائتمان المصرفي لدعم عملية الابتكار والتجديد يزيد مـــن حجـــم أرباحـــه نتيجـــة ظهـــور المنتجـــات الجديدة التي يزيد الطلب عليها في مقابل انخفـــاض الطلـــب علـــى المنتجـــات القديمـــة، وعنـــد بدايـــة تسديد القروض تنخفض الأرباح والتي يواكبها تحول المنتوج الجديد إلى منتوج قديم.

وهكذا يقول شومبيتر أنه توجد موجات عديدة من المـــد والجـــزر فـــي الـــدورة التجاريـــة،فكل مرحلة رواج نتيجة اكتشافات تليها مرحلة سكون، تدفع بـــالمنظمين بالبحـــث عـــن ابتكـــارات جديـــدة تؤدي إلى الرواج مرة أخرى وهكذا تستمر الدورة التجارية.

المطلـــب الثانـــي : النمـــو الاقتصـــادي في الفكـــر الحديـــث.

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبيـــر فـــي مسايرة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعـــض الأفكـــار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي.

الفـــرع الأول : النمـــو الاقتصـــادي لدى الكينزييـــن.

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل استغلت من طرف العديـــد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

1- التحليـــل الكينـــزي :

اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين ومعرفة مكمن الخلل فيهـــا مقارنـــة بـــالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ «الطلب يخلق العرض»، وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض.

وفي هذا الإطار أكد كينز على أن «الطلب الفعلي» هو أساس عملية النمو الاقتـــصادي، إذ أنـــه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات، وهو بذلك يشير إلـــى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولـــة فـــي تحقيق التوازن الاقتصادي، وهو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية «المضاعف»، والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض، وهو ما سنوضحه بشكل مفصل في الفصل الثالث، والذي ســـنتطرق فيه إلى آلية تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

2- نمـــوذج «هـــارود–دومـــار» :

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي «روي هارود» والاقتصادي «إفيسي دومـــار» ويعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين[1]، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية

[1] Richard Grabowski, Michael shields : a dynamic Keynesian model of development : journal of economic development : volume 25, n°01, 2000. P1, (http://www.jed.or.kr/full-text/25-1/grabowski.PDF) , reviewed on 10/10/2009.

والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه[1].

وبالتالي من خلال اهتمام كل من هارود و دومار بتحديد معدل الادخار الأنسب، فهما بذلك يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، ويلعب دوران رئيسيان حيث[2] :

- يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية والمتمثلة في مخزون رأس المال.

أ- معامل رأس المال :

جاء نموذج «هارود–دومار» بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل ادخار، هذا المعدل هو الذي يهدف نموذج «هارود–دومار» لتحديده.

حيث باعتبار أن الناتج هو دالة في رأس المال فقط يكون بالتالي :

$$y = \frac{K}{V} \quad \ldots\ldots\ldots.. (34)$$

حيث : v معامل رأس المال.

ويعتبر v معامل ثابت وهو مؤشر هام جدا في نموذج «هارود–دومار»، وتكمن أهميته في أنه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث من العلاقة (34) نجد :

$$v = \frac{K}{y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(35)$$

وبالتالي كلما ارتفع v فإن ذلك يدل على ضرورة رفع رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج والعكس صحيح، كما أنه يدل على كثافة رأس المال في عملية الإنتاج، إذ أنه يرتفع في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة رأسمالية وينخفض في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة عمالية، كما أن معامل رأس المال v يدل على مدى فعالية رأس المال، إذ أن ارتفاعه يدل على انخفاض فعالية رأس المال، أما انخفاضه فيدل على ارتفاع فعالية رأس المال لأن ذلك يعني أن وحدات أقل من رأس المال أنتجت حجما معينا من الناتج[3].

وينقسم معامل رأس المال إلى نوعين :

---

[1] Dwight Perkins : économie du développement, 3ème édition, édition de boeck, Belgique, 2008, p141.

[2] Subrata Ghatak : introduction to development economics, 4th edition, routledge edition, 2003, p54.

[3] Dwight Perkins : op-cit, p142.

- معامل رأس المال المتوسط $\frac{K}{y}$: يعبر عن نسبة مخزون رأس المال k إلى حجم الناتج y.

- معامل رأس المال الحدي $\frac{\Delta K}{\Delta y}$: وهو يقيس حجم رأس المال الضروري إضافته لرفع حجم الناتج (y) بمقدار معين وهذا المعامل هو الأهم في عملية النمو الاقتصادي.

ب- النمــوذج :

كباقي النماذج الأخرى، ينطلق نموذج «هارود -دومار» من مجموعة فرضيات كما يلي :

- الادخار هو نسبة من الدخل حيث : $S = s.y$ حيث : s : الميل المتوسط والميل الحدي للادخار.
- قوة العمل تنمو بمعدل n حيث $n = \frac{\Delta L}{L}$
- وجود فائض في العمالة وندرة في رأس المال.
- ثبات معامل رأس المال حيث : $\frac{K}{y} = \frac{\Delta K}{\Delta y}$

ويقوم هذا النموذج على دالة إنتاج ليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي :

$$y = F(K,L) = \min(AK,BL) \text{ ....(36)}$$

حيث : $A>0$ و $B>0$ وهما ثابتان.

هذه المعادلة استعملت من قبل «روي هارود» سنة 1939 و«إيفيسي دومار» سنة 1946، وهي دالة إنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين عنصري رأس المال والعمل، وهذا ما قاداهما إلى التأكيد أن ذلك يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة وفي الآلات غير المستعملة[1].

ويرى نموذج «هارود–دومار» أن حجم الناتج (y) هو دالة في رأس المال فقط حيث تصبح دالة الإنتاج دالة خطية في رأس المال كما يلي :

$$y = \frac{K}{v} = A.K \text{ ....(37)}$$

حيث : $A = \frac{1}{v}$: معامل رأس المال وهو ثابت بالافتراض.

وإذا كان رأس المال يهتلك بمقدار δ ونمو السكان بالمقدار n فإن الاهتلاك الفعلي لرأس المال هو $(n+\delta)$ بالتالي نجد :

$$\Delta K = I - (\delta+n)$$

$$\Rightarrow \quad \Delta K = sy - (\delta+n)K \text{ ....(38)}$$

وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم الناتج نجد انطلاقا من المعادلة (37) :

$$\Delta y = \frac{\Delta K}{v}$$

$$\Rightarrow \quad g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{v.y} \text{ ....(39)}$$

[1] Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin: op-cit, p53.

وبتعويض المعادلة (38) في المعادلة (39) نجد :

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{Sy-(\delta+n)K}{v.y} \quad ....(40)$$

$$=> \quad g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} - (\delta+n) \quad ....(41)$$

وتشير هذه المعادلة إلى ما يلي :

- أن الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه من خلاله يتحـــدد معـــدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج.
- ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي، أي الرفع من كفاءة وفعالية الآلات والمعدات، إذ أن ارتفاعه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والعكس صحيح.
- الأثر السلبي لارتفاع معدل نمو السكان واهتلاك رأس المال.

ويرى كل من هارود و دومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي يكون نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن، وذلك الاستثمار المحقق غالبا ما لا يتساوى مع الاستثمار المرغوب حيث انه :

- إذا كان الاستثمار المحقق أكبر من الاستثمار المرغوب، فذلك يعني أن حجم الناتج يفـــوق حجـــم الطلب وذلك ما يؤدي إلى كساد وهذه حالة نادرة الحدوث بحكم نقص الموارد في غالب الأمر.
- إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الاستثمار المحقق فذلك يعني أن حجم الناتج يكون أقل مـــن حجم الطلب، وذلك ما يؤدي إلى تضخم، وهذه الحالة السائدة في معظم الاقتصاديات، وذلك يرجع إلى نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بـــ «فجوة التمويل».[1]

ويتبين لنا من خلال نموذج «هارود–دومـــار» وجـــود ثـــلاث (3) أنـــواع لمعـــدلات النمـــو :

معـــدل النمـــو الفعلـــي :

وهو يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة ويساوي إلى : $\frac{\Delta y}{y}$

معـــدل النمـــو الطبيعـــي :

وهو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويـــسمى بمعدل النمو الممكن، وقد تطرقنا إليه بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

معـــدل النمـــو المرغـــوب :

وهو معدل النمو المرغوب تحقيقه والمستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة، وهـــو المعـــدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين تتطابق مـــع

[1] William Easterly: The ghost of financing gap :world bank working paper n°1807, 1997,p3.(www.cgedv.org/doc/expert%20pages/easterly/easterly.ghost.pdf), reviewed on 17/11/2009.

مرور الوقت إذ حقق الاقتصاد معدل النمو المرغوب، وعلى هذا الأساس يكون معدل النمو الاقتـــصادي الفعلي مساوي إلى معدل النمو المرغوب.

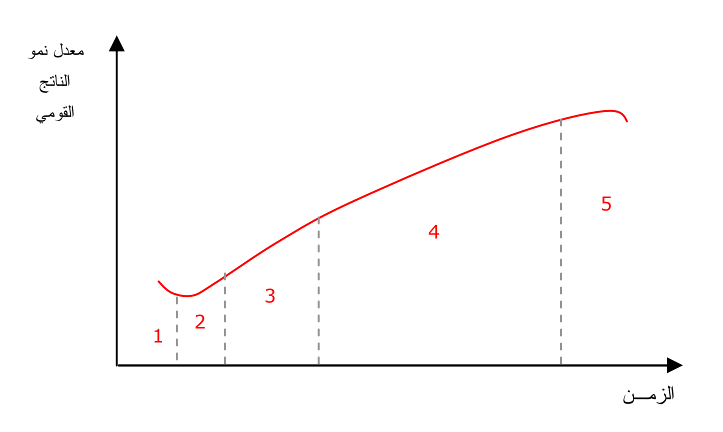
الفـــرع الثانـــي : النمـــو الاقتصـــادي في الفكـــر المعاصـــر.

استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمـــو الاقتـــصادي وكذا أفكار الكينزيين، إذا كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمـــو الاقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، وبين الواقع الاقتصادي المعاش وذلك قصد إعطاء قيمة أكبر ودلالة أوضح لهذه النظريات والأبحاث.

1 -نظريـــة مراحـــل النمـــو لوالت روستـــو :

إن أهمية ما جاء به «والت روستـــو» حول النمو الاقتصادي وذلك في كتابـــه «مراحـــل النمـــو الاقتصادي » سنة 1960،هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية وذلك كما يوضحه الشكل التالي :

الشكـــل 20 : المراحـــل الخمســـة للنمـــو الاقتصادي عبر الزمـــن



Source : Maré Nouchi : croissance, histoire économique - édition Dalloz, France, 1996, page66.

وجاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلـــى الـــدول المتقدمة والدول النامية، وجاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخـــص النمـــو الاقتصادي والتي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل الخمسة.

أ- مرحلـــة المجتمـــع التقليـــدي :

وتتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي :

- محدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية.
- الاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي والذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك العائلي.

- تركز القوة في يد الإقطاعيين المدعمين من السلطة المركزية.
- كثرة الحروب والصراعات القبلية.

ب- مرحلـــة التهيـــؤ للانطـــلاق :

وهي مرحلة انتقالية تتميز بما يلي :

- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة وقطاع النقل.
- تطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج تسمح بتطـــور القطـــاع الصناعي.
- بداية التوسع نحو أسواق خارجية مما يشكل حافزا لعملية الإنتاج.
- ظهور السلطة الفعالة للدولة.

كما أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور وتنامي عمليـــات الادخـــار والتـــي تـــسمح بتزايـــد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية.

جـــ- مرحلـــة الانطـــلاق :

تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا مـــن حالة تأخر اقتصادي نحو حالة تقدم اقتصادي، وتعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحـــل الأخـــرى وتتميز بما يلي :

- ظهور روح الابتكار والتجديد والتي تتجلى في بداية ظهور منتوجات جديدة ومتطورة.
- ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
- حدوث تغييرات كبيرة في تقنيات الإنتاج.
- ازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي.

ب- مرحلـــة السيـــر نحـــو النضـــوج :

وتظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة من ابتداء سنة الانطلاق وتتميز بما يلي :

- ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطورا.
- ارتفاع حجم الناتج بشكل أكبر من نمو السكان.
- تنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية وسلع رأسمالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال.
- ارتفاع معدلات الاستثمار سواءا في رأس المال البشري أو المادي.

ويعتبر النضوج بأنه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعـــات المتعددة وخاصة الصناعية منها وذلك حسب «روستو».

هـــ- مرحلـــة الاستهـــلاك العالـــي :

وتتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتـــاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن، إضافة إلى

اهتمام المجتمعات بالرفاهية وهذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك، ويرى روستو أن كل من الــو.م.أ، اليابان وأوروبا الغربية قد دخلت هذه المرحلة، أما بلدان العالم الثالث فقسم منها يتواجد في المرحلة الثالثة كالصين، البرازيل والهند، وقسم آخر يتواجد في المرحلة الرابعة كالنمور الأسيوية الأربعة : اندونيــسيا، سنغافورة، تايلندا وماليزيا، وقسم آخر يشكل كل الأغلبية ما زال يتراوح في المرحلة الثانية، كما أنه تجدر الإشارة إلى أن عديد دول العالم الثالث تتميز بالازدواجية في المراحل، إذ أنها تتواجد في المرحلة الرابعة مثلا بحكم تقدمها التقني في القطاع الصناعي بشكل كبير، ولها من خصائص المرحلة الأولى أو الثانيــة بحكم تخلف وبدائية القطاع الزراعي وغياب سلطة الدولة وتحكمها في الأوضاع.

2- نظريـــات ونمـــاذج النمـــو الداخلـــي :

عملت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيــشة المحققة بين الدول، وكان النموذج النيوكلاسيكي «صولو– صوان» أحد أهم النماذج التي جاءت في هــذا الصدد والتي أرجعت اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي الذي تختلــف مستويات تأثيره من دولة لأخرى.

لكن النموذج النيوكلاسيكي «صولو– صوان» لم يبرز مصادر هذا العامل التكنولوجي واقتــصر على اعتباره متغيرا خارجيا، وهذا ما لم يكن مقنعا ومتوافقا مع الواقع الاقتصادي، وانطلاقا من منتصف الثمانينات أخذت الأبحاث حول النمو الاقتصادي بعدا آخر وذلك من خلال أبحاث كل من «بول رومــر» سنة 1986 و«روبرت لوكاس» سنة 1988 والتي انطلقت من فكرة أنه حتى محددات النمو الاقتــصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية مثلا تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي، كما أنها خرجت عن نطاق ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي «صولو–صوان» وخاصة فيما يتعلق بكون العامــل التكنولــوجي عامل خارجي، وبالتالي فقد كانت مساهمات حديثة تهدف إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي علـــى المــدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية ولهذا السبب سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي[1].

أ- نمــوذج AK :

يعتبر نموذج AK أحد أهم وأبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والذي ينطلق مــن دالــة الإنتاج كما يلي :

$$y = AK \text{ ………}(42)$$

حيث :

y : حجــم الناتــج.

K : مخزون رأس المال.

[1] Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, p13.

A : ثابت يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال.

وتقوم هذه المعادلة على استبعاد خاصية تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، وأن كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الناتج، إذ أوضح «نايت» أن ذلك يعد معقولا بإضافة عنصر رأس المال البشري، وهذه الخاصية تشكل الفرق بين هذا النموذج ونموذج النيوكلاسيك «صولو– صوان»

ولدينا :

$$\Delta K = sy - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots(43)$$

أي أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار (sy) واهتلاك رأس المال (δk)، وباعتبار أن حجم الناتج (y) دالة في رأس المال (k) نجد بإجراء بعض الحسابات :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = \frac{sy}{k} - \frac{\delta k}{k} \ldots\ldots\ldots\ldots(44)$$

$$\Rightarrow \quad \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots(45)$$

وتوضح المعادلة (45) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي ($\frac{\Delta y}{y}$)، حيث أنه لما يكون : $sA>\delta$ فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو إيجابي بغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخلي أم خارجي.

وكما رأينا في النموذج النيوكلاسيكي «صولو– صوان» حيث أن الادخار يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مؤقت بحكم أنه يستمر إلى غاية وصول الاقتصاد إلى حالته المستقرة الجديدة وفقط، وأن العامل التكنولوجي الخارجي هو الوحيد المؤثر على الحالة المستقرة للاقتصاد ومن ثم في النمو الاقتصادي، لكن في هذا النموذج ومن خلال المعادلة 45 يتوضح لنا الأهمية الكبرى لعامل الادخار الذي يؤدي ارتفاعه إلى مستويات عالية ودائمة من النمو الاقتصادي.

ويواجه هذا النموذج عدة انتقادات فيما يخص ارتكازه على خاصية غياب تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، لكن هذا النموذج لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال والمتمثل في الآلات والتجهيزات، الأراضي والمباني والذي يصح عليه قانون تناقض غلة الحجم، لكنه يقوم على مفهوم واسع لرأس المال تصح من خلاله خاصية ثبات غلة الحجم من خلال المقدار A، وهو مقدار ثابت وإيجابي وحتى قد تصح عليه خاصية تزايد غلة الحجم، حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع حسب هذا النموذج يتضمن المعرفة وتقنيات الإنتاج، وهذا ما أمكن اعتبار المعرفة والتأهيل من عناصر رأس المال وبالتالي واقعية انطلاق النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال[1]، إذ أن رأس المال على هذا الشكل يتكون من رأس مال مادي ورأس مال بشري.

[1] Ibid: pp264,265.

ب- العوامـل المفسـرة لعمليـة النمـو الداخلـي :

انطلاقا من منتصف الثمانينات، عمل العديد من الاقتصاديين المهتمين بعملية النمـو الاقتـصادي بقيادة «بول رومر» على توضيح العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي على المدى الطويـل والتـي تعتبر عوامل داخلية في النموذج.

- **رأس المـال المـادي :**

يشير رومر إلى أهمية التراكم لرأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي الداخلي، إذ أوضح أنه لا يخضع إلى خاصية ثبات غلة الحجم إذ لم يكن هناك رأس مال بشري، ولكن قد تكون له غلة حجم متزايدة بفعل الأثر الإيجابي لعمليات الاستثمار[1]، إذ أن البنى التحتية تساهم في حركة الـسلع والخـدمات وبالتالي يكون لها تزايد في غلة الحجم على المدى الطويل.

- **تدخـل الدولـة :**

على عكس النموذج النيوكلاسيكي «صولو- صوان» الذي لم يولي لدور الدولة أية أهميـة فـي عملية النمو الاقتصادي، فإن نظريات النمو الداخلي أبرزت الدور الكبير الذي تلعبه الدولـة مـن خـلال استثماراتها في البنى التحتية والتي تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص، إذ أوضح «روبرت بارو» في تحليله سنة 1990 إلى أن البنى التحتية من خلال تسهيلها لنشاط القطاع الخاص تعد بذلك عاملا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته عديد الدراسات التجريبية والتي أبرزت الأثر الإيجـابي لتـدخل الدولة في الاقتصاد من خلال استثماراتها في البنى التحتية، وتعد الدراسة التي قام بها «دافيد أشاور» سنة 1989 من أهم الدراسات في هذا المجال، حيث أبرز أنه في الو.م.أ. خلال الفترة 1949-1985 ارتفـاع رأس المال العام بـ 1% يؤدي إلى تحسن إنتاجية القطاع الخاص بـ 0,4%.[2]

- **عمليـات البحـث والتنميـة :**

يرى رومر أن عمليات البحث والتنمية تتميز بغلة حجم متزايدة، ويعتبرها «سلعة لا تزاحميـة»[3] وهذا ما يزيد من أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي، إذ يشير إلى أن عملية الإنتاج تتأثر بشكل كبيـر بعمليات الابتكار ونشاطات البحث العلمي في المخابر والتي يتولى القيام بها هيئات ومؤسسات هدفها من ذلك تحقيق الربح، كما أن توصل عمليات الابتكار والبحث العلمي إلى ظهور منتوج جديد يعطي للمؤسسة المشرفة على هذه النشاطات أفضلية مؤقتة على باقي المؤسسات باعتبارها المنتج الوحيد لهذا المنتوج مما يحقق لها عائدا معتبرا وهذا يرجع بالأساس إلى ما جاء به شومبيتر في إشارته إلى دور المنظم بالابتكار والتجديد لتحقيق الربح.

[1] Riyadh ben djalili: op-cit, p5.
[2] Ibid, pp5,6.
[3] Ibid, p6.

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج والذي يكون نتيجة لعمليـــات البحث العلمي والتنمية التي تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات تتجلى كما أوضحناه في المبحث الثـــاني فيما يسمى بـــ «الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج»، والذي تفسر إلى حد كبير الاختلاف في معدلات النمـــو الاقتصادي بين الدول بحكم اختلاف مستوى التقدم التكنولوجي بين الدول والذي يرجع بالأساس إلى نسبة الإنفاق على عمليات البحث العلمي والتنمية إلى الناتج القومي.

- **رأس المـــال البشـــري :**

أبرز «لوكاس» في أبحاثه سنة 1988 بأن رأس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد، حيث يشير إلى أنه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفـــراد فـــي الـــتعلم والرقي، كما يبرز أن الإنتاجية المتولدة عن رأس المال البشري في القطاع الخاص لها أثر إيجابي، بحكم أن ذلك يزيد من تراكم رأس المال البشري في الاقتصاد المحلي ويساهم في تطـــور إنتاجيـــة الاقتـــصاد الوطني.

خاتمة الفصل

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج : العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية وفقط، لأن التكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين متمثلين في نموذج "هارود-دومار"، إلا أن التحليل الكينزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو، وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام، وهو ما نوضحه بشكل مفصل في الفصل الثالث أين نبرز آلية تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل :

حتى منتصف الثمانينات من القرن 20 كانت نظريات النمو النيوكلاسيكية هي السائدة من ضمن نظريات النمو الاقتصادي ، و بالخصوص من خلال النموذج النيوكلاسيكي « صولو–صوان» الذي يشير إلى أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل متعلق بمعدل نمو رأس المال و حجم العمالة، و لم يكن ينظر للدولة من خلال سياستها المالية على أنها متعامل اقتصادي يمكنه التأثير في سير النشاط الاقتصادي.

لكن مجيء نظرية النمو الداخلي التي أحدثت من خلال مضمونها تحولات كبيرا في تفسير آلية النمو الاقتصادي، أعطى الدولة بعدا آخرا في إطار المساهمة في تطور النشاط الاقتصادي ، وفي ذلك إحياء للتحليل الكينزي الذي أقر بأن السياسة المالية أداة فعالة في تسيير النشاط الاقتصادي، حيث أقرت بأن الإنفاق العام يلعب دورا كبيرا في عملية النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في رفع الناتج المحلي من جهة ورفع إنتاجية القطاع الخاص من جهة أخرى .

و على هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول إلى الإنفاق العام باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي،وذلك من خلال تأثيره على الاستهلاك ومن ثم تأثيره على التوازن العام من خلال سوق السلع و الخدمات و السوق النقدي، أما في المبحث الثاني فنتطرق إلى أساس عملية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي و هي آلية المضاعف و محدداتها زيادة على عملية التفاعل بين المضاعف والمعجل و مدى تأثرها بأثر الإزاحة ، وفي المبحث الثالث نتطرق إلى إنتاجية تقسيمات الإنفاق العام و من ثم إلى نوعية العلاقة بين هذا الأخير و النمو الاقتصادي إن كانت طردية أو عكسية ، ثم نبرز في الأخير مدى فعالية سياسة الإنفاق العام مقارنة بالسياسة الضريبية .

المبحث الأول: الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي.

حتى منتصف الثمانينات و بداية التسعينات من القرن العشرين ، لم يكن ينظر للسياسة المالية بوجه عام و سياسة الإنفاق العام بوجه خاص في شكلها التوسعي إلا أنها مجرد مسبب لعجز الميزانية وتراكم الدين العام و مصدرا للتضخم و اختلال ميزان المدفوعات ، و ذلك كان يرجع بالأساس إلى الاقتصار على دراسة آثار طرق تمويل تلك الزيادة في الإنفاق العام سواء عن طريق الضرائب أو القروض أو الإصدار النقدي والتي كانت سلبية في غالب التجارب الواقعية ، دون النظر إلى إيجابيات ذلك التوسع في الإنفاق على النشاط الاقتصادي و الذي قد يتجاوز تلك السلبيات[1] .

و تعتبر النظرية الكينزية أهم النظريات المدعمة للسياسة المالية و على وجه الخصوص سياسة الإنفاق العام ، إذ يعتبر« كينز » انه بما أن الدولة تعتبر متعاملا اقتصاديا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال كون أن إنفاقها العام هو أحد أهم مكونات الطلب الكلي ، فإنه بمقدورها التأثير من خلال ذلك على حجم الطلب الكلي و من ثم على حجم الناتج و مستوى النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول : الطلب الكلى و الاستهلاك .

يعرف الطلب الكلى بأنه عبارة عن مجموع الإنفاق الكلى على السلع و الخدمات بالأسعار الجارية.[2]

وبالتالي فإن الطلب الكلى يكون مساويا إلى إجمالي الناتج المحلي و إجمالي الدخل الوطني حيث:

$$Y=AD=C+I+G+(X-M)............(46)$$

و تعتبر التغيرات في حجم الطلب الكلي السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم الناتج القومي، و ذلك انطلاقا من مبدأ « الطلب يخلق العرض»، و بالتالي فإن عدم استقرار الطلب الكلي يعتبر المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي، إذ يؤدي الانخفاض غير المرغوب فيه في الطلب الكلي إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الأسعار و تراجع عمليات الإنتاج ، في حين تؤدي الزيادة غير المرغوبة في الطلب الكلي إلى حصول ارتفاع كبير في معدلات التضخم .

[1] Richard Hemming and others : the effectiveness of fiscal policy in stimulating economic activity–a review of the literature : international monetary fund ,working paper n° 208 ,2002,p3 (www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wpo2208.pdf) , reviewed on 20/1/2010.

[2] ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص20.

وبالتالي فإن المهمة الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية هي العمل على تحقيق الاستقرار في مستوي الطلب الكلى، لكن المشكلة الرئيسية حسب كينز هي من أين يمكن أن يتحقق ذلك الطلب؟ .

ولذلك فهو يقترح تدخل الدولة عن طريق سياستها المالية بالعمل على رفع إنفاقها العام بحكم أنه يعتبر أحد مكونات الطلب الكلى كما يشير كينز إلى أن الطلب الحكومي يعتبر الملجأ الأخير لخلق الطلب[1].

وبالتالي تظهر تلك الزيادة في الإنفاق العام على أنها ارتفاع في الطلب الكلى ، و ذلك يرجع حسب كينز إلى اعتبار الاستهلاك دالة في الدخل الجاري .

و ينقسم الطلب الكلي حسب طبيعة الأعوان الاقتصاديين إلى 4 أقسام:

الاستهلاك: يعتبر الاستهلاك أهم مكونات الطلب الكلي ،إذ أن النسبة الأكبر من دخول الأفراد توجه إلى الاستهلاك ، و تعتبر ثقة المستهلكين عاملا مهما في تطور النشاط الاقتصادي، إذ أن المنتجين يبنون توقعاتهم حول الطلب الكلي و التي من خلالها يقدرون حجم الناتج على أساس مؤشر ثقة المستهلكين الذي يبين إلى حد كبير مدى فعالية سياسة الإنفاق العام كما سنرى لاحقا في هذا المطلب .

وعلى مستوى الاقتصاد العالمي يعتبر المستهلك الأمريكي أساس عملية الاستهلاك العالمي، إذ تقدر قيمة الاستهلاك الخاص في الو.م.أ حوالي 10 آلاف مليار دولار سنة 2008، وحوالي 9 آلاف مليار دولار في الإتحاد الأوربي و أقل من 5 آلاف مليار دولار بالنسبة لدول قارة آسيا، وبالتالي فإن الاستهلاك الخام الأمريكي يشكل حوالي 16 %من إجمالي الناتج العالمي، وهذا ما يفسر عمق تأثير الأزمة المالية التي بدأت أواخر سنة 2007 في الو.م.أ على الاقتصاد العالمي، و كيف أن تراجع حجم الاستهلاك الأمريكي يؤدي إلى أزمة اقتصادية عالمية .[2]

الاستثمار : يعتبر الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد ، لأنه يعتبر ضمانا لتواصل النشاط الاقتصادي و لهذا وجب المحافظة على مستوي معين من الادخار الإجمالي يضمن استقرار معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي،وعادة فإن أي انخفاض في الاستهلاك يقابله زيادة في الادخار ومن ثم ارتفاع الاستثمار، ويعتبر انخفاض معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي أحد مسببات الانكماش

[1] Gregory mankiw: what would Keynes have done , the new York times journal , (November 28th, 2008), (www.nytimes.com/2008/11/30/business/economy/30view.htm) reviewed on 3/3/2010.

[2] Francesco Giavazzi: growth after the crisis, finance and development review, vol46, n°3, September2009,p24,(http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009/09/giavazzi.htm) reviewed on 3/3/2010.

الاقتصادي، لأن ذلك يعني تقلص الطاقة الإنتاجية و قدرة الاقتصاد على مواصلة عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه وباعتبار الاستثمار عملية لتراكم مخزون رأس المال و زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد ،فإن الطلب الاستثماري يعتبر حافزا مباشر للطلب الكلي والعرض الكلي، باعتباره من جهة طلب للموارد ، و من جهة أخرى عرض للموارد .

القطاع الخارجي: إن وضعية المعاملات مع القطاع الخارجي سواء كانت صادرات أو واردات تتأثر أساسا بالوضعية الاقتصادية للبلد المعني، إذ أن زيادة طلب القطاع الخارجي على المنتجات المحلية مرتبطة أساسا بطبيعة بعض المؤشرات النقدية كمعدل التضخم و سعر الصرف.

الإنفاق العام : يشكل الإنفاق العام في معظم الدول حوالي الثلث من إجمالي الإنفاق الكلي لاقتصادياتها، و هو يعبر عن جميع المشتريات الحكومية و الخدمات التي تقدمها في الاقتصاد المحلي، و على هذا الأساس يرى كينز أن الدولة بهذا الشكل تعتبر المصدر الأخير للطلب، وبالتالي يطالب بضرورة رفع الإنفاق الحكومي في شكل استثمارات قصد تنشيط الاقتصاد على المدى القصير، و يرى أن ذلك أكثر فعالية من سياسة خفض الفائدة في إطار السياسة النقدية معللا ذلك بما يسميه « مصيدة السيولة »، إذ أكد « كينز» على أن خفض سعر الفائدة لا يدفع الأفراد إلى الاستهلاك بقدر ما يدفعهم إلى المضاربة في السوق المالي .

و يستند « كينز» في إظهار فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية إلى كون هذا الإنفاق يتحول إلى استهلاك خاص من طرف الأفراد و العائلات عن طريق الميل الحدي للاستهلاك، وذلك حسبه باعتبار أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري ، بحكم أنه يفترض ثبات الأسعار وإمكانية توسع الطاقة الإنتاجية وهو بذلك يرى أنه لا يوجد سقف معين من الناتج ، و يؤكد على أن هذا الأخير يتبع ما يسمى بـــ « الطلب الكلي الفعال» .

و يعرف « كينز» الطلب الكلي الفعال بأنه قيمة الطلب المحقق عندما تتقاطع دالة الطلب الكلى مع دالة العرض الكلي [1].

أي انه الطلب الذي يتحول فعلا إلى قوة شرائية و ليس مجرد الرغبة في الشراء و فقط، ويشير «كينز» أنه عندما يكون الطلب الكلي الفعال أكبر من العرض الكلى ، فإن ذلك يعتبر حافزا حقيقيا أمام

[1] حمدي عبد العظيم: مرجع سبق ذكره، ص212.

المنتجين قصد زيادة العمالة ورفع حجم الناتج إلى النقطة التوازنية التي تسمح بتعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى .

و يعتبر «كينز» أن الطلب الكلي الفعال هو الذي تؤثر فيه سياسة الإنفاق العام التوسعية، وأنه لا يعبر عن قيمة توازنية وحيدة بين الطلب الكلي و العرض الكلي، و إنما هو عبارة عن مستوى معين من الطلب يمكن التحكم فيه تقابله استجابة من جانب العرض بحكم إمكانية توسع الطاقة الإنتاجية، وهو ما يسمح بتحقق مستوى توازني جديد بين العرض و الطلب مع ارتفاع في حجم العمالة .[1]

و يظهر التحليل الكنزي على أنه تحليل على المدى القصير فقط ، و لهذا فقد اعتبر «كينز» أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري فقط ، لكن الواقع يقول أن الاستهلاك لا تقتصر علاقته مع الدخل الجاري وفقط و هو ما تبينه بوضوح نظريات الاستهلاك التي تعطي تفسيرات بديلة لتلك العلاقة .

الفرع الأول : نظريات الاستهلاك .

إن الحديث عن فعالية و أثر سياسة توسعية للإنفاق العام على الناتج القومي يتضمن بالأساس تحليلا للإنفاق الاستهلاكي، و في التحليل الكينزي تعتبر دالة الاستهلاك العامل الرئيسي في تحديد حجم الناتج القومي و من ثم فهي تشكل حجر الأساس في تفعيل دور الإنفاق العام المتزايد في رفع الناتج القومي عن طريق آلية المضاعف.

1- **نظرية الدخل الدائم :**

يرى فيردمان بأن العلاقة بين الاستهلاك و الدخل في المدى الطويل هي علاقة تناسبية،إذ يشير بأن الاستهلاك في المدى الطويل يتحدد بفضل توقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية، فالخريج الجامعي حسبه بحكم أنه في طريق بداية حياته المهنية يميل إلى التمتع بالاستهلاك المرتفع (عن طريق الاقتراض) لأنه يتوقع أن يكون له دخلا مرتفعا في المستقبل ، كما أن فردا حسبه يتصور أنه يحصل على دخل معين في اليوم الأول من كل شهر، فإن ذلك يعني حصوله على لاشيء من الدخل في باقي أيام الشهر، و بالتالي فاستنادا إلى دالة الاستهلاك الكينزية بمفهومها البسيط ، فإن هذا الفرد ينفق دخله بالكامل في اليوم الأول من الشهر و لا ينفق أي شيء كالاستهلاك في باقي أيام الشهر، لكن الواقع حسب فيردمان يقول أن الأفراد لا يستهلكون جميع الدخل الشهري في نفس يوم استلامه، بل يحتفظ بجزء منه للأيام الأخرى من

[1] المرجع السابق: ص ص 212،213 .

الشهر، و هذا حسبه دليل على عدم واقعية التحليل الكينزي حول كون أن الاستهلاك دالة في الدخل الجاري .

و تتلخص نظرية الدخل الدائم لفريدمان في ثلاث معادلات هي[1] :

$$C = KY_P \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$
$$Y_C = Y_P + Y_T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$
$$C = C_P + C_T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$
$$\ldots\ldots\ldots\ldots (47)$$

حيث أن المعادلة (1) تشير إلى الاستهلاك الدائم الذي هو عبارة عن نسبة (K) من الدخل الدائم.

وهده النسبة (K) حسب« فريدمان » تعتمد على عدة متغيرات منها على الخصوص: سعر الفائدة، و عوامل أخرى كالعادات والتقاليد ....الخ، أما المعادلة (2) فهي تبين مكونات الدخل الحقيقي الحالي في فترة زمنية معينة و هو مجموع الدخل الحقيقي الدائم و العابر (غير المتوقع)، أما المعادلة (3) فهي تبين الاستهلاك الجاري و الذي هو عبارة عن الاستهلاك الدائم مضاف إليه الاستهلاك العابر.

إن المعادلة رقم (1) لا تقول أن الأفراد يستهلكون نفس المقدار من سنة إلى أخرى ، إذ في كل سنة قد تحصل أمور جديدة من شأنها أن تؤدي إلى تغيير توقعات الأفراد حول الدخل الدائم [2] .

و يفترض فريدمان عدم وجود ارتباط بين الاستهلاك العابر و الدخل العابر، وبين الاستهلاك العابر و الدخل الدائم و بين الدخل الدائم و الدخل العابر، و هذا يعني حسبه أن أي تغيير في الدخل العابر لن يكون له أي تأثير على حجم الاستهلاك مما يعني بالضرورة أن الميل الحدي للاستهلاك الناجم عن الدخل العابر يساوي الصفر، و على هذا الأساس واستنادا إلى هذه النظرية فإن القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية كإتباع سياسة مالية توسعية في شكل زيادة الإنفاق العام التي تؤدي إلى تغيير مؤقت على مستوى الدخل التصرفي للأفراد ربما لن يكون لها أي أثر على سلوك الاستهلاك المالي، لكن هذه النظرية واجهت عدة انتقادات خاصة فيما تفرضه بعدم وجود ارتباط بين الاستهلاك العابر و الدخل العابر[3] .

[1] عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص155 .
[2] ضياء مجيد الموسوي : مرجع سبق ذكره ، ص137 .
[3] عمر صخري : مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 160 .

2- نظرية دورة الحياة :

تنص هذه النظرية التي قدمها كل من « أندرو و موجيلاني» بأن الفرد يعمل على المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك على طول سنوات حياته، و التي يتأثر فيها الاستهلاك بنفس العوامل التي يتأثر بها دخل الفرد خلال حياته و نجد منها ، العمر ، المستوى التعليمي ، الخبرة ...الخ ، فالفرد يحصل على دخل منخفض نسبيا في أولى سنوات حياته أين تنخفض إنتاجيته،إلا انه يحصل على دخل عال نسبيا في متوسط سنوات حياته، حيث يقوم الفرد قصد الاستهلاك باللجوء إلى الاقتراض بسبب انخفاض دخله و في متوسط سنوات حياته و نتيجة لارتفاع دخله يقوم بادخار جزء منه و تسديد ما كان عليه من ديون ويوفر شيئا لتقاعده ، و في آخر سنوات حياته يلجأ إلى عملية الادخار السالب [1].

و تقر نظرية دورة الحياة بأن العلاقة بين الاستهلاك و الدخل في المدى الطويل هي علاقة تناسبية، لكنها لم تسلم من الانتقادات بخصوص افتراضها وجود درجة غير معقولة من العقلانية لدى المستهلكين و التي تصل بهم إلى حد التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق وذلك في الواقع صعب جدا .

3- نظرية الدخل النسبي :

تعتمد هذه النظرية التي قدمها ديوزينبري سنة 1949 على افتراضين بخصوص الدخل النسبي[2] :

أ- الأول يشير فيه إلى اهتمام الأفراد بمستوى الاستهلاك النسبي أي نسبة إلى استهلاك الآخرين، وهذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك يعتمد على مكانة الفرد مع الآخرين من حيث الدخل، فإذا كان مستوى الدخل للفرد أقل من المعدل فهذا يجعل من الميل المتوسط مرتفعا ، طالما أنه يحاول الحفاظ على مستوى معدل الاستهلاك لأصحاب الدخول المنخفضة ، أما إذا كان دخل الفرد أعلى من معدل الدخل ، فهذا يجعل من الميل المتوسط للاستهلاك له منخفضا ، طالما أنه يعمل على تخفيض استهلاكه لأنه يشعر بنوع من الراحة بسبب ارتفاع استهلاكه عن استهلاك الآخرين .

ب- الثاني يشير إلى أن المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بالمستوي الحالي للدخل المطلق أو الدخل النسبي ، بل أنه يتبع أيضا مستوى الاستهلاك المحقق في فترات سابقة، إذ أن الفرد يكون من الصعب عليه تقليل مستوى الاستهلاك الذي كان قد بلغه من قبل ، بقدر ما يكون عليه سهلا تخفيض مستوى الادخار لأي فترة زمنية سابقة، و هذا ما يسميه ديوزينبري بــ «أثر راتشيت» ، و يقصد به أنه

[1] ضياء مجيد الموسوي : مرجع سبق ذكره ، ص165 .

[2] المرجع أعلاه : ص 181 .

عند انخفاض الدخل فإن انخفاض الاستهلاك يكون أقل من حجم ارتفاعه عندما يرتفع الدخل و ذلك بسبب رغبة الأفراد في البقاء عند المستوى السابق من الاستهلاك المرتفع.

4- نظرية كوزنتس :

لقد قاد تقبل التحليل الكينزي حول الاستهلاك و المتمثل في انخفاض النسبة $(\frac{C}{Y})$ و التي تشير إلى الميل المتوسط للاستهلاك كلما ارتفع مستوى الدخل إلى ظهور عدة دراسات تحذر من حصول الركود الاقتصادي و تدعو إلى إتباع سياسة مالية توسعية كما يلي :

$$Y = C + I + G \Longrightarrow 1 = \frac{C}{Y} + \frac{I}{Y} + \frac{G}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(48)$$

و بالتالي فعند افتراض ثبات $(\frac{I}{Y})$ فإن لا بد من زيادة $(\frac{G}{Y})$ للتعويض على الانخفاض في $(\frac{C}{Y})$ قصد الحفاظ على الطلب عند مستوى الاستخدام التام كلما ارتفع حجم الدخل، وخلال الحرب العالمية الثانية واجه الاقتصاد تطورا سريعا بسبب الزيادة المفرطة في الإنفاق الحكومي ،و كان الكثير من الباحثين الاقتصاديين يخشون تعرض الاقتصاد إلى حالة الركود حينما يتعرض الإنفاق الحكومي الى الانخفاض بعد نهاية الحرب، لكن حصل العكس إذ ارتفع مستوى الإنفاق الخاص بسرعة كبيرة مسببا ذلك حالة تضخم و ليس ركود، و ذلك بسبب ارتفاع الدخول لدى الأفراد أثناء الحرب و عدم قدرتهم على إنفاقها لأن الاستهلاك آنداك كان بالبطاقات، و قد أكدت هذه الظاهرة على عدم اختلاف هذه العلاقة بين تلك الموجودات والاستهلاك عن العلاقة بين الدخل و الاستهلاك.

و في عام 1946 نشر كوزنتس دراسة حول الادخار و الاستهلاك والتي أكد فيها على أنه على المدى الطويل يتساوى الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك، و هو بذلك يشير إلى انخفاض النسبة $(\frac{C}{Y})$ مع كل زيادة للدخل على المدى القصير فقط، أما على المدى الطويل فقد لاحظ ثبات النسبة $(\frac{C}{Y})$[1] .

و نلاحظ من خلال نظريات الاستهلاك السابقة كيف أن كينز لم يولي اهتماما للتطورات على المدى القصير وهو ما أضعف من صحة ما جاء به بالخصوص حول السلوك الاستهلاكي للأفراد.

الفرع الثاني : فرضية التكافؤ لريكاردو.

رأينا من قبل كيف أن التحليل الكينزي يركز في تبيان مدى فعالية السياسة المالية بوجه عام و سياسة الإنفاق العام بوجه خاص في التأثير على الطلب الكلي و من ثم في حجم الناتج من فكرة أن

[1] المرجع السابق: ص ص157، 159 .

الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري، لكن هده الفكرة جرى انتقادها من طرف عديد الاقتصاديين كما رأينا سابقا سواء فريدمان في نظرية الدخل الدائم أو مودجيلاني في نظرية دورة الحياة، وكيف أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار التطورات المستقبلية بشكل يسمح بدراسة حقيقة لاستجابة المستهلكين لتغيرات السياسية المالية[1].

و في هذا الصدد عمل عديد الاقتصاديين في العصر الحديث كـ« روبرت بارو» سنة 1974، «تانر» سنة 1979 و « كوشين» سنة 1974 و غيرهم على إحياء فرضية كان قد جاء بها من قبل «دافيد ريكاردو» في كتابه «مقال حول نظام التمويل» سنة 1820 و التي تتمحور حول التكافؤ بين العجز الحكومي و الضريبة ، و من ثم لا وجود لأي أثر لذلك التوسع في سياسة الإنفاق العام التي تسبب العجز الحكومي على الطلب الكلي .

حيث أنه يؤكد على أن أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة العجز الحكومي تدفع بالأفراد والمستهلكين إلى الاعتقاد بأنه سوف يكون هناك ارتفاع مكافئ للضرائب مستقبلا قصد تغطية هذا الدين،وينقسم المستهلكين حسبه إلى نوعين [2]:

المستهلكون حسب مفهوم ريكاردو: و هم المستهلكون الذين يقومون باستثمار جزء من دخولهم في الأصول المتداولة في السوق المالي قصد تعظيم ثرواتهم، وهم بذلك يتوجهون إلى التخفيف من الاستهلاك وتفضيل تراكم رأس المال المادي، والسبب هو أن ذلك يمثل تخوفا من الظروف المستقبلية الطارئة .

المستهلكون على عكس مفهوم ريكاردو: و هم المستهلكون الذين لا يدخلون السوق المالي للاستثمار، و إنما يعملون فقط على استهلاك دخولهم المتاحة.

و الواقع يقول أن معظم المستهلكين هم حسب مفهوم ريكاردو، أما المستهلكين على عكس مفهوم ريكاردو فيشكلون نسبة قليلة من مجموع المستهلكين إلا في الدول المتخلفة أين تقل درجة تطور الأسواق المالية، و هذا ما يشكل تهديدا لفعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية لأن أي ارتفاع في النفقات العامة يؤدي إلى إزاحة الاستهلاك الخاص[3] كون معظم المستهلكين هم من مفهوم ريكاردو، إذ أنهم ينظرون إلى المستقبل و يعتقدون أن هذا الإرتفاع في النفقات العامة سوف يتبع بارتفاعات متتالية في سنوات سابقة

---

[1] Martin Feldestin : government deficits and aggregate demand ,national bureau of economic research, working paper n° 435 ,1980 ,p2 (www.nber.org/papers/w0435) reviewed on 2/2/2010.

[2] Gunter Coenen and Roland Straub : Does government spending crowd in private consumption ,international monetary fund, working paper n°159,2005,pp6,7(www.imf.ovg/extenal/pubs /ft/wp /2005/wp05159.pdf) reviewed on 19/9/2009.

[3] Ibid :p24.

و بالتالي ارتفاع معدلات الضرائب مستقبلا لتمويل الارتفاعات المتتالية في الإنفاق العام، و هذا ما يدفعهم إلى الحد من الاستهلاك و التوجه نحو الاستثمار في السوق المالي لتعظيم الثروة ، و بالتالي لن يكون لسياسة الإنفاق العام التوسعية أي أثر توسعي على الطلب الكلى[1]، إلا إذا كان هناك تعادل مكافئ بين الانخفاض في الادخار الوطني – نتيجة زيادة العجز الحكومي – و الزيادة في الادخار الخاص – نتيجة توجه الأفراد إلى الادخار بدل الاستهلاك[2] .

و الخلاصة من فرضية التكافؤ لريكاردو هي أن أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية يتوقف على حجم الإشارة التي يبعثها هذا الإجراء حول اتجاه معدلات الضرائب في المستقبل بناءا على ما قد يصاحب ذلك من تغيرات اقتصادية لحجم الدين الحكومي مثلا، و هذا يقودنا للحديث على دور التوقعات في تأثير سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي .

الفرع الثالث: دور التوقعات في تأثير سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي.

يعتبر غالبا انخفاض الطلب الكلي الفعال السبب الرئيسي في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، بحكم أنه يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتراجع أرباح المنتجين الذين يضطرون بذلك إلى تسريح العمالة للحد من التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج و ارتفاع مستويات البطالة .

و على هذا الأساس وانطلاقا من كون أن الدولة تعتبر متعاملا اقتصاديا فعالا في النشاط الاقتصادي، فإن رفع حجم الإنفاق الحكومي من شأنه دفع عجلة الاقتصاد و تحريك النشاط الاقتصادي للازدهار بحكم أنه يعد أصلا أحد مكونات الطلب الكلي ،لكن هناك العديد من الحجج التي تؤكد على أن سياسة الإنفاق العام التوسعية لا تؤثر على الطلب الكلي بتاتا أو تأثيرها يكون محدودا، و نجد منها ما يؤكد على أن زيادة الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي يقابله انخفاض في أحد مكونات الطلب الكلي سواء كان الاستهلاك الخاص أو الاستثمار الخاص لكن الأكيد هو أن عدم التكافؤ بين الارتفاع في الإنفاق العام و الانخفاض في أحد المكونات الأخرى للطلب الكلي هو الذي يحدد مدى تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية على الطلب الكلي[3] .

[1] Martin feldestin : op – cit, p4.
[2] Ibid : p3 .
[3] Tarben M. Anderson: fiscal policy and the global financial crisis, school of economics and management ,economics working paper n°7,2009,p12 (ftp.ecn.Au.Dk/afn/wp/09/wp/09/wp09-07.pdf) reviewed on 2/1/2010.

و بالنظر إلى ما سبق، فإن تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية على الطلب الكلي يتعلق أساسا باتجاه التوقعات حول التطورات المالية و الاقتصادية في المستقبل نتيجة ذلك التوسع في الإنفاق، وهي فكرة نابعة بالأساس عن فرضية التكافؤ التي جاء بها ريكاردو.

حيث أنه في فترة انكماش اقتصادي ما ،فإن التوجه نحو زيادة الإنفاق العام لدفع الاقتصاد نحو الانتعاش قد يؤدي إلى بروز توقعات إيجابية حول تطور المؤشرات المالية و الاقتصادية في المستقبل لأي سبب كان، و ذلك ما يجعل التفاؤل يسود في أوساط المستهلكين و يتحقق من خلال ذلك أثر السياسة التوسعية للإنفاق العام على الطلب الكلي ،لكن إذا حصل العكس و كانت هناك توقعات سلبية حول الظروف الاقتصادية والمالية في المستقبل فذلك سوف يؤدي لا محالة إلى انعدام تأثير ذلك التوسع في الإنفاق العام على الطلب الكلي[1] .

إذ أنه إذا كانت هناك توقعات تشير إلى أن تلك الزيادة في الإنفاق العام سوف تزيد من مستويات العجز الحكومي مستقبلا فإن ذلك يدفع للاعتقاد بأن الضرائب سترتفع أيضا مستقبلا لسد الدين الحكومي و بالتالي فلن تقابل الزيادة في الإنفاق العام سوى بالحد من الاستهلاك و التوجه نحو الادخار كما حدث في اليابان سنة 1990، و هو ما أدى إلى فشل سياسة الإنفاق العام التوسعية آنداك في إخراج اليابان من أزمة الانكماش الاقتصادي التي عانى منها.

وتتأثر التوقعات بشأن الأوضاع المالية و الاقتصادية مستقبلا بالظروف السائدة أثناء إجراء سياسة إنفاق عام توسعية والتي تحدد اتجاه تلك التوقعات، وبالتالي تبين لنا دور التوقعات في تحديد أثر التوسع في الإنفاق العام على الطلب الكلى ومن ثم على النشاط الاقتصادي إن كان بالإيجاب أو السلب.

المطلب الثاني: نموذج (IS-LM) و الطلب الكلي.

يرجع بناء نموذج (IS-LM) إلى الاقتصاد البريطاني «هيكس» سنة 1937 ، و الذي لخص فيه التصورات و الأفكار التي جاء بها قبله «كينز» سنة 1936 في كتابه «النظرية العامة في استخدام النقود و العمالة»، و يعتبر من النماذج الأساسية و الأكثر استعمالا في الاقتصاد الكلي[2] .

و يقوم على جملة من الفرضيات هي كما يلي[3]:

[1] Ibid : p14 .
[2] Ulrich kohli : Analyse macroéconomique, édition de boeck , Belgique,1999 ,p 230.
[3] François Gauthier : Analyse macroéconomique, les presse de l'université Laval, canada, 1990, pp 97,101.

- ثبات مستوي الأسعار.
- الإنفاق العام و الضرائب يعتبران متغيران خارجيان.
- اقتصاد مغلق : عدم وجود حركة للسلع و الخدمات أو رؤوس الأموال .
- الاستهلاك دالة في الدخل الجاري .
- الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة .
- عرض النقود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد إضافة إلى الودائع الجارية في البنوك.
- يتكون الطلب على النقود من الطلب على النقود بغرض المعاملات و بغرض المضاربة .

و جاء نموذج (IS-IM) لإظهار آلية تحديد الدخل في السوق الحقيقي والسوق النقدي، و لم يأخذ سوق العمل بعين الاعتبار ذلك لأن التحليل الكينزي يشير إلى أن حجم الدخل هو الذي يحدد حجم العمالة[1].

الفرع الأول : التوازن الكينزي .

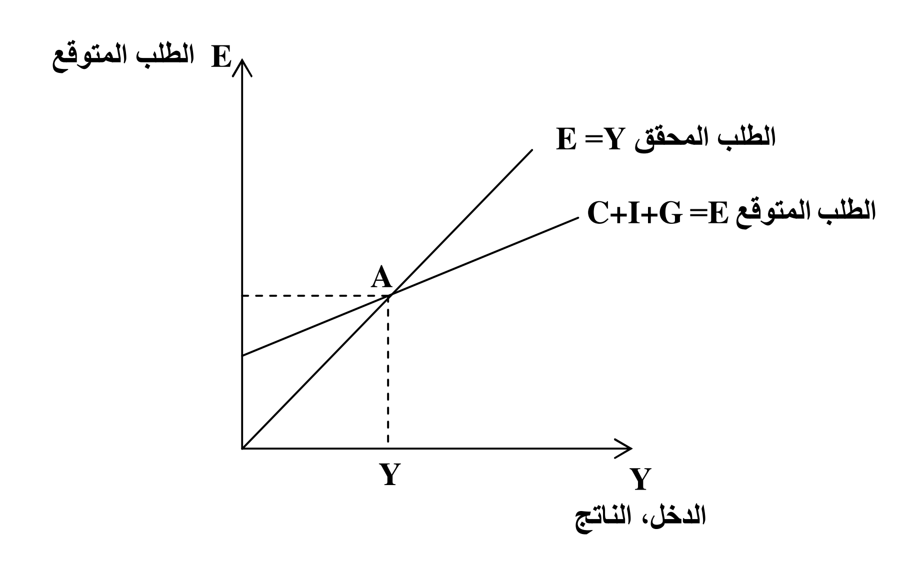
1- الطلب المتوقع و الطلب المحقق:

ينطلق التحليل الكينزي في تصوره للتوازن العام من جانب الطلب، و ليؤكد على أن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفرادا، مؤسسات أو دولة يمكنهم التأثير في جانب العرض وبالتالي فإنه يشير إلى أن توازن الاقتصاد يقع عند مستوى التشغيل الناقص، و ذلك بحكم أن حجم الناتج هو دالة في الطلب المحقق و ليس دالة في حجم العمالة النشطة.[2]

و تجدر الإشارة إلى أنه هناك فرق بين الطلب المتوقع و الطلب المحقق، هذا الأخير الذي على أساسه يحدد العرض المحقق، والطلب المتوقع هو حجم الطلب الذي يتوقعه المنتجون من المتعاملين في الاقتصاد، و من هنا فإن الفرق بين الطلب المتوقع و الطلب المحقق هو عبارة عن التغير في المخزون إذا كان الطلب المتوقع أكبر من الطلب المحقق فذلك يعني زيادة غير متوقعة في المخزون، أما إذا كان الطلب المحقق أكبر من الطلب المتوقع فإن ذلك يعني انخفاض غير متوقع في المخزون .

[1] Isabelle waquet , Marc Mountoussé: Macroéconomie, édition Bréal , France, 2006,pp117,118.
[2] Gregory Mankiw : op –cit,p310.


الشكل 21 : التوازن الكينزي



Source: Gregory Mankiw: op-cit, p311.

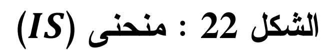
2- التوازن في سوق السلع و الخدمات:

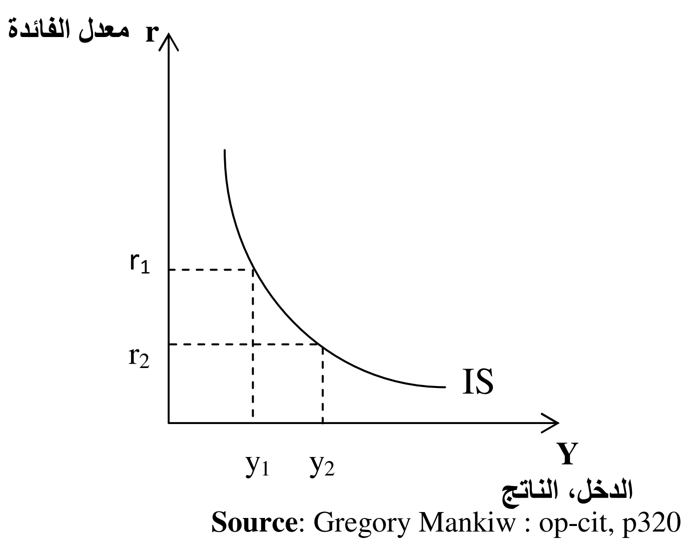
يعتبر الاستثمار بالنسبة للتحليل الكينزي المتغير الرئيسي في النظام الاقتصادي على المستوى الكلى،ويعتبر مكونا رئيسيا للطلب الكلي و أحد أهم مصادر التقلبات في الدورة الاقتصادية [1].

و يتجلى التوازن في سوق السلع و الخدمات في شكل توازن بين الادخار و الاستثمار، حيث أن الادخار يمثل عرضا للسلع و الخدمات في حين أن الاستثمار يمثل طلبا على السلع و الخدمات.

و يمثل التوازن في سوق السلع و الخدمات من خلال منحى (IS) و الذي يشير إلى مختلف التراكيب لسعر الفائدة و حجم الناتج و التي من أجلها يتحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار، حيث أن سعر الفائدة متغير خارجي و حجم الناتج متغير داخلي[2].

[1] Ulrich kohli : op –cit , p230.
[2] Isabelle waquet , Marc Moutoussé : op –cit:p188.


الشكل 22 : منحنى (IS)



Source: Gregory Mankiw : op-cit, p320

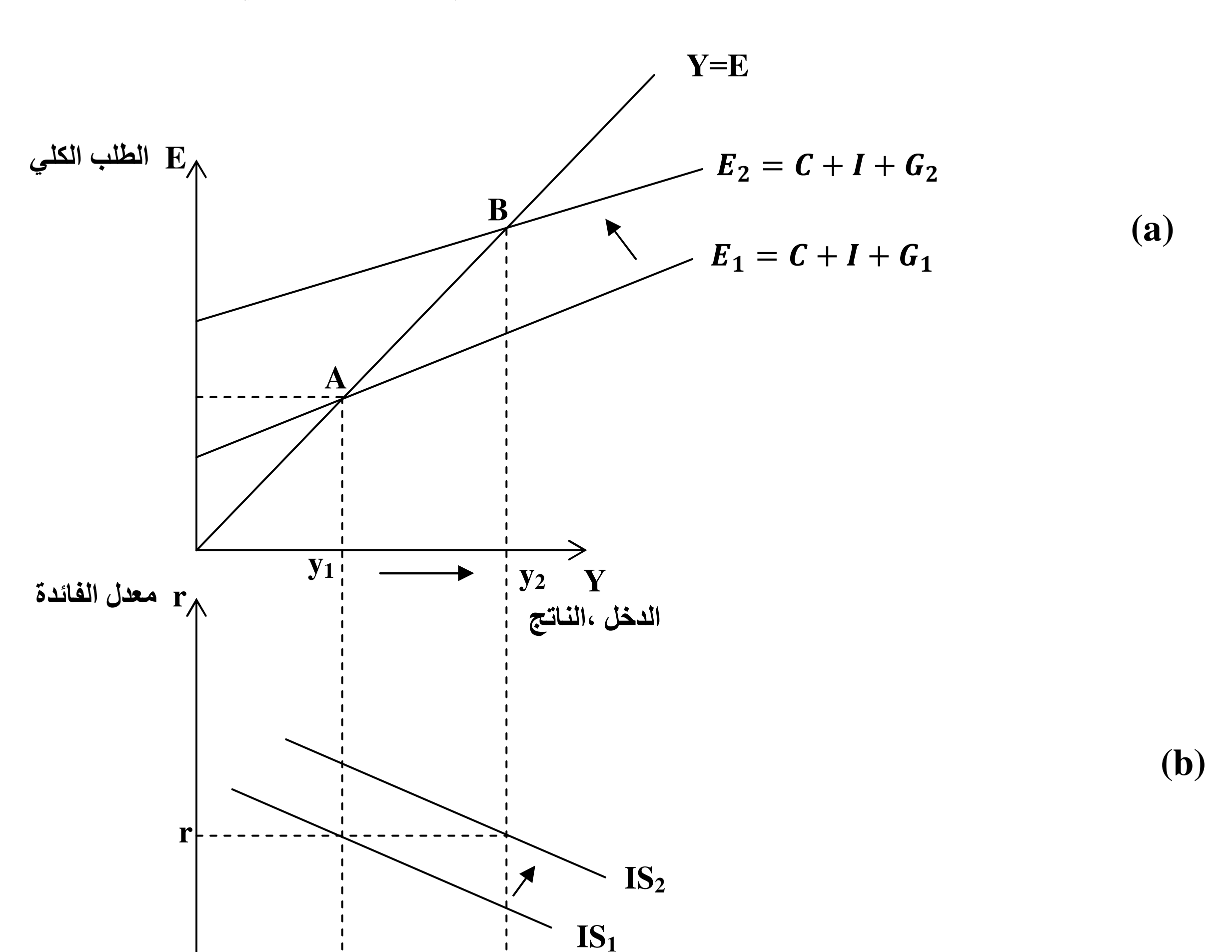
وترجع العلاقة العكسية في منحنى(IS) بين الدخل و سعر الفائدة إلى أنه عند ارتفاع الدخل يزيد حجم الادخار فينخفض سعر الفائدة.

3- أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي :

باعتبار الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاعه يؤدي إلى انزياح منحى الطلب الكلى كما يشير المنحي –23 a – وبالتالي تحول الاقتصاد إلى نقطة توازن جديدة و ذلك بفعل آلية المضاعف التي سنتناولها بالتفصيل في المبحث الثاني .

أما الشكل –23 b – فيشير إلى أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى انزياح منحنى(IS) إلى اليمين إذ أن تلك الزيادة في الإنفاق العام ترفع من حجم الدخل Y نتيجة لأثر المضاعف .

الشكل 23: أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي



Source: Gregory mankiw: op-cit, 319

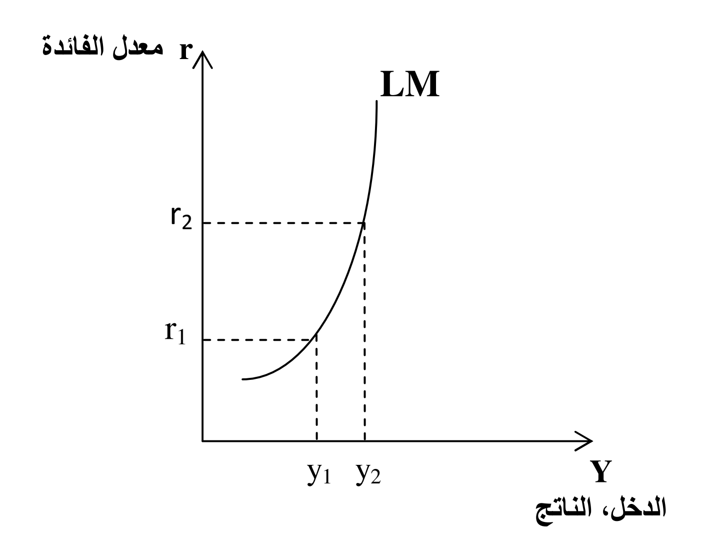
وقصد فهم الأثر الحقيقي للعوامل المتغيرة في الطلب الكلي و بالخصوص أثر الإنفاق العام وبالتالي تحقيق رؤية شاملة للتغيرات في العلاقات والمتغيرات الاقتصادية، فإنه من الضرورة دراسة التوازن في السوق النقدي بحكم أنه يشير إلى تواجد عديد العلاقات بين المتغيرات تؤثر بدورها على التوازن في سوق السلع و الخدمات .

4- التوازن في السوق النقدي :

يظهر التوازن في السوق النقدي من خلال منحنى (LM) الذي يحدد العلاقة القائمة بين معدل الفائدة ومستوى الدخل التي تسمح بتحقيق التعادل بين عرض الأرصدة النقدية الحقيقية و الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

وانطلق كينز في تحليله للتوازن على مستوى السوق النقدي من "نظرية تفضيل السيولة" و التي أكد من خلالها أن سعر الفائدة التوازني يعمل على معادلة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية مع عرض الأرصدة النقدية الحقيقية، حيث وبافتراض محددات عرض الأرصدة الحقيقية هي متغيرات خارجية ككمية النقود (M) وافتراض ثبات مستوى السعر (P) و بالتالي فإن المتغيرات الداخلية الممثلة في سعر الفائدة والدخل هي المحددة للتوازن في السوق النقدي.

الشكل 24 : منحنى (LM)



Source: Ibid: p325

الفرع الثاني: نموذج $(IS-LM)$ في المدى القصير و المدى الطويل.

1- **على المدى القصير**: يظهر التحليل الكينزي بالأساس على أنه تحليل على المدى القصير انطلاقا من افتراضه لثبات الأسعار، وبالتالي فإن للتوسع في الإنفاق العام أثر على ذلك التوازن على المدى القصير الممثل في نموذج $(IS-LM)$.

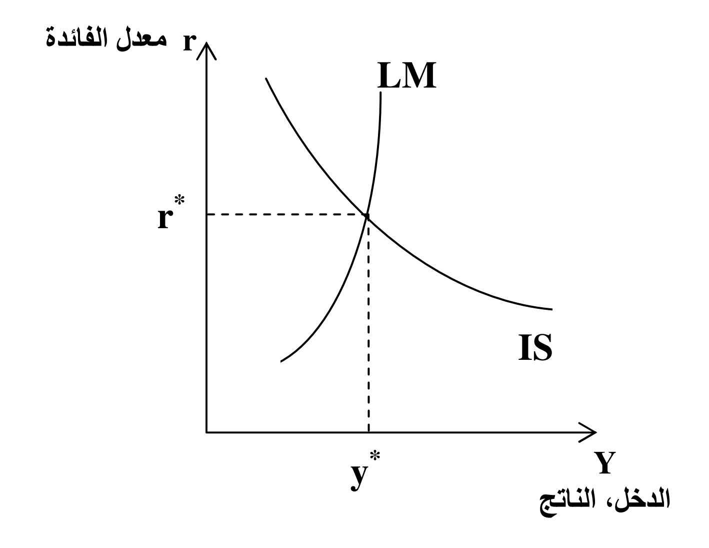
أ- نموذج $(IS-LM)$ على المدى القصير:

يرتكز نموذج $(IS-LM)$ على المعادلتين التاليتين:

$$\left.\begin{array}{l} Y=C+I+G \ldots\ldots\ldots\ldots(IS) \\ \dfrac{M}{P}=L(r,Y) \ldots.\ldots\ldots\ldots(LM) \end{array}\right\} \ldots\ldots 49$$

ويظهر من هذا النموذج أن الانفاق العام هو عبارة عن متغير خارجي، وبالتالي فإن توازن الاقتصاد والذي هو عبارة عن التوازن في سوق السلع و الخدمات و سوق النقود يمثل في نقطة تقاطع منحنى (lM)كما يوضحه التالي:


الشكل 25 : التوازن من خلال نموذج $(IS-LM)$



Source : Ibid, p329

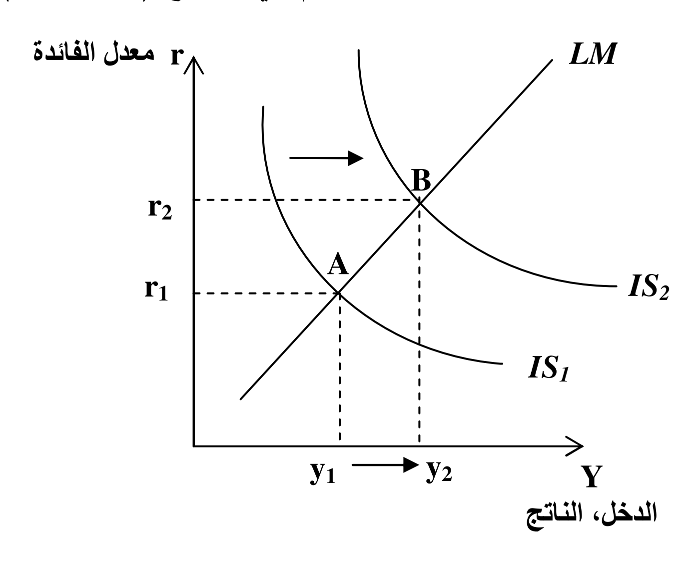
والهدف من خلال دراسة التوازن في نموذج $IS-LM$ هو دراسة و تحليل مختلف التغيرات التي تحدث على المدى القصير، والتي يمكن من خلالها دراسة أثر التوسع في الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال التغيرات المصاحبة لهذا التوسع في سوق السلع و الخدمات و سوق النقود.

ب- أثر الزيادة في الإنفاق العام على منحنى (IS) والتوازن في المدى القصير:

إن زيادة الإنفاق العام بالمقدار (ΔG) يؤدي عن طريق آلية المضاعف إلى زيادة حجم الناتج والدخل وهذا يعني انزياح منحنى (IS) نحو اليمين، و بالتالي انتقال توازن الاقتصاد على المدى القصير من النقطة A إلى النقطة B : حيث أن ارتفاع معدل الفائدة من r_1 إلى r_2 كما يوضحه الشكل -26- راجع

إلى أنه وبسبب ارتفاع الدخل من Y_1 إلى Y_2 فإنه وكما تنصّ عليه نظرية تفضيل السيولة ، فإن زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات تؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة.

الشكل 26: أثر زيادة الإنفاق العام في نموذج $(IS - LM)$



Source: Ibid: p336

2- على المدى الطويل:

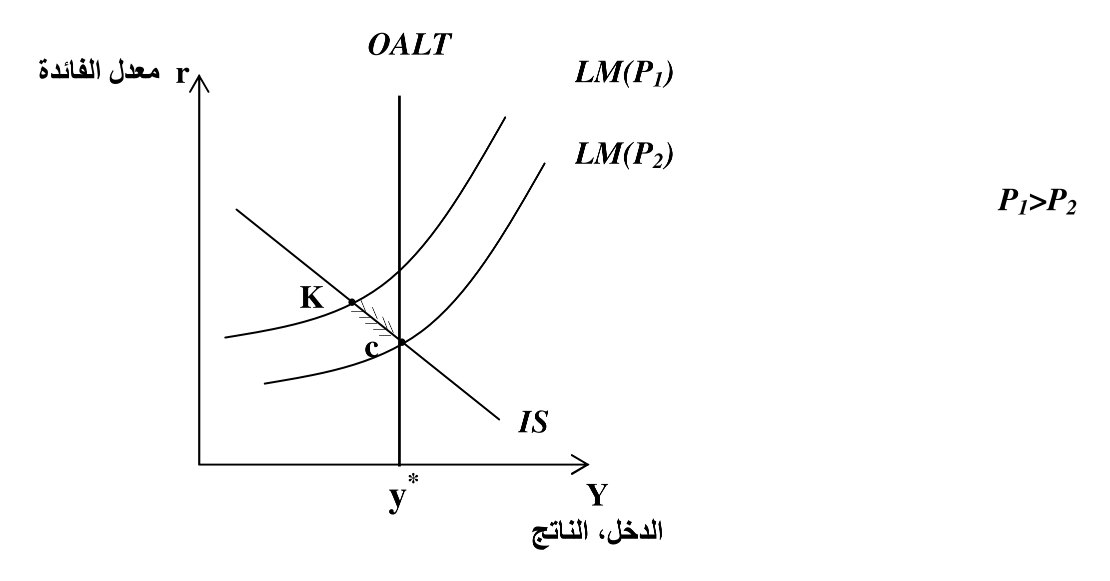
إن الانتقال من المدى القصير حيث ثبات الأسعار إلى المدى الطويل حيث تتغير الأسعار يؤدي إلى تغيير نقطة توازن الاقتصاد، إذ أن انخفاض مستوى الطلب على السلع و الخدمات يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وبالتالي تحول نقطة توازن الاقتصاد إلى مستوى جديد عند مستوى منخفض للأسعار وعند المستوى الطبيعي للناتج $(\acute{Y})$.

ولهذا يظهر لنا كيف أنه على المدى الطويل، فإن منحنى (LM) هو الذي يتأثر بفعل تغير مستويات الأسعار صعودا أو هبوطا، ومن ثم فهو يحدد المستوى التوازني الجديد للاقتصاد.

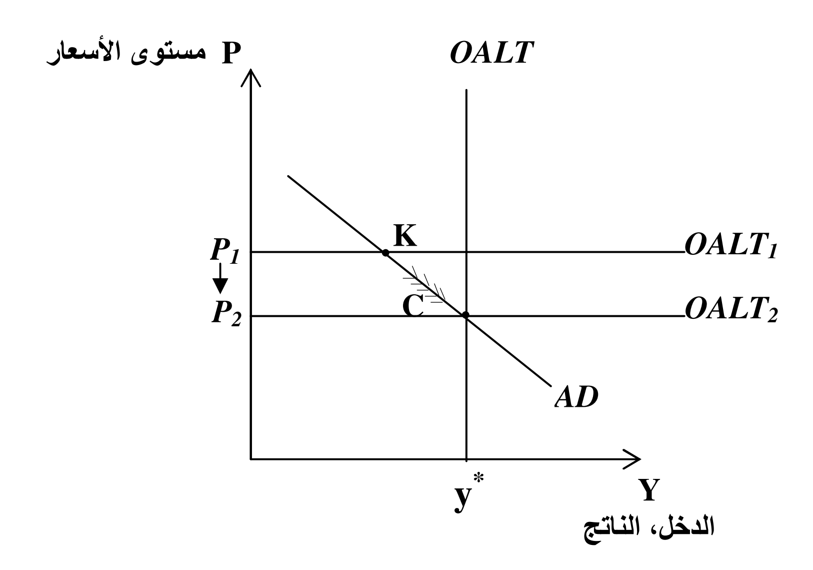


الشكل 27: التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل

(a) نموذج $(IS - LM)$



(b) نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي



Source: Ibid: p348

وانطلاقا مما سبق فإن نموذج $(IS - LM)$ يبين كيف أنه يمكن للإنفاق العام التأثير على حجم الناتج من خلال تأثيره على الطلب الكلي و من تم التأثير على حالة التوازن في المدى الطويل كما يؤثر فيها على المدى القصير.

المبحث الثاني: آلية مضاعف الإنفاق العام.

يستند التحليل الكينزي في إظهار العلاقة بين التغيرات في الطلب و الناتج إلى آلية المضاعف، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في إظهار مدى فعالية أدوات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي، و يدور حول هذه الآلية الكثير من الجدل و التضارب ، وذلك فيما يخص قيمة المضاعف وطبيعته إن كان إيجابيا أم سلبيا ، وذلك يرجع بالأساس إلى الافتراضات التي ينطلق منها كل طرف،ويبرز أثر الإزاحة كأحد أهم المؤثرات السلبية على قيمة المضاعف ومن ثم فهو أحد أهم الحجج التي يستند إليها معارضو السياسة المالية التوسعية بحكم أنه يعبر عن إبعاد القطاع العام للقطاع الخاص عن النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مضاعف الإنفاق العام و أثر الإزاحة.

ترتكز آلية المضاعف بشكل عام على جميع أوجه الطلب الكلي، و لا تقتصر فقط على الإنفاق العام، وسنولى في دراستنا الأهمية لهذا الأخير بحكم أنه الجانب الرئيسي في موضوع الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم مضاعف الإنفاق العام.

يعتبر الاقتصادي الإنكليزي "ريتشارد كاهن" أول من أشار إلى فكرة المضاعف، وذلك في مقال له بعنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي و البطالة" المنشور سنة 1931، إذ أكد فيه أن الوظائف الأولية هي الوظائف الناتجة عن الاستثمار الجديد ، في حين أن الوظائف الثانوية هي التي تنتج عن إنفاق أولئك الموظفين الجدد ، إذ أن كل عامل إضافي يوظف نتيجة استثمار جديد يحصل على دخل يوجه جزء أكبر منه إلى الاستهلاك ومن ثم فهو يساهم في توظيف عمال جدد وخلق دخول جديدة، ولخص "كاهن" هذه العملية المتسلسلة و التراكمية بما سماه "مضاعف التوظيف" و الذي يسمح حسبه بقياس أثر الاستثمارات الجديدة على حجم التوظيف.[1]

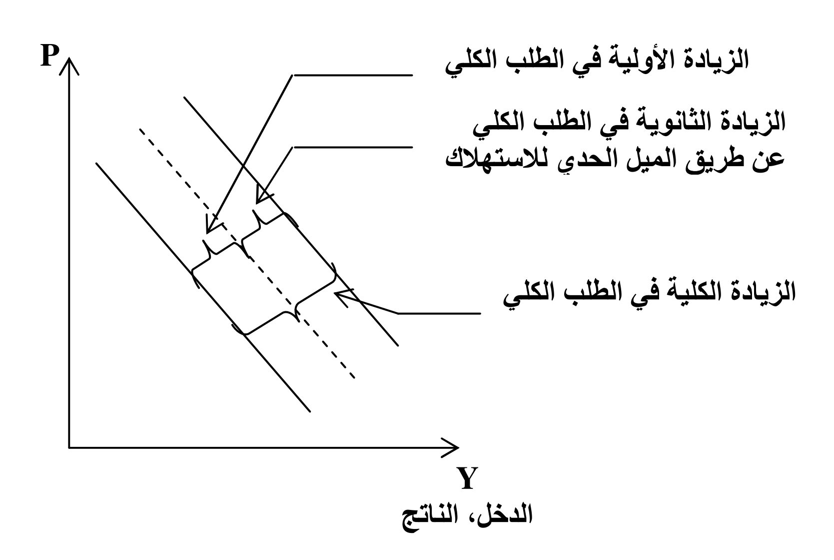
واستنادا إلى ذلك بنى كينز تحليله حول المضاعف و الذي يعرف بأنه ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي أساس عملية المضاعف[2]، ونتيجة لذلك فإن كينز يربط حجم المضاعف بالدوافع النفسية للأفراد و التي تؤثر على حجم استهلاكهم.

[1] Jean-José Quilès et autres : Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés, 2 ème édition, édition Bréal, 2006, p 148.
[2] Gregory Mankiw, Mark Taylor: economics, Thomson learning edition, England, 2006, p 721.

ومن هذا المنطلق فإن الإنفاق الحكومي يشير إلى ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير الإنفاق العام،وحسب كينز فإن الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يؤثر بشكل كبير على حجم المضاعف، فهو يشير إلى نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الدخل ، وبالتالي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف، ويشير كينز إلى أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري المتاح ، لكن و كما أشرنا في المبحث الأول فقد تعرضت هذه الفكرة للانتقاد من طرف كل من "فريدمان" و "مودجيلاني" اللذان أكدا على أن هناك فرق بين أثر الدخل الدائم و أثر الدخل العابر، وأن الاستهلاك يبين على أساس الواقع الحالي و المستقبلي الذي يتوقع المستهلكون أن يكون عليه الدخل.

و تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب تقدير قيمة الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لبلد ما ،لأن ذلك يتطلب توفر المعلومات و البيانات حول ردود أفعال الأفراد حول الاستهلاك نتيجة تغير الدخل ، لكن بشكل عام فقد أكدت عديد الدراسات الواردة في هذا الإطار على أن الميل الحدي للاستهلاك يتراوح ما بين 0,60 و 0,90 ، كما أن قيمته تكون مرتفعة إذا استعملنا بيانات الدخل المتاح، وتكون مخفضة إذا استعملنا بيانات إجمالي الدخل الوطني [1].

الشكل 28: أثر المضاعف على الطلب الكلي



Source: Ibid: p722

و ينقسم مضاعف الإنفاق العام و مضاعف السياسة المالية بوجه عام إلى أربعة أنواع[2] :

[1] عمر صخري: مرجع سبق ذكره، ص58.
[2] Antonio Spilimbergo and others: Fiscal multipliers, international monetary fund, position not, 2009, p2 (www.imF.org/external/bups/FT/spn/2009/spn0911.pdF) reviewed on 22/12/2009.

مضاعف الأثر: $m = \frac{\Delta y(t)}{\Delta G(t)}$

المضاعف عند الأفق N: $m = \frac{\Delta y(t+n)}{\Delta G(t)}$

مضاعف الذروة: $m = max \frac{\Delta y(t+N)}{\Delta G(f)}$

المضاعف التراكمي: $m = \sum_{j=0}^{N} \frac{\Delta y(t+j)}{\Delta G(t+J)}$

الفرع الثاني: أساسيات حول مضاعف الإنفاق العام.

1- المضاعف الساكن و المضاعف الديناميكي:

في إطار اختلاف أنواع التحليل الاقتصادي بين تحليل ساكن و تحليل ديناميكي نجد نوعين من مضاعف الإنفاق العام[1] :

أ- **المضاعف الساكن:** يعرف بأنه التغير المباشر في حجم الناتج نتيجة تغير الإنفاق العام، و ذلك يعني أنه لا توجد فترة زمنية بين التغير في الإنفاق العام و التغير في حجم الناتج، و تظهر علاقة المضاعف الساكن كما يلي :

$m = \frac{1}{1-b+m}$.......(51) :⇐ حيث $\Delta Y = \frac{1}{1-b+m}(\Delta G)$......(50)

ب-**المضاعف الديناميكي:** ونعني به التغيير في حجم الناتج نتيجة التغيير في الإنفاق العام وذلك بشكل غير مباشر، بل أن ذلك يكون نتاج عملية تراكمية عبر الزمن، و بالتالي وجود فترة تأخير زمني تعتبر فجوة زمنية بين فترة التغير في الإنفاق العام و فترة التغيير الكامل في حجم الناتج.

و تظهر علاقة المضاعف الديناميكي:

$$\Delta G = \Delta y_1 \leftarrow t = 0$$
$$\Delta G.b = \Delta y_2 \leftarrow t = 1$$
$$\Delta G \cdot b^2 = (\Delta G \cdot b) \cdot bs\Delta y_3 \leftarrow t = 2$$
$$\vdots \qquad \vdots$$
$$\Delta G \cdot b^n = \Delta Y_{n+1} \leftarrow t = n$$

[1] DN Dwivedi : Macroeconomics: theory and policy ,2nd edition,tata McGraw hill edition, India, 2005,p88.

حيث :
$$\Delta y = \Delta y_1 + \Delta y_2 + \Delta y_3 + \cdots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots + \Delta y_{n+1}$$

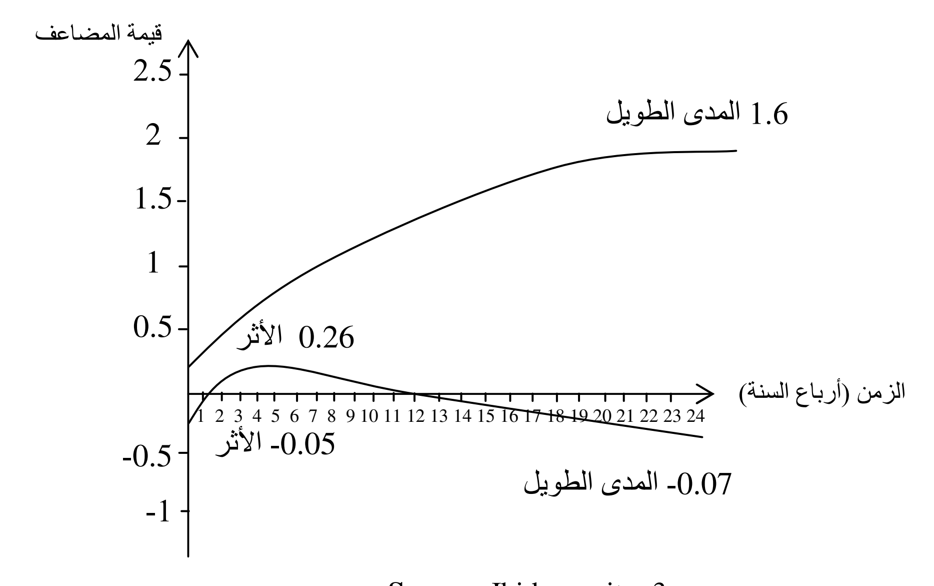
2- محددات مضاعف الإنفاق العام:

تتأثر قيمة مضاعف الإنفاق العام و طبيعته ومن ثم فعالية السياسة المالية عموما بعديد العوامل منها :

أ- درجة تفتح الاقتصاد:

يعتبر اقتصادا متفتحا كل اقتصاد يشكل فيه مجموع الصادات و الواردات ما يساوي أو يفوق 60%من إجمالي الناتج الحلي[1]، ويرتفع مضاعف الإنفاق العام في الدول ذات اقتصاد مغلق عنه في الدول ذات اقتصاد مفتوح ،حيث أنه و في دراسة شملت 45 دولة منها دول ذات اقتصاد مغلق ودول ذات اقتصاد مفتوح ،أشارت النتائج كما يوضحها الشكل -29- أن الدول ذات الاقتصاد المغلق قدر مضاعف الأثر لها ب 0,26 و وصل إلى ما قيمته 1,6 على المدى الطويل ،أما بالنسبة للدول ذا الاقصاد المفتوح فقد قدر مضاعف الأثر بـــــ 0,05- و على المدى الطويل قدر المضاعف بـــ0,07-، و هذه النتائج جاءت مطابقة للنظرة الكينزية والتي تشير إلى أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي في دول ذات اقتصاد مفتوح إلى انخفاض قيمة المضاعف بسبب زيادة حجم الواردات التي تعتبر تسربا للدخل أي تؤدي إلى خروج جزء من الدخل عن دائرة الطلب الكلي[2] .

الشكل 29: المضاعف التراكمي في ظل اقتصاد مغلق و اقتصاد مفتوح.



Source: Ibid: op-cit, p3.

[1] Ethan Ilzetzki and others: how big are fiscal multipliers? Centre for economic policy research, policy insight n°39, 2009, p3 (www.cepr.org/pubs/policyinsights/policyinsight39.pdF) reviewed on 13/9/2009.
[2] Ibid : P4 .

ب- **نوع نظام سعر الصرف المتبع:**

إن نظام سعر الصرف المتبع يؤثر بدرجة كبيرة على قيمة المضاعف، وذلك تبعا لما جاء به نموذج " منديل – فيلمينغ " و الذي سنتطرق له في المطلب الثاني ،إذ ترتفع قيمة مضاعف الإنفاق العام وفعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر صرف ثابت و تنخفض في ظل نظام سعر صرف مرن، وتعتبر تجربة الو.م.أ خير دليل على ذلك إذ أنه و قبل سنة 1980 لما كانت تتبع نظام سعر صرف ثابت ممثل في نظام «بريتون وودز» حيث كان سعر صرف الدولار بالنسبة للذهب ثابتا قدر مضاعف الأثر ب1,1 ومضاعف المدى الطويل 1,52 ،أما بعد سنة 1980 و انهيار نظام "بريتون وودز" وإتباع الو.م.أ نظام سعر صرف مرن، فقد قدر مضاعف الأثر ب0,32 و مضاعف المدى الطويل ب0,4 [1].

ج- التباطؤ في اتخاذ القرارات :

إن التباطؤ في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق و الإنتاج يكون مؤثرا على قيمة المضاعف كما يلي:

جــ-1- **التباطؤ في الإنفاق** : يتجلى التباطؤ في الإنفاق في الفترة الزمنية الفاصلة بين مقبوضات الفرد المستهلك لدخله و مدفوعا ته وهذا ما يؤدي إلى تأخر أثر المضاعف، و نفس الشيء ينطبق على برامج و خطط الإنفاق التي تقرها دولة ما لتحفيز الاقتصاد و تحقيق النمو الاقتصادي، إذ أنه هناك فترات تأخير زمني متعددة تتخلل عملية المضاعف ،ابتداء من إقرار هذه الخطط و البرامج ثم المصادقة عليها في البرلمان إضافة إلى الفترة اللازمة لإعداد خطة تنفيذ و توزيع قيمة البرنامج على مختلف أنواع الإنفاق العام، و هذا ما يؤدي إلى التأثير و الحد من قيمة المضاعف على المدى القصير.

جــ-2- التباطؤ في الإنتاج : إن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي كأثر ثانوي، و هدا ما يؤدي إلى انخفاض المخزون لدى المنتجين و هو ما يدفعهم إلى العمل على رفع الناتج للاستجابة إلى الطلب المتزايد و ذلك قد يتطلب توظيف عمال جدد و استخدام رأس مال أكثر، وهذا ما يستغرق فترة زمنية طويلة بفعل انخفاض مرونة العرض، أي أن استجابة العوامل الإضافية يكون بشكل متباطئ و هذا ما من شأنه التأخير في عملية المضاعف .

[1] Ibid : pp 4,5 .

د- الأسواق المالية : تؤثر الأسواق المالية على قيمة المضاعف و طبيعته في الحالات التالية [1]:

- درجة تطور الأسواق المالية :تؤثر درجة تطور الأسواق المالية على قيد السيولة لدى الأفراد ،إذ أن الأسواق المالية الناشئة لا تسمح بتخفيف الاستهلاك بحكم قلة كفاءتها و بالتالي انخفاض توجه الأفراد إلى الاستثمار فيها و هذا ما يرفع قيمة المضاعف .

- **مدى قدرة الحكومة على تمويل العجز الحكومي** : إذ أنه هناك دول لا تستطيع تمويل عجزها المالي إلا باللجوء إلى طرح سندات حكومية بالتدخل في السوق المالي و هذا ما يرفع من أسعار الفائدة و يحد من أثر المضاعف، كما أنه هناك دول تلجأ إلى تمويل عجزها عن طريق ادخاراتها المحلية و هو ما يساعد على رفع قيمة المضاعف .

هـــ- الإحلال بين عنصر العمل و عنصر رأس المال:

تتأثر قيمة المضاعف على المدى الطويل بشكل كبير بدرجة الإحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال وذلك يتعلق خاصة بالاستثمارات العامة، إذ أنه إذا لم يكن هناك إحلال بين عنصري الإنتاج : العمل و رأس المال فإن زيادة الاستثمارات العامة تؤدي إلى تراكم مخزون رأس المال على المدى الطويل، يقابله زيادة في حجم العمالة و بالتالي ارتفاع قيمة المضاعف بحكم أن ذلك يزيد من خلق دخول جديدة و عن طريق الإنفاق الاستهلاكي تستمر الزيادة في حجم الناتج، أما إذا كان هناك إحلال بين عنصر العمل و عنصر رأس المال باتجاه هذا الأخير، فإن أي ارتفاع في الاستثمارات العامة تؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال في المستقبل و زيادة حجم البطالة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أثر المضاعف على المدى الطويل .[2]

و- أثر الإحلال و أثر الثورة :

يقصد بأثر الثروة إحساس الأفراد والعائلات عند ارتفاع الإنفاق العام بأن دخولهم قد زادت وأن ثروتهم قد ارتفعت وهذا ما يزيد من توجههم إلى الاستهلاك، أما أثر الإحلال فيقصد به إحلال الأفراد العمل بالراحة عند ارتفاع قيمتها الحدية.

---

[1] Antonio Spilimbergo and others: op-cit,p4.

[2] Louis Corchon : The long-run Keynesian multiplier, economics bulletin, vol5,n° 416, 2003, pp1.2, (www.accessecon.com/pubs/EB/2003/volume5/EB-03E10001A.PDF) reviewed on 11/11/2009.

ويكمن أثر الإحلال و أثر الثروة على قيمة مضاعف الإنفاق العام من خلال حجم التكامل أو الإحلال بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص من جهة، وحجم التكامل أو الإحلال بين الاستهلاك العام و الراحة من جهة أخرى، حيث يكون مضاعف الإنفاق العام موجبا و يفوق الواحد إذا كان هناك تكامل بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص ويكون هناك إحلال بين الاستهلاك العام والراحة، حيث أنه عن طريق أثر الثروة يرتفع مضاعف الإنفاق العام.[1]

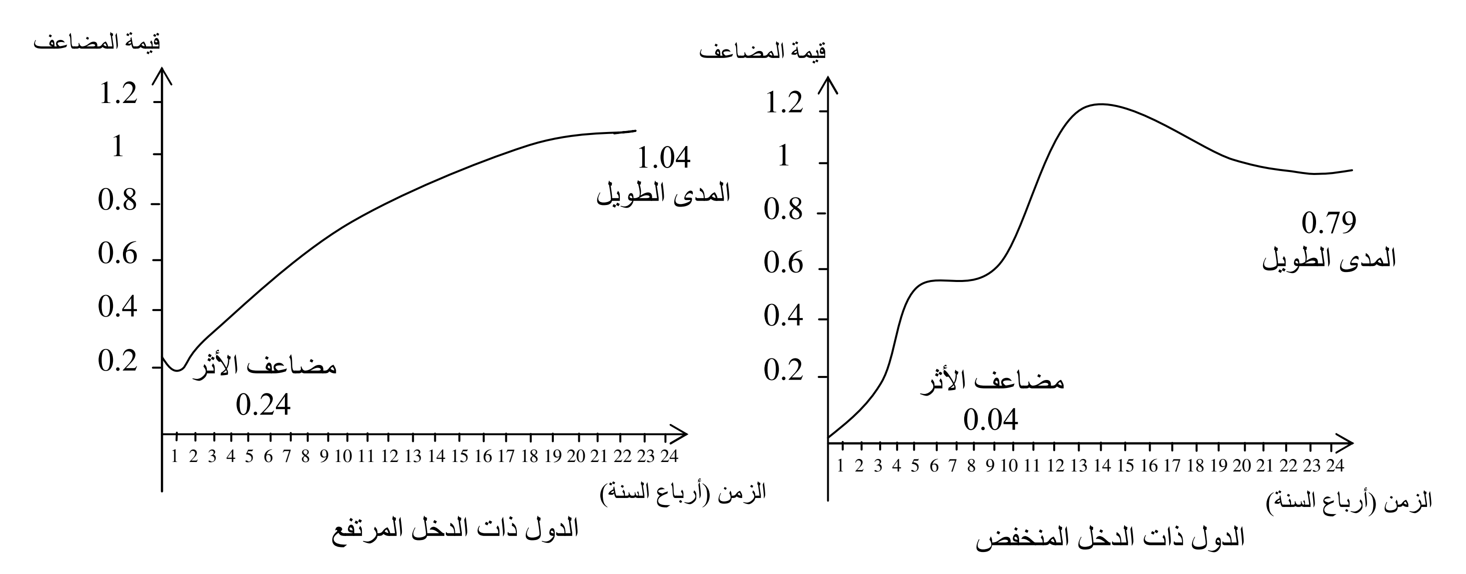
ويكون المضاعف سالبا إذا كان هناك إحلال بين الاستهلاك الخاص و الاستهلاك العام، ووجود تكامل بين الاستهلاك العام و الراحة ، حيث أنه إذا ارتفع الإنفاق العام تكون هناك إزاحة لاستهلاك القطاع الخاص إضافة إلى انخفاض رغبة الأفراد في العمل و توجههم إلى الراحة ، وبهذا الشكل يفوق أثر الإحلال أثر الثروة و يكون بذلك مضاعف الإنفاق العام سالبا.[2]

ي- درجة تقدم الاقتصاد – مستوى الدخل- :

ترتفع قيمة مضاعف الإنفاق العام في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع، و تنخفض في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، إذ أثبتت دراسة أجريت على 45 دولة منها 20 دولة ذات دخل مرتفع و 25 دولة نامية ذات دخل منخفض خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 2007 أن مضاعف الأثر في الدول مرتفعة الدخل بـــ 0.25 وعلى المدى الطويل قدر بـــ 1.04 ، أما بالنسبة للدول منخفضة الدخل فقد قدر مضاعف الأثر بـــ 0.04 وعلى المدى الطويل قدر بـــ 0.79 .[3]

[1] Juha Tervala : the fiscal multiplier : positive or negative ? Aboa centre for economies, discussion paper n°54 , 2009, pp 2.5 (www.ace-economics.Fi/kurat/dp54.pdf) reviewed on 9/12/2009.
[2] Ibid, p2.
[3] Ethan Ihzetzki and others : op-cit, p2.

الشكل 30: المضاعف التراكمي لارتفاع الاستهلاك العام.



Source: Ethan Ilzeteki and others: op-cit, p2**.**

الفرع الثالث: التفاعل بين المضاعف و المعجل.

إن آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل تعود إلى الاقتصادي "بول سامويلسون" وذلك في مقال له سنة 1939 بعنوان « التفاعل بين تحليل المضاعف ومبدأ المسارع»[1] ، حيث عمل سامويلسون على الربط بين مفهوم المضاعف الجديد آنذاك نتيجة التحليل الكينزي مع المفهوم القديم للمعجل ، فحسب ما جاء به كينز فإن التغير في الإنفاق المستقل يؤدي إلى تغير المستوى التوازني للدخل، أما مبدأ المعجل فيشير إلى أن الاستثمار المشتق هو نتيجة التغير في الاستهلاك الناتج بدوره عن تغير في الدخل[2]، وبالتالي فإنه وحسب "سامويلسون" فإن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى العديد من التقلبات في النشاط الاقتصادي.

[1] T.R-Jain, A.S.Sandhu : Macroeconomics, vimla kumara publications, India, 1973, p372.

[2] Frank westerhoff : Samuelson's multiplier-accelerator model revisited, applied economics letters, vol13,issue2,2006,p89,(http://nts4.oec.uni-osnabrueck.de/auwi/Westerhoff/P26_AEL_FW.pdf) reviewed on 12/1/2010.

1- آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل :

تفسر آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل من خلال ما يلي [1]:

$$Y = C + I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots.(52)$$

حيث: $C = by$: الاستهلاك هو عبارة عن نسبة من الدخل حسب المفهوم الكينزي.

$I = I_A + I_d = I_A + dy \Longrightarrow$ الاستثمار الكلي = (الاستثمار المستقل+ الاستثمار المشتق).

I_A : الاستثمار المستقل.

$I_d = dy$: (الاستثمار المشتق) (d: الميل الحدي للاستثمار)

ومنه من المعادلة (52) نجد :

$$Y = by + I_A + dy \Rightarrow y - by - dy = I_A \ldots\ldots\ldots.(53)$$

$$\Rightarrow y(1 - b - d) = I_A \Rightarrow y = \frac{I_A}{(1 - b - d)} \ldots\ldots\ldots\ldots.(54)$$

حيث تشير المعادلة (54) إلى قيمة الدخل الإجمالي ويساوي :

$$y = \frac{\text{الاستثمار المستقل}}{1 - MPC - MPI} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(55)$$

فإذا زاد الاستثمار المستقل بـــ ΔI سواء من طرف القطاع الخاص أو نتيجة لارتفاع الإنفاق العام فإن حجم الدخل التوازني الجديد هو :

$$\acute{y} = C + I_A + I_d + \Delta I_A \Rightarrow \acute{y} = b\acute{y} + I_A + d\acute{y} + \Delta I_A \ldots\ldots\ldots.(56)$$

$$\Rightarrow \acute{y} - b\acute{y} - d\acute{y} = I_A + \Delta I_A \Rightarrow \acute{y}(1 - b - d) = I_A + \Delta I_A \ldots\ldots\ldots.(57)$$

$$\Rightarrow \acute{y} = \frac{I_A + \Delta I_A}{1 - b - d} \ldots\ldots.(58)$$

ويكون الارتفاع في الدخل نتيجة الارتفاع في الاستثمار المستقل نتيجة الإنفاق العام المتزايد كما يلي:

[1] T.R. Jain, A.S.Sandhu : op-cit, p373.

$$\acute{y} - y = \frac{I_A + \Delta I_A}{1-b-d} - \frac{I_A}{1-b-d} \Rightarrow \Delta y = \frac{I_A + \Delta I_A - I_A}{1-b-d} \dots\dots\dots (59)$$

$$\Rightarrow \Delta y = \frac{1}{1-b-d} . \Delta I_A \dots\dots\dots\dots\dots (60)$$

$$\Delta y = k . \Delta I_A \dots\dots\dots (61)$$

وتشير العلاقة $k = \frac{1}{1-b-d}$ إلى قيمة المضاعف الإجمالي الناتج عن آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل التي تأخذ الشكل التالي :

$$\Delta I_A \rightarrow (\text{مضاعف}) \rightarrow \Delta y \rightarrow \Delta C \rightarrow (\text{معجل}) \rightarrow \Delta I_d \rightarrow (\text{مضاعف}) \rightarrow \Delta y \rightarrow \Delta C \rightarrow (\text{معجل})$$
$$\rightarrow \Delta I_{\mathrm{d}} \rightarrow (\text{مضاعف}) \rightarrow \Delta \mathrm{y} \rightarrow \Delta \mathrm{C} \rightarrow (\text{معجل}) \rightarrow \Delta I_{\mathrm{J}}$$

2- التفاعل بين المضاعف و المعجل و الدورات التجارية:

ساهم نموذج «المضاعف – المعجل » لساموبلسون في بروز نظريات الدورات التجارية الحديثة حيث أشار ساموبلسون إلى أنه توجد 4 أنواع للدورات التجارية في الإقتصاد نتيجة تقلبات الدخل، وذلك يكون تبعا لقيم كل من الميل الحدي للإستثمار، و تتمثل هذه الحالات الأربعة للدورات التجارة كما يلي [1] :

أ- التوازن المستقر الجديد :

في هذه الحالة يشير ساموبلسون إلى أن الدخل يكون تابعا فقط لأثر المضاعف، وهذ ما يؤدي إلى انتقال الدخل إلى مستوى توازني جديد، وإذا لم يستمر تزايد الإنفاق العام المؤدي إلى تزايد في الاستثمار المستقل فإن الدخل يعاود الانخفاض إلى مستواه التوازني السابق.

ب- الدورات الخامدة :

في هذه الحالة فإن الدخل يتقلب من خلال سلسلة دورات صغيرة حتى تختفي تماما، حيث يكون مستوى الدخل مرتفعا في الدورات الأولى ثم يبدأ ارتفاعه في الانخفاض حتى يستقر تماما عند مستواه السابق.

[1] Ibid : pp376, 377.

جـ- الدورات غير الخامدة:

في هذه الحالة فإن الدخل يتقلب من خلال سلسلة دورات بموجات واسعة في المراحل الأخيرة من تقلبات الدخل.

د- **النمو المنفجر:**

حيث أنه وفي هذه الحالة ونتيجة لارتفاع قيم كل من الميل الحدي للاستهلاك وقيمة المضاعف الناتج عن آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل، فإن الدخل يرتفع بشكل متزايد وكبير.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا كيف أن التفاعل بين المضاعف و المعجل يولد دورات تجارية في الاقتصاد.

3- حدود التفاعل بين المضاعف و المعجل:

هناك حدود لآلية التفاعل بين المضاعف و المعجل و ذلك راجع إلى أن استمرار الارتفاع في الدخل و الاستثمار له حدود من جهتين:

أ- إن ارتفاع معدل نمو الاستهلاك ينخفض مع مرور الوقت وذلك بسبب الميل الحدي للادخار والضرائب التي تعتبر في مجملها تسربات تخرج عن دائرة الطلب الكلي وهذا ما يؤدي إلى استقرار الاستهلاك و بالتالي انعدام حافز من حوافز زيادة الاستثمار.

ب-إن الارتفاع الأولي في الاستثمار يؤدي إلى إلغاء نفسه : لأن نمو مخزون رأس المال مع مرور الوقت يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال بشكل يجعل من أي زيادة في الاستثمار غير مربحة وهذا ما يحد من استمرار التفاعل بين المضاعف و المعجل .

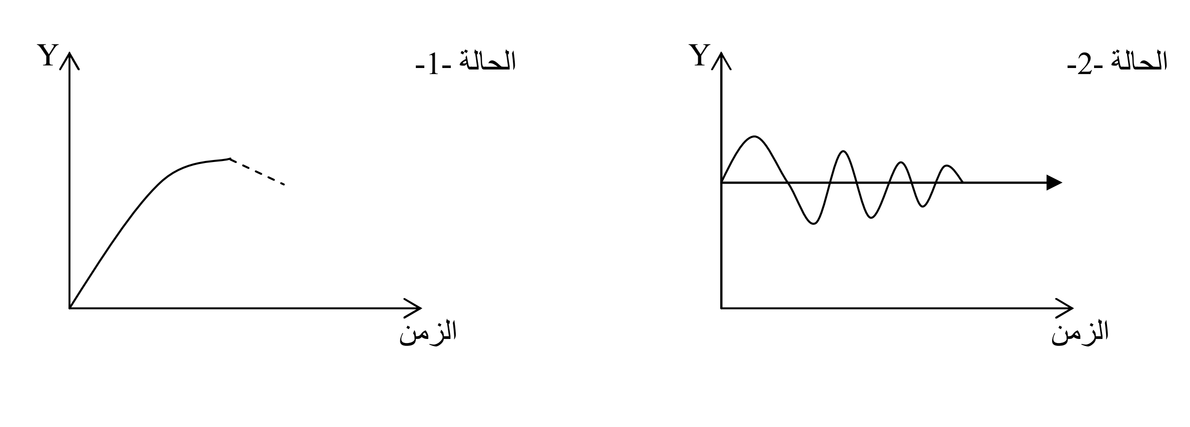
4- أهمية التفاعل بين المضاعف و المعجل :

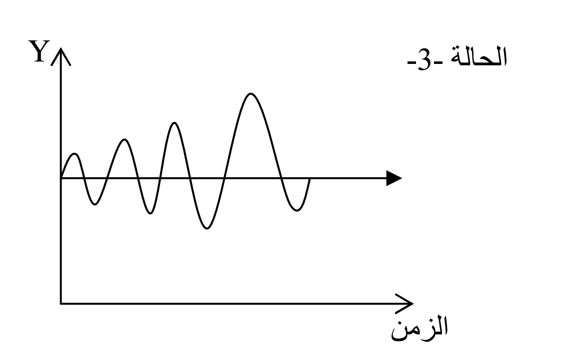
إن آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل لها أهمية كبيرة من عدة نواحي:

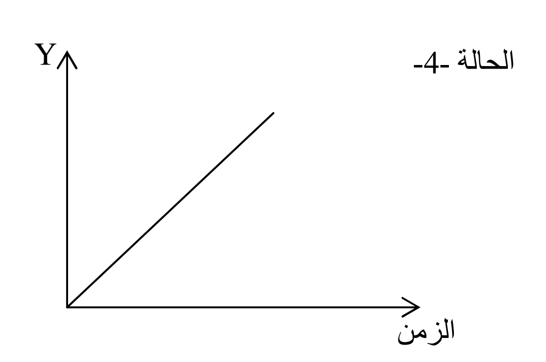
- تبرز آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل التغير الحقيقي و الإجمالي في الدخل بشكل تراكمي على عكس لو نظر لزيادة الدخل على أنها نتيجة أثر المضاعف فقط.
- تسمح آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل بتفسير ظاهرة الدورات التجارية في الاقتصاد والتي كما أشار إليه ساموليلسون تختلف تبعا لقيم الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للاستثمار.

- تعطي آلية التفاعل بين المضاعف و المعجل صورة دقيقة عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال نفقاتها العامة التي تساهم في زيادة الدخل سواء كانت في شكل استهلاك عام أو استثمار عام.

الشكل 31: الحالات الأربعة للدورات التجارية حسب ساموبلسون







Source: Ibid: p377.

الفرع الرابع: أثر الإزاحة.

تصطدم فعالية السياسة المالية عموما وسياسة الإنفاق العام بالخصوص في التأثير الإيجابي على حجم الناتج بالآثار السلبية التي تنتج عن ذلك التوسع المالي، و التي قد تفوق أحيانا الأثر الإيجابي لها على حجم الناتج و الدخل في الاقتصاد، ويعتبر أثر الإزاحة الجانب الأهم الذي يرتكز عليه معارضو السياسة المالية التوسعية في شكل زيادة للإنفاق العام، حيث أنه يتعلق بنشاط القطاع الخاص الذي يعتبر أساس النشاط الاقتصادي في كل دولة .

1- مفهوم أثر الإزاحة :

يقصد بأثر الإزاحة إبعاد و إقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، و الفكرة الرئيسية التي تفسر هذا التعريف هو مشكلة ندرة الموارد، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة [1].

وحسب النظرة الكينزية فإن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد تؤدي إلى الحد من البطالة و جعل المستهلكين يحسون بارتفاع دخولهم، وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم ينخفض الاستثمار مشكلا ما يسمى بـ"أثر الإزاحة"، فإذا مول هذا الإنفاق عن طريق الضرائب فإن الارتفاع في معدلات الفائدة سيكون منخفضا تماما كالارتفاع القليل في حجم الناتج ، أما إذا قوبل هذا الإنفاق بزيادة في عرض النقود فذلك لن يؤدي إلى أي تغير في معدلات الفائدة ، أما إذا مول الإنفاق عن طريق الدين العام بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى بروز نوعين من أثر الإزاحة[2]:

- **أثر الإزاحة الحقيقي:** إذ أنه نتيجة لرفع الإنفاق العام عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و انخفاض الاستثمار الخاص الحقيقي .
- **أثر الإزاحة المالي:** نتيجة للجوء إلى الاقتراض بسندات حكومية لتمويل الإنفاق العام، فإن عرض السندات الحكومية في السوق المالي يزداد ويرتفع معها معدلات الفائدة بشكل يزيح القطاع الخاص من السوق المالي، إذ أنه وتبعا لنظرية تفضيل السيولة فإن زيادة عرض السندات الحكومية مع ثبات المخزون النقدي يدفع بالأفراد إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة لحيازة السندات الحكومية غير السائلة،وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارالخاص سواء في السوق المالي أو في القطاع الحقيقي.

لكن فرضية التكافؤ التي جاء بها ريكاردو من قبل وأعيد إحياؤها من طرف عديد الاقتصاديين في الفكر الاقتصادي الحديث تختلف عن ما جاء به التحليل الكينزي، إذ تؤكد على أن التوسع في الإنفاق العام بطرح سندات حكومية –أي زيادة عرض الأصول المالية–المؤدي إلى العجز الحكومي ليس له أي أثر على النشاط الاقتصادي ولا على معدلات الفائدة، وذلك لافتراضها رشادة المستهلكين الذين يتوقعون ارتفاعا في الضرائب مستقبلا ومن ثم لا يزيدون من استهلاكهم وإنما يتوجهون إلى السوق المالي قصد تعظيم ثرواتهم – زيادة الطلب على الأصول المالية–، وهو ما من شأنه إعادة التوازن بين العرض والطلب على الأصول المالية ومن ثم لا تتغير معدلات الفائدة.

[1] Leanne Ussher: do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature, new school for social research , working paper n°3, 1998, p3, (www.qc-econ-bba.org/RePEc/pdf/0005.pdf) reviewed on 12/11/2009.
[2] Ibid: p4.

2- دراسات تجريبية حول أثر الإزاحة:

يشير نموذج الدورات التجارية الحقيقية إلى أن ارتفاع الإنفاق العام لا أثر له على الاستهلاك الخاص بل يؤدي إلى انخفاضه وهو في ذلك يستند إلى فرضية التكافؤ لريكاردو، لكنه يؤكد على أن ذلك الارتفاع في الإنفاق العام يكون له أثر إيجابي على الاستثمار الخاص، حيث أنه يؤدي في بادئ الأمر إلى ارتفاع حجم العمالة وبالتالي ارتفاع في الاستثمار، وذلك يكون بشكل خاص إذ كان هناك تكامل بين عنصر العمل وعنصر رأس المال.

في حين أن نموذج "$IS - LM$" الذي يحمل التصورات الكينزية، فهو يؤكد على أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص، لكن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص وبالتالي بروز أثر الإزاحة[1] .

ويدخل تأثر معدلات الفائدة نتيجة تغير في الإنفاق العام ضمن الأثر الديناميكي لسياسة الإنفاق العام،وأكد "بارو" (1984) في دراسة أجراها على الو.م.أ إلى أن الارتفاع العابر في الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية [2]، ويرى أن أوقات الحرب خير مثال على ذلك إذ أن التغير في معدلات التضخم يفوق التغير في معدلات الفائدة الاسمية ، وذلك عكس ما جاء به النيوكلاسيك من أن الارتفاع الدائم في الإنفاق العام ليس له أي أثر على معدلات الفائدة الحقيقية، وأن الارتفاع العابر هو الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية [3] .

وفي إطار دراسة مدى تأثير الإنفاق العام على القطاع الخاص سواء الاستهلاك أو الاستثمار،أجريت عدة دراسات نظرية وتجريبية اختلفت نتائجها وذلك كما يوضحه الجدول (15).

وفي دراسة شملت 145 دولة خلال الفترة من 1960إلى 2007، لوحظ أن الاستهلاك الحقيقي الخاص للفرد نمى بمعدل سنوي قدر بـــ 1.34%، في حين معدل الاستثمار الخاص للفرد نمى بـــ0.72%، أما معدل نمو الفرد من الإنفاق الحكومي فقد شهد معدل نمو سالب قدر بـــ0.02- وهذا يعني أن الإنفاق العام على علاقة عكسية مع كل من الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص، وبالتالي فإن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض في كل من الاستهلاك و الاستثمار الخاص، وذلك بخلاف ما قد جاء به كل من نموذج الدورات التجارية الحقيقية و نموذج "$IS - LM$".

---

[1] Davide Furceri, Ricardo Sousa : The impact of government spending on the private sector: crowding-out versus crowding in effects, economic policy research unit, working paper n°6,2009, p2,(www3.eeg.uminho.pt/economia/nipe/docs/2009/NIPE_WP_6_2009.pdf), reviewed on 15/1/2010.

[2] Gregory Mankiw : government purchases and real interest rates, journal of political economy, vol95,n°2,April1987,p407,(www.economics.Harvard.edu/files/faculty/40_government_purchases.pdf) reviewed on 23/11/2009.

[3] Ibid : p417.

الجدول 15 : الدراسات التجريبية حول أثر الإزاحة (أثر ارتفاع الإنفاق العام)

صاحب الدراسة (السنة)	منهجية الدراسة	البلد المعني بالدراسة	الأثر على الاستهلاك الخاص	الأثر على الاستثمار الخاص
Afonso and Sousa (2009)	Var	الو.م.أ، بريطانيا وإيطاليا	غير مؤثر	سلبي
Bian and Girard (2005)	Var	فرنسا	إيجابي	إيجابي
Blanchard and Perotti (2002)	Var	الو.م.أ	إيجابي	إيجابي
Afonso and Sousa (2009)	Var	البرتغال	سلبي	سلبي
Burnside et al (2004)	Var	الو.م.ا	غير مؤثر	إيجابي
Edelberget al (1999)	Var	الو.م.أ	سلبي	إيجابي
Perotti (2004)	Var	أستراليا، كندا، ألمانيا و بريطانيا	إيجابي	غير مؤثر
Fatas and Mihov (2001)	Var	الو.م.أ	إيجابي	غير مؤثر
Giordano et al (2007)	Var	إيطاليا	إيجابي	إيجابي
Mounford and uhlig (2004)	Var	الو.م.أ	غير مؤثر	سلبي
Ramey and Shapiro (1998)	Var	الو.م.أ	سلبي	–
Aschauer (1989)	سلاسل زمنية	الو.م.أ	–	إيجابي
Barro (1991)	Var	الدول المتقدمة وا النامية	–	سلبي

Source : Davide furceri, Ricardo Sousa : op-vit, p17.

وضمن نتائج تلك الدراسة فقد وجد أن ارتفاع الإنفاق العام بـــ 1% يؤدي على المدى القصير إلى انخفاض الاستهلاك الخاص بـــ1.2% و الاستثمار الخاص بـــ0.6% ، ويستمر ذلك الانخفاض على المدى الطويل ليصل إلى 1.9% بالنسبة للاستهلاك الخاص، و1.8% بالنسبة للاستثمار الخاص[1].

ومن خلال الدراسة السابقة و الدراسات الواردة في الجدول -15- فإن أثر الإنفاق العام على كل من الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص يختلف من منطقة لأخرى، لكنه لا يتعلق بتاتا بالدورة الاقتصادية التي يتواجد فيها الاقتصاد، كما أن أثر الإزاحة قد يتأثر أيضا بالظروف السياسية وحتى وضعية مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي قد تساهم في إزاحة القطاع الخاص عن النشاط الاقتصادي في حال ارتفاع الإنفاق العام[2].

[1] Davide furceri, Ricardo Sousa: op-cit, pp12, 13.
[2] Ibid: p13.

المطلب الثاني : مضاعف الإنفاق العام في ظل اقتصاد مفتوح.

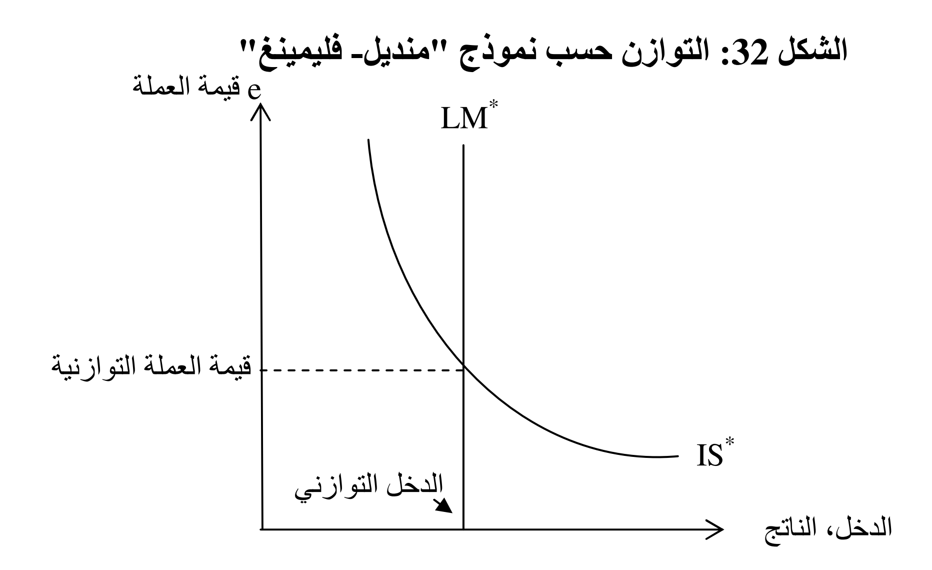
إن تزايد الاهتمام بالسياسة المالية و أدواتها ومن خلال ذلك الاهتمام بطبيعة مضاعف الإنفاق العام،أدى إلى التركيز على نموذج "$IS - LM$ " كنموذج قاعدي على مستوى الاقتصاد الكلي لدراسة أثر أدوات السياسة المالية من خلال آلية المضاعف ، وبرزت عدة تطورات في هذا النموذج بشكل جعلته يعكس الواقع الاقتصادي أهمها نموذج "منديل – فليمينغ" الذي يعتبر الشكل المطور لنموذج "$IS - LM$".

الفرع الأول : مضاعف الإنفاق العام في ظل نموذج "منديل – فليمينغ" .

يعتبر نموذج "منديل–فليمينغ" نتيجة لأبحاث كل من الاقتصادي "روبرت منديل*" و الإقتصادي "ماركوس فليمينيغ" سنة 1962 ، وهو نموذج مطور لنموذج "$IS - LM$ " الذي يعتبر نموذجا خاصا باقتصاد مغلق لا توجد فيه حركة سلع وخدمات ولا حركة رؤوس أموال، وطور هذ النموذج من طرف "منديل" و "فليمينغ" بافتراض حرية حركة رؤوس الأموال ومن ثم أثر تقلبات قيمة العملة على تحديد الدخل التوازني.

و يأخذ نموذج "منديل–فليمينغ" سعر الفائدة الدولي كأساس لحركة رؤوس الأموال بين الدول، ومن ثم فإن سعر الفائدة المحلي يؤثر على قيمة العملة من خلال وضعيته مقارنة مع سعر الفائدة الدولي.

الشكل 32: التوازن حسب نموذج "منديل- فليمينغ"



Source: Gregory Mankiw : op-cit, p375

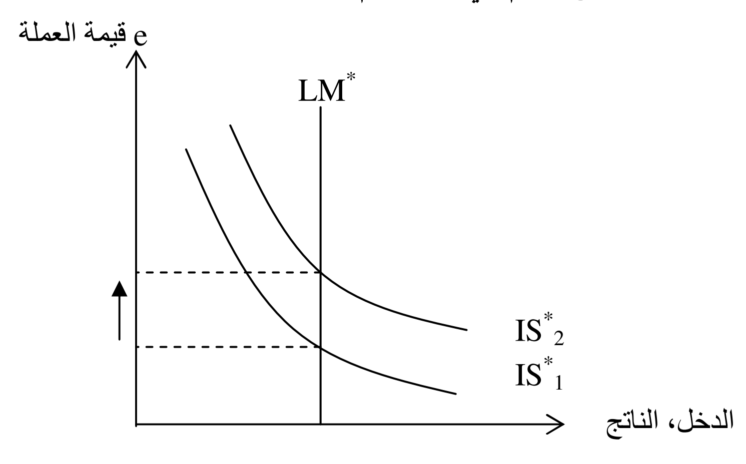
* اقتصادي كندي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1999.

1- أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل نظام سعر صرف مرن:

إن أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل اقتصاد صغير مفتوح يختلف عنه في ظل اقتصاد مغلق كما رأينا من قبل في نموذج "$IS-LM$"،إذ رأينا أن التوسع في الإنفاق العام يرفع من الدخل، لكن في ظل نموذج صغير مفتوح ونظام سعر صرف مرن، فإن التوسع في الإنفاق العام ليس له أي أثر على الدخل، أي أن مضاعف الإنفاق العام تكون قيمته شبه منعدمة وذلك راجع إلى سببين رئيسيين[1]:

- وجود أثر إزاحة ناتج عن ارتفاع سعر الفائدة المحلي وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص .
- الارتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى ارتفاع في حجم الدخل بشكل أولي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلية بحكم زيادة الطلب على النقود، حيث تكون هذه الزيادة أعلى من سعر الفائدة الدولي، وهو ما يدفع إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية بشكل يرفع من قيمتها وهو ما يؤثر سلبا على الصادرات التي ترتفع قيمتها في نظر الخارج، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في حجم الصادرات يقابله انخفاض في الدخل يوازي ذلك الارتفاع فيه في بادئ الأمر عند زيادة الأنفاق العام بفعل آلية المضاعف، وبالتالي فإنه في ظل نظام سعر صرف مرن، فإن التوسع في الإنفاق العام لا أثر له على حجم الناتج أو الدخل.

الشكل 33: أثر زيادة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مرن



Source: Gregory Mankiw: op-cit, p377

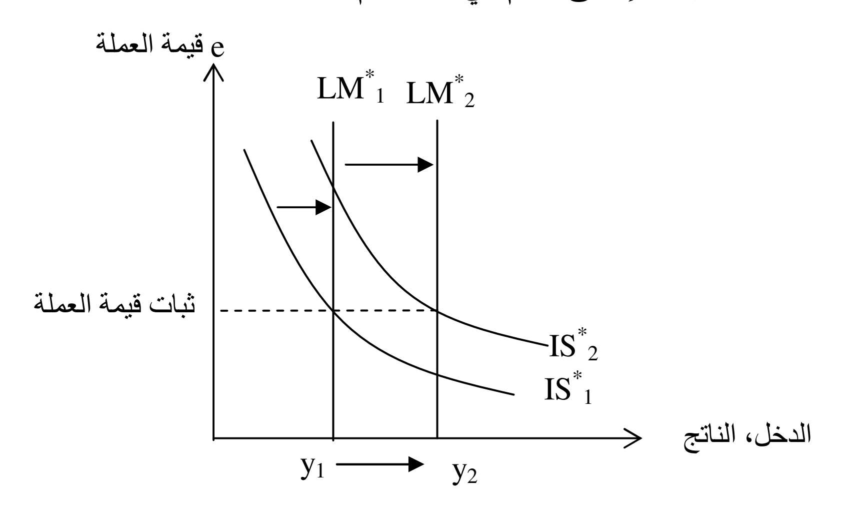
[1] Michael Burada, Charles wyploz: Macroéconomie, une perspective européenne, 3 ème édition , de Boeck édition, 2003, p283.

2- أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل نظام سعر صرف ثابت :

إن زيادة الإنفاق العام في ظل نظام صرف ثابت يؤدي في بادئ الأمر إلى انتقال منحنى (IS^*) إلى اليمين وبالتالي زيادة حجم الناتج أو الدخل، ولكن ذلك يقابل بارتفاع في قيمة العملة بسبب ارتفاع سعر الفائدة المحلي عن سعر الفائدة الدولي، لكن وبسبب إتباع نظام سعر صرف ثابت فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يدفع بالبنك المركزي إلى التدخل في سوق الصرف عن طريق احتياطاته من العملة المحلية والأجنبية ، وذلك بزيادة عرض العملة المحلية وطلب العملة الأجنبية قصد الحفاظ على قيمة العملة ثابتة،وهذا ما يؤدي كما يبينه الشكل -34- إلى انزياح منحنى (lM^*) إلى اليمين وهذا ما يساهم في النهاية في زيادة الدخل أو الناتج.

وخلاصة لما جاء به نموذج "منديل-فليمينغ" فإن سياسة الإنفاق العام التوسعية تكون أكثر فعالية في ظل نظام سعر صرف ثابت أكثر منها في ظل نظام سعر صرف مرن.

الشكل 34: أثر زيادة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت

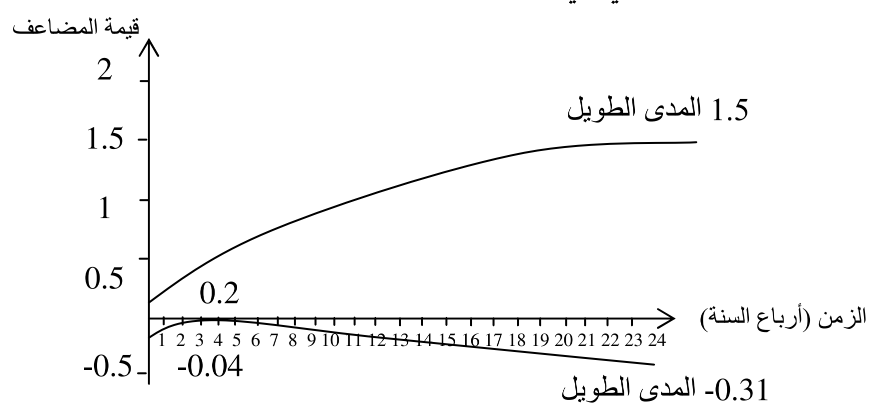


Source: Ibid: p384.

3- شواهد دولية حول مضاعف الإنفاق العام في ظل نموذج "منديل-فليمينغ" :

في دراسة جاءت حول تحديد قيمة مضاعف الإنفاق العام وكاختبار لما جاء به نموذج"منديل-فلمينغ" من أن سياسة الإنفاق العام تكون أكثر فعالية في التأثير على حجم الناتج في ظل نظام سعر صرف ثابت، اختيرت عينة من 45 دولة منها من تتبع نظام سعر صرف مرن ومنها من تتبع نظام سعر صرف مرن موجه، حيث وكما يوضحه الشكل -35- فإنه وبالنسبة للدول التي تتبع نظام سعر صرف مرن موجه ، فإن قيمة مضاعف الإنفاق العام قدرت في بداية الربع الأول من السنة الأولى بـــ0.2، أما على المدى الطويل فقد وصلت إلى 1.5 ، أما بالنسبة للدول التي تتبع نظام سعر صرف مرن، فإن قيمة مضاعف الإنفاق العام قدرت في بداية الربع من السنة الأولى بـــ0.04- ، أما على المدى الطويل فقد قدر

الشكل 35: المضاعف التراكمي في ظل أنظمة الصرف المرنة و المرنة الموجهة.



Source: Ethan Ilzetzki and others: op-cit, p4.

بـــ0.31− ، وذلك بالأساس راجع إلى أنه في ظل نظام سعر الصرف المرن الموجه ، يمكن أن تتدخل السياسة النقدية للحد من ارتفاع قيمة العملة التي تؤثر بشكل سلبي على الصادرات ومن ثم على حجم الناتج.

الفرع الثاني: شواهد دولية حول مضاعف الإنفاق العام.

في سنة 2008 وبداية 2009 أعلنت دول عديدة في مختلف أنحاء العالم عن تنفيذ برامج وخطط إنفاق عام قصد تحفيز الاقتصاد و تحقيق الانتعاش الاقتصادي نتيجة مخلفات الأزمة المالية العالمية التي بدأت أواخر 2007 في الو.م.أ وتحولت إلى أزمة اقتصادية شملت تقريبا معظم دول العالم ، وكان أهمها و أكبرها قيمة "برنامج إعادة الاستثمار و الإنعاش الأمريكي" الذي أقر في سنة 2009 بقيمة 787 مليار دولار، وكذلك "مخطط الإنعاش الاقتصادي الأوروبي" الذي أعلنته دول الإتحاد الأوروبي سنة 2009.

وقد اختلفت تقديرات واتجاهات مضاعف الإنفاق العام بالخصوص حول هذين البرنامجين الضخمين، باختلاف نماذج الاقتصاد الكلي المستعملة في ذلك و التي تعكس بشكل كبير اختلاف الافتراضات التي ينطلق منها كل نموذج و أهم هذه النماذج ما تعلق منها بـــ "الكينزيين" و"الكينزيين الجدد" الذين عملوا على تصحيح ما يرونه غير واقعي في التحليل الكينزي.

1- برنامج إعادة الاستثمار و الإنعاش الأمريكي :

جاء هذا البرنامج بقيمة 787 مليار دولار بالخصوص لإعادة تحفير الاقتصاد الأمريكي وخلق وظائف قصد الحد من انتشار البطالة بعد تداعيات أزمة الر هن العقاري من إفلاس للبنوك و المؤسسات المالية و العاملة في الاقتصاد الحقيقي.

وفي إطار دراسة أثر هذا البرنامج على النمو الاقتصادي في الو.م.أ وحجم التوظيف هناك نموذجين رئيسيين:

أ- النموذج الكينزي :"رومر-بيرنستاين" (2009)

قام كل من "كريستينا رومر" و "جارد بيرنستاين" سنة 2009 بإعداد نموذج حول قيمة مضاعف الإنفاق العام لبرنامج إعادة الاستثمار و الإنعاش الأمريكي، بناءا على نموذجين للاقتصاد الكلي الكمي لكل من مجلس الاحتياطي الفدرالي ومؤسسة استشراف خاصة، وهو نموذج كينزي يفترض ثبات الأسعار والأجور الاسمية ولا يأخذ بعين الاعتبار مراعاة المستهلكين و المنتجين على حد سواء لتطورات الأوضاع المالية المستقبلية نتيجة هذا التوسع في الإنفاق ، وكذلك يفترض فيه ثبات معدلات الفائدة بتدخل الاحتياطي الفدرالي إلى إبقائها ثابتة[1].

ب- النموذج النيوكينزي :"سميتس-ووترز" (2003)

يعتبر هذا النموذج امتداد للتحليل النيوكينزي الذي ظهر مع مدرسة التوقعات الرشيدة ، حيث يفترض فيه على خلاف النموذج الكينزي رشادة المستهلكين و المنتجين في اتخاذ قراراتهم سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية ، و بالتالي فهو يعطي لتوقعات الأفراد وتغير تصرفاتهم على المستوى الجزئي أهمية كبيرة في تحديد فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام [2] بحكم أن ذلك يعطي فهما حقيقيا لأثر هذه السياسة ومن ثم تكون الاستجابة وفق ذلك الأثر.

جـ- تقديرات المضاعف :

يفترض نموذج "رومر-بيرنستاين" أن معدلات الفائدة تبقى ثابتة و قريبة من مستويات الصفر، وأن فترة التأخير الزمني لا تتعدى ربعا واحدا من السنة[3]، أما نموذج "سميتس-ووترز" فيفترض أن الفدرالي الأمريكي لن يتأخر للتدخل في تعديل معدلات الفائدة استجابة للارتفاع في الإنفاق العام وذلك برفعها [4]

---

[1] John Cogan and others : New Keynesian versus old Keynesian government spending multipliers, European central bank, working paper n°1090, 2009, p7.
(www.ecb.int/pub/pdf/scpwps/ecbwp1090.pdf) reviewed on 13/12/2009.

[2] Ibid : pp9,10.

[3] Christina Romer, Jared Bernestein : the job impact of the American recovery and reinvestment plan,p12,(http://otrans.3cdn.net/ee40602f9a7d8172b8_ozm6bt5oi.pdf) ,reviewed on 14/1/2010.

[4] John Cogan and others : op-cit, p10

وتظهر تقديرات مضاعف الإنفاق العام حسب هذه الافتراضات إذا كان معدلات الفائدة ثابتة خلال سنتي 2009 و 2010 كما يلي:

الجدول 16: مضاعف الإنفاق العام عند معدلات فائدة ثابتة خلال سنتي 2009 و 2010.

2012(Q_4)	2011(Q_4)	2010(Q_4)	2009(Q_4)	2009 (Q_1)	
1.55	1.57	1.57	1.44	1.05	"رومر–بيرنستاين"
0.40	0.44	0.61	0.89	1.03	"سميتس–ووترز"

Source: Ibid: p12.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه اختلاف تقديرات النموذجين بشكل واضح : فنموذج"رومر–بيرنستاين" يشير إلى أن ارتفاع الإنفاق العام يزيد من الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم بشكل أكبر في حجم الناتج، في حين أن نموذج "سميتس–ووترز" يرى ارتفاعا أقل في حجم الناتج ، وذلك انطلاقا من افتراضه لعدم استجابة الأفراد و المنتجين للزيادة في الإنفاق العام بسبب توقعهم لارتفاع الضرائب في المستقبل.

لكن في الواقع فإن بقاء معدلات الفائدة ثابتة و عند مستوى مقارب للصفر يزيد من احتمال بروز ضغوط تضخمية، وهذا ما يدفع إلى تدخل الفدرالي الأمريكي لرفع معدلات الفائدة ، وبافتراض أنه في هذه الحالة يكون رفع معدلات الفائدة في بداية سنة 2010 فعليه تكون تقديرات مضاعف الإنفاق العام كما يلي:

الجدول 17: مضاعف الإنفاق العام عند معدل ثابت خلال سنة 2009 فقط.

2012(Q_4)	2011(Q_4)	2010(Q_4)	2009(Q_4)	2009 (Q_1)	
1.55	1.57	1.57	1.44	1.05	"رومر–بيرنستاين"
0.40	0.41	0.48	0.67	0.96	"سميتس–ووترز"

Source: Ibid: p13.

ونلاحظ من الجدول السابق كيف أن قصر المدة التي يستغرقها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في رفع معدلات الفائدة يؤدي إلى انخفاض مضاعف الإنفاق العام، بحكم أن ذلك يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص ومن ثم انخفاض حجم الناتج.

وحسب نموذج "رومر–بيرنستاين"، فإن هذا البرنامج يسمح بتحقيق ما يقارب 3.3 إلى 4.1 مليون وظيفة في الاقتصاد الأمريكي تزامنا مع مضاعف إنفاق عام مقدر بـــ 1.6 بحكم أن الإنفاق العام يشكل النصيب الأكبر في هذا البرنامج ، ومضاعفا للضرائب مقاربا إلى الواحد[1]، لكن نموذج "سميتس–ووترز" يرى أن مضاعف الإنفاق العام لن يتعدى في أحسن الأحوال الواحد وذلك راجع إلى رشادة المستهلكين و المنتجين من جهة ومن جهة أخرى لوجود أثر إزاحة يمس كل من الاستهلاك و الاستثمار وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 36: أثر الإزاحة في برنامج إعادة الاستثمار والإنعاش الأمريكي

% من الناتج المحلي
الإنفاق الحكومي
8
6
4
2
0
-2
-4
C الاستهلاك
I الاستثمار
C+I الاستهلاك+ الاستثمار
2009
2010
2011
2012
2013

Source: John Cogan and others: op-cit, p18

2– مخطط الإنعاش الاقتصادي الأوروبي:

هو عبارة عن مجموعة برامج تحفيز للاقتصاد أعلنتها دول الإتحاد الأوروبي على مدار سنتي 2009 و 2010، وذلك نتيجة التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية التي بدأت في الو.م.أ أواخر سنة 2007 ، والتي أدت إلى وصول دول عديدة إلى حافة الإفلاس كاليونان و إيسلندا، حيث يوضح لنا الجدول –18– القيمة المالية لبرنامج كل دولة وحصة الإنفاق العام منه، حيث تبرز ألمانيا صاحبة أكبر مخطط بقيمة 84.3 مليار أورو على مدار سنتي 2009 و 2010، يشكل الإنفاق العام منها 31.6 مليار أورو أي ما نسبته 1.2% من إجمالي الناتج المحلي بألمانيا ، ثم تأتي إسبانيا بمخطط قيمته الإجمالية 4.5 مليار

[1] Christina Romer, Jared Bernestein : op-cit, p5.

أورو منها 12.1 مليار أورو كإنفاق عام تليها فرنسا بمخطط قيمته الإجمالية 21 مليار أورو منها 20.3 كإنفاق عام [1].

ويشكل الإنفاق العام من إجمالي هذه المخططات المعلنة في دول الإتحاد الأوروبي 73.6 مليار أورو من أصل 169.6 مليار أورو كقيمة لمخطط الإنعاش الاقتصادي الأوروبي على مدار سنتي 2009 و 2010.

الجدول 18: برامج التحفيز الاقتصادي في أكبر 10 دول أوروبية اقتصاديا (2009–2010).

الوحدة : مليار أورو

الدولة	النمسا	بلجيكا	ألمانيا	إسبانيا	فنلندا	فرنسا	اليونان	إيطاليا	هولندا	البرتغال
قيمة المخطط 2009	4.9	1.3	35.9	26.8	2.4	17	0	-0.3	3.1	1
قيمة المخطط 2010	4.6	1.2	48.4	14.7	2.4	4	0	-0.8	2.9	0.3
حصة الإنفاق العام 2009	1.4	0.9	18	12.1	0.4	16.3	0	3.1	0.2	0.9
حصة الإنفاق العام 2010	1	0.8	13.6	0	0.4	4	0	0.2	0	0.3

Source: Ibid: p4.

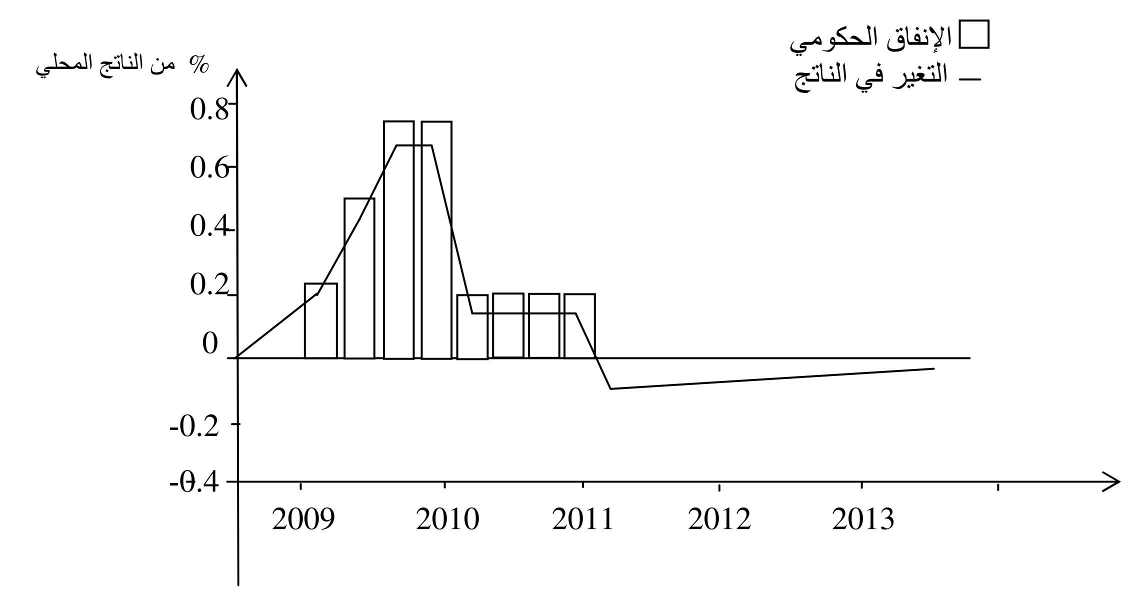
وتختلف تقديرات أثر زيادة الإنفاق العام في برامج التحفيز الاقتصادي بدول الإتحاد الأوروبي باختلاف النماذج الاقتصادية التي تتبع فرضيات مختلفة تساهم في ظهور تقديرات متعددة، لكن هذه النماذج تصب في اتجاهين محددين وهما الاتجاه الكينزي والاتجاه النيوكينزي وذلك كما يلي :

أ- نموذج "سميتس–ووترز":

يشير هذا النموذج إلى التحليل النيوكينزي الذي وبافتراضه لرشادة الأفراد المستهلكين و المنتجين وذلك بتوقعهم بأن الارتفاع العابر في الإنفاق العام سوف يؤدي إلى ارتفاع في الضرائب مستقبلا ومن ثم سوف يكون هناك خفض في الاستهلاك ، فإن قيمة مضاعف الإنفاق العام ستكون سالبة و في أحسن الأحوال لن تتعدى 1 وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

[1] Tobias Cwil, volker Wieland: Keynesian government spending multipliers and spillovers in the euro area, university of Freiburg, p 5,(www.VWL.uni-freiburg.de/vortraege/papers/wieland_fiscal-EU.pdf) reviewed on 17/2/2010.

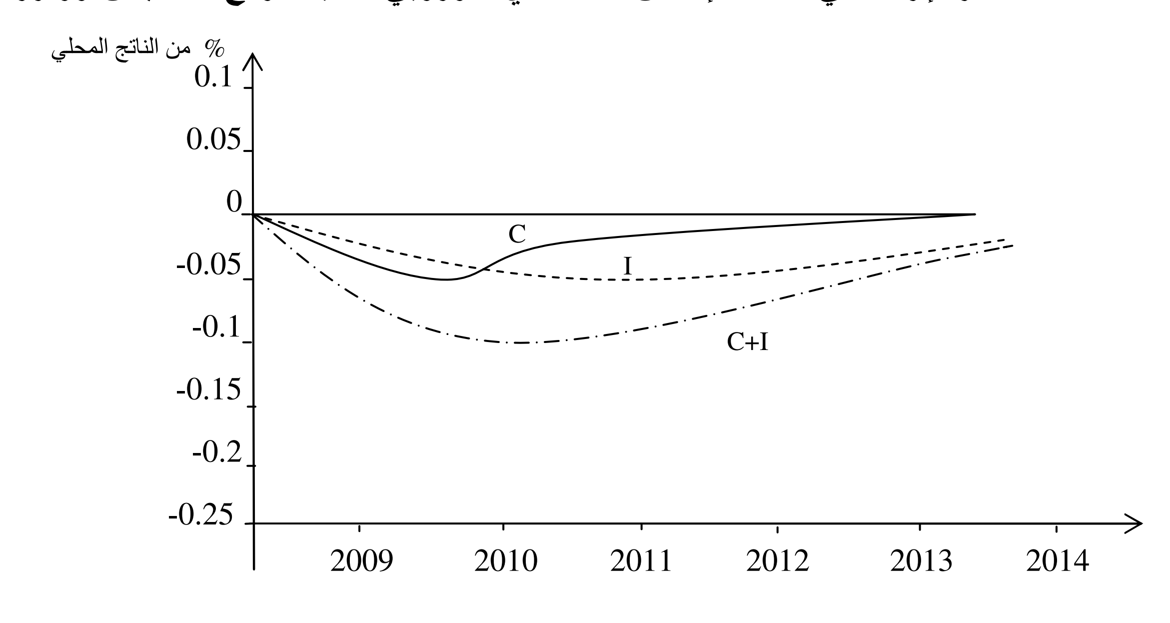
الشكل 37: أثر الإنفاق العام في مخطط الإنعاش الاقتصادي الأوروبي حسب نموذج "سميتس-ووترز"



Source: Ibid: p10.

وتبين لنا من الشكل السابق أن زيادة الإنفاق العام مع بداية سنة 2009 يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، لكن ذلك لا يوافق التحليل الكينزي بأن الزيادة في الناتج المحلي تفوق الزيادة في الإنفاق العام،حيث أنه وحسب نموذج "سميتس–ووترز" فإن أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج المحلي يكون ضعيفا وذلك بسبب أنه يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص بشكل أكبر من زيادة الناتج المحلي وذلك كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل 38: أثر الإزاحة في مخطط الإنعاش الاقتصادي الأوروبي حسب نموذج "سميتس-ووترز"

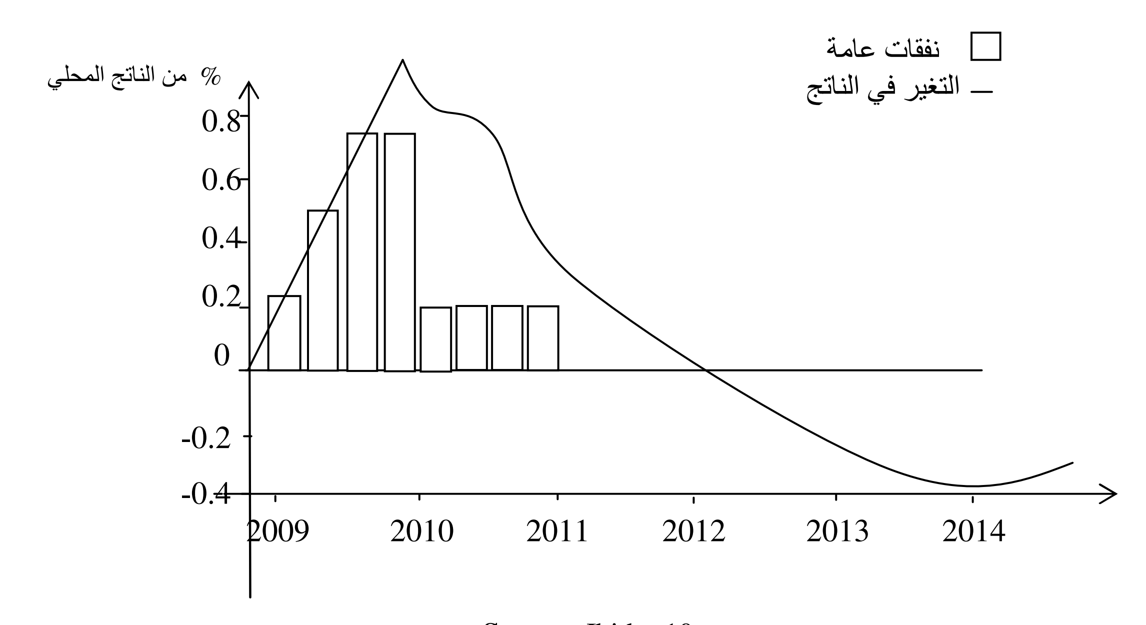


Source: Ibid: p7.

ب-نموذج البنك المركزي الأوروبي:

ويستند هذا النموذج في تفسير أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج إلى التحليل الكينزي، إذ أنه وبعكس نموذج "سميتس-ووترز" الذي ينطلق من رشادة المستهلكين و المنتجين و نظرتهم الأمامية بخصوص الوضعية المالية للاقتصاد بعد زيادة الإنفاق العام ، فإن النموذج يستند إلى النظرة الخلفية لتفسير تصرفات الأفراد بصفة عامة، إذ يشير هذا النموذج إلى أن زيادة الإنفاق العام تدفع المستهلكين و المنتجين للإحساس بأن ثرواتهم قد زادت مقارنة بما كان عليه الحال من قبل وهذا ما يدفع بهم إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار[1]، ويبرز من خلال ذلك أثر زيادة الإنفاق العام في مخطط الإنعاش الاقتصادي الأوروبي على الناتج كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل 39: أثر زيادة الإنفاق العام في مخطط الإنعاش الاقتصادي حسب نموذج البنك المركزي الأوروبي

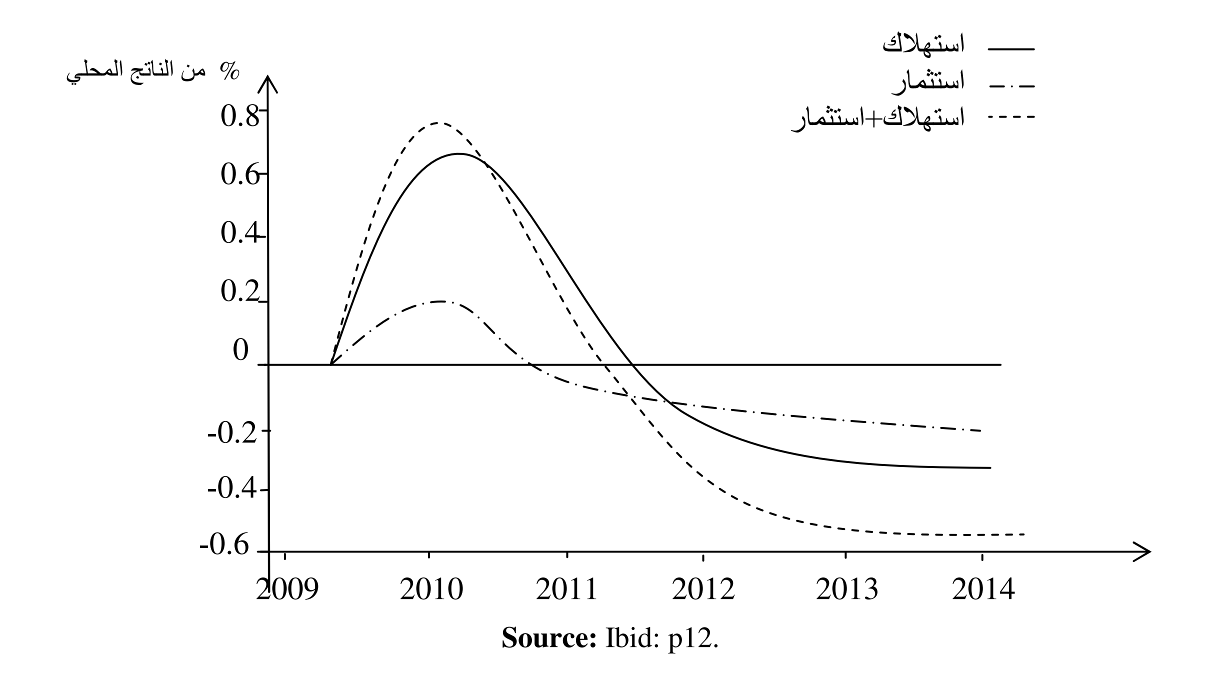


Source: Ibid: p10.

ويبرز لنا من الشكل أعلاه كيف أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم الناتج نتيجة استجابة كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص بحكم النظرة الخلفية للأفراد و المنتجين حسب نموذج البنك المركزي الأوروبي، إذ أن زيادة الإنفاق العام يقابلها زيادة في الاستثمار والاستهلاك ، وبعد انتهاء المخطط بعد سنة 2010 ينخفض كل من الاستثمار و الاستهلاك وذلك بسبب تناقص ثروة الأفراد مقارنة بما كان عليه الحال أثناء ارتفاع الإنفاق العام كما يوضحه الشكل التالي:

[1] Ibid : p10.

الشكل 40: أثر الإزاحة في مخطط الإنعاش الاقتصادي حسب نموذج البنك المركزي الأوروبي



Source: Ibid: p12.

ومن خلال دراسة كل من برنامج إعادة الاستثمار و الإنعاش الأمريكي و مخطط الإنعاش الأوروبي ، تبين لنا أن أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج المحلي يختلف باختلاف الفرضيات التي تبنى عليها نماذج تقدير ذلك الأثر، وأهم نقطة في ذلك هي في أثر تلك الزيادة في الإنفاق العام على نظرة الأفراد لها، إذ يشير الكينزيون الجدد أن تلك الزيادة في الإنفاق العام ونظرا لرشادة الأفراد ونظرتهم الأمامية للوضعية المالية ، فإن ذلك يدفع بهم إلى الحد من الاستهلاك والاستثمار لتوقعهم ارتفاع الضرائب مستقبلا ، في حين أن الكينزيين يرون أنه ونظرا لتمتع الأفراد بنظرة خلفية ، فإن زيادة الإنفاق العام تدفعهم للشعور بزيادة الثروة وهذا ما يدفعهم إلى زيادة الاستهلاك و الاستثمار.

المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام.

إن الجدل الدائر حول مدي تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي يعتبر انعكاسا واضحا للجدل القائم حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من عدمه ، حيث أنه و إلى غاية الثمانينات من القرن 20 فإن النظرية النيوكلاسيكية حول النمو كانت النظرية السائدة آنذاك، لكن ومع ظهور نظرية النمو الداخلي التي تعتبر تحولا كبيرا وهاما جدا في نظريات النمو الاقتصادي، برزت الدولة من خلال نفقاتها العامة كأداة هامة من أدوات السياسة المالية كعامل رئيسي في تحفيز النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من ظهور عديد الدراسات التي تؤكد عدم وجود أي علاقة موجبة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي من جهة ، ومن جهة أخرى تؤكد على أن سياسة الضرائب قد تكون أكثر فعالية مقارنة بسياسة الإنفاق العام، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو أن إنتاجية الإنفاق العام بمجمل أنواعه تختلف عن إنتاجية كل نوع منه على حدى لدى الباحثين و المفكرين الاقتصاديين .

المطلب الأول:إنتاجية الإنفاق العام.

لم يعد الجدل دائرا حول جدوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل بشكل لا يضر بسير الاقتصاد و نشاط القطاع الخاص فيه، و بحكم أن ذلك التدخل يقاس بصفة عامة بالإنفاق العام بغض النظر عن اختلاف المقاييس بين الاستهلاك العام و الاستثمار العام، فإن إنتاجية الإنفاق العام تعتبر أمرا بالغ الأهمية و محل عديد الدراسات الاقتصادية بحكم أنها تبرر إلى حد ما جدوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

الفرع الأول: تقسيمات الإنفاق العام و إنتاجيتها.

إن دراسة إنتاجية تقسيمات النفقات العامة يتطلب تقسيمها إلى 3 أنواع تعتبر رئيسية:

1- **الاستثمارات في البنى التحتية** : يعرف «بيهل» (1980) البنى التحتية العامة أنها التي تتميز بالخصائص التالية[1] :

[1] Jose da Silva costa : The productive role of public infrastructure-A critical review of recent literature-, the European regional science association ,38th congress,Vienna,1998,p3,(http://www-sre.wu-wien.ac.at/ersa/ersaconfs/ersa98/papers/95.pdf) reviewed on 12/1/2010.

- **الثبات:** و هي أهم خاصية يستند إليها في تقدير الدور الإنتاجي لرأس المال العام مقارنة برأس المال الخاص، الذي يتميز بعدم الثبات و الحركية أينما كان هناك ربح، بعكس البنى التحتية العامة التي تهدف لتحقيق المصلحة العامة .

- **عدم القابلية للتجزئة:** وهذا يعني أن تكلفة الفصل بين رؤوس الأموال العمومية مرتفعة جدا، وهذا ما يطرح مشكلة عدم استغلالها بشكل كامل ، و هذا ما يفسر لجوء عدد من البلدان إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص في إنشائها .

- **عدم القابلية للإحلال:** و ذلك يعني ارتفاع تكاليف تمويل أو إحلال هذه البنى التحتية إلى استعمالات أخرى.

ومن جهة يعرف «قرامليش» (1994) رأس المال في شكل بنى تحتية بأنه [1]:رأس المال المكثف في شكل احتكارات طبيعية كالطرق و السكك الحديدية ، و خطوط نقل المياه و الغاز، و نظم الاتصالات، و تتولى الدولة ملكية هذه الاحتكارات الطبيعية لهذا يعتمد العديد من الباحثين والدارسين على الاستناد إلى حجم التغيير في مخزون رأس المال العام المتمثل في البنى التحتية التي تنشأ كل سنة .

و تنقسم البنى التحتية من حيث طبيعتها إلى[2] :

بنى تحتية اقتصادية: وتتمثل في البنى التحتية التي تعتبر دعما للعملية الإنتاجية و الاستهلاك النهائي .

بنى تحتية اجتماعية: تتمثل في البنى التحتية التي تقدم خدمات التعليم و الصحة لأفراد المجتمع .

بنى تحتية مؤسساتية: وتضم البنى التحتية التي تشكل النظام القانوني و الإداري لمختلف جوانب الحياة سواء الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية .

ويشير«أشاور» (1989) إلى أن من بين أهم أسباب انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي سنوات السبعينات من القرن 20 هو انخفاض الاستثمارات في البنى التحتية، وذلك ما أكده من بعده كل من«منديل» 1990 و«قرامليش» (1994) و ذلك بعد دراسة شملت الو.م.أ على مدار 36 سنة من 1949

[1] Pedro Bom, Jenny Ligthart: How productive is public capital? The CESIFO group, p4. (www.CESIFO.de/Docidl/CESIFO1_wp2206.pdf) reviewed on 22/1/2010.
[2] Marry Finn: Is all government capital productive? Federal reserve bank of Richmond, economic quarterly,vol79/4,1993,pp55,58,(www.richmondfed.org/publications/research/economic_quartely/1993/Fall/pdf/Finn.pdf) reviewed on 25/11/2009.

إلى 1985 ،حيث أشار إلى أن مرونة الناتج المحلي إلى رأس المال العام تتراوح ما بين 0,39 و 0,56[1] حيث أن الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية يعتبر أكثر نفعا، إذ تبلغ مرونة الناتج المحلي إلى الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية 0,16 ، و أنه خلال الفترة من 1950إلى 1969 بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي 2,2% ساهمت البنى التحتية الاقتصادية فيه بمعدل 0,5%، وهذا ما يبين حسبه أهمية الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية[2]، لأنه علاوة على تأثيره المباشر على الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف، فإنه يساهم في تطوير رفع إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل حركة السلع و الخدمات الوسيطة و انتقال عوامل الإنتاج بشكل يساهم في ارتفاع مرونة العرض و من ثم تحقق أثر زيادة الاستثمار العام .

2-الإنفاق الاستهلاكي:

يشير«بارو» (1990) إلى أن الاستثمار العام وحده هو من يؤثر على الناتج المحلي و ذلك بحكم آثاره الخارجية الإيجابية التي تساهم في رفع إنتاجية القطاع الخاص ، و أن الاستهلاك العام ليس له أي تأثير إيجابي بل إنه يعتبر تبذيرا للموارد الاقتصادية، ونفس الشيء أشار إليه أيضا «أشاور» (1989) في دراسة حول الو.م.أ من 1949 إلى سنة 1985 من ناحية أثر الاستثمارات العامة.

لكن في واقع الأمر فإن الاستهلاك العام يساهم في رفع الإنتاجية و ذلك تبعا لقرارات الأفراد فيما يخص الادخار و مدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص[3]، حيث أنه إذا كان هناك إمكانية إحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص فذلك يمثل الحالة التي أشار إليها «بارو»، إذ يعتبر آنذاك الاستهلاك العام مجرد تبذير للموارد الاقتصادية و لا يكون له أي أثر على الإنتاجية في الاقتصاد، و من ثم فان إنتاجية الإنفاق الاستهلاكي تتوقف على مدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص .

3- الإنفاق العسكري:

يتميز الإنفاق العسكري بخصائص عديدة تجعله يساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد المحلي، وأهمها أنه في كل الحالات فهو لا يعتبر تبذيرا ، إذ أن رفعه يسمح بخلق وظائف دائمة و من ثم دخول جديدة دائمة

[1] Naved Naqui: Is public capital more productive than private capital? University of Durham, working paper, economics and finance,n°3, 2003,p3,(www.dur.ac.uk/economics.wp/wp0303.pdf) reviewed on11/2/2010.

[2] Marry Finn: op-cit, p 57 .

[3] Renata Balducci : public expenditure and economic growth , universita politecnica delle marche ,p9,(http://dea2.univpm.it/quaderni/pdf/240.pdf), reviewed on 9/1/2010.

في الاقتصاد ، كما أن الرفع منه يواجه دائما باستجابة من طرف المنتجين وذلك بحكم أنه قرار سيادي يمثل أمن الدولة و من ثم فإن مرونة العرض بالنسبة للإنفاق العسكري ترتفع دائما، كما أن عديد الدراسات تشير إلى أن مضاعف الإنفاق العسكري يرتفع على مضاعف الإنفاق غير العسكري[1] و ذلك للأسباب سالفة الذكر.

الفرع الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي.

بعد أن تطرقنا في المبحث الثاني لآلية الإنفاق ومن ثم كيفية سريان تأثير الزيادة في الأنفاق العام على الناتج المحلي، و ما يصاحب ذلك من تغيرات على معدلات الفائدة و من ثم تغيرات كل من الاستهلاك و الاستثمار الخاص، فإن ذلك يعكس إلى حد كبير نوعية العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي إن كانت موجبة أم سالبة ،حيث اختلفت نتائج الدراسات في ذلك نتيجة اختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي .

أ-العلاقة السلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

أشار« كنوب» (1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) إلى سنة (1995) إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية و هذا ما أكده أيضا« فولستر و هنركسون» (1999،2001) في دراسة امتدت في نفس الفترة [2]، و نفس النتيجة توصل إليها «بارو»(1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، و توصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد« قوساه » من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985 ، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي

[1] Robert Barro, charles Redlick : macroeconomic effects from government purchases and taxes ,national bureau of economic research ,working paper n°15369, 2009 , p28 (www.nber.org/papers /w15369) reviewed on 12/9/2009.

[2] Contantinos Alexiou : government spending and economic growth, Journal of economic and social research, vol 11 (1), 2009, p2, (www.Fatih.edu.tr/~jesr/jesr.alexiou.pdf) reviewed on 1/1/2010.

للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي [1].

وعموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي[2]:

أ-**تكلفة التمويل** :إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك ، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي ،فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار و من ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد ،كما أن اللجوء إلى الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و إزاحة القطاع الخاص ، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح أثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه .

ب-**أثر الإزاحة** : إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي و ذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض فعالية و كفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص .

ج-**تكاليف الإعانات:** تؤدي العديد من البرامج و خطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي ، إذ أن إعانات الفيضانات و الزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين و تطوير نوعية البنايات و الطرق ، حيث إن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها و هذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي .

د- **عدم الكفاءة:** يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة و رغم توفيرها لخدمات الصحة ، التعليم و النقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى و بتكلفة أقل ، حيث أن القطاع الخاص ورغبة في التوسع و المنافسة فإن ذلك يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام .

---

[1] Ibid: p4 .

[2] Daniel Mitchel : the impact of government spending on economic growth ,the heritage foundation ,n°1831,2005,pp4,5(www.heritage.org/research/budget/bg1831.cfm) reviewed on 20/2/2010.

هــ- غياب الإبداع و الابتكار :إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات ، و ذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري و التكنولوجي بشكل ينعكس سلبا عن النمو الاقتصادي .

2-العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

يؤكد رام (1986) بأن القطاع العام له تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادي ، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام و الناتج من القطاع الخاص[1]، كما أن أشاور (1990)يشير إلى أن الإنفاق العام و بالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي ، أما« أليكسيو» (2009)في دراسة له حول 7دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005 ،فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ، وهو بذلك يوافق ما جاء به من قبل أشاور (1990) [2].

ومن جهة أخري فإن عديد الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود و لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام .حيث يشير« شيهي» (1993) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15% أما إذا تتجاوز 15% فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي [3]و ذلك كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 41: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

معدل النمو الاقتصادي
4
3
2
1
0
20
40
60
نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي

Source: Ibid: p4.

[1] Eric Engen, Jonathan Skinner: fiscal policy and economic growth, national Bureau of economic research, working paper n°4223;1992,p7,(www.nber.org/papers/w4223) reviewed on 23/1/2010.

[2] Constantinos Alexiou : op- cit ,pp4,5.

[3] Martha pascual Saez, Santiago Garcia: government spending and economic growth in the European union countries,p2,(http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=914104) reviewed on 22/12/2009.

ويظهر لنا من الشكل السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا و غير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية ،دفاع عن ملكية الأفراد و المؤسسات و تنظيم للسوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حوالي 15%، وبعدها فان أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي يفوق 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي .

و يظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي ، و تكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي [1] وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة و منها : الكفاءة التكنولوجية ، المقدرة التنظيمية و التخصص الإنتاجي ، و يتأثر كذلك بفترة الدراسة و المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام[2] .

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبية.

تظهر سياسة الإنفاق العام في التحليل الكينزي على أنها السياسة الأكثر فعالية في تحفيز النشاط الاقتصادي و من ثم في رفع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالسياسة الضريبية ،وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع مضاعف الإنفاق العام عن مضاعف السياسة الضريبية ، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام توجه مباشرة إلى استهلاك بالكامل، في حين أن خفض الضرائب الذي ينتج عنه زيادة في الدخل لا يوجه بالكامل إلى الاستهلاك و إنما يقتطع جزء منه كادخار مشكلا توجه جزء من الدخل خارج دائرة الطلب الكلي و هذا ما يضعف من أثر خفض الضرائب على النمو الاقتصادي.

و كما ذكرنا في السابق فإن الإنفاق العام من حيث الاستثمار العام يعتبر ذو آثار خارجية إيجابية على نشاط القطاع الخاص ، كما أن الاستهلاك العام قد يدفع بالأفراد إلى توجيه كامل دخولهم إلى ادخار و من ثم رفع الاستثمار و بالتالي دعم العملية الإنتاجية ، لكن بمقابل هذه الفوائد هناك تكاليف أخرى تؤدي إلى الحد من فعالية سياسة الإنفاق العام وتؤدي في كثير من الحالات إلى تجاوزه للفوائد وهذا ما

[1] Constantinos Alexion : op-cit, p5.
[2] Martha Pascual, Santiago Garcia : op-cit, p6.

يجعل من سياسة الإنفاق العام سياسة عديمة الجدوى، و أكثر تلك التكاليف المؤثرة سلبا على النشاط الاقتصادي هو إزاحة القطاع الخاص الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي اقتصاد.

ومن هذا المنطلق قد تبرز سياسة خفض الضرائب كسياسة أكثر فعالية مقارنة بسياسة لإنفاق العام،لأنه لا يمكن الاستمرار طول الوقت في بناء الجسور والأنفاق، أو كما يشير كينز إلى هدم الجسور وإعادة بناءها إذ لم يكن هناك مشروع ضروري يكون الاقتصاد بحاجة اليه يتم الإنفاق عنه، إذ أن الإنفاق العام له مبرر إذا كان الاقتصاد فعلا بحاجة إلى مشاريع تجسد كبنى تحتية لتطوير النشاط الاقتصادي ،أما غير ذلك فيؤدي إلى هدر الموارد و نقلها من قطاع خاص كفء إلى قطاع عام غير كفء ، ومن هذا المنطلق فإن سياسة خفض الضرائب في هذه الحالة تكون أكثر فعالية مقارنة بسياسة رفع الإنفاق العام وذلك لأن خفض الضرائب وبالتالي زيادة دخول الأفراد و المؤسسات تجعل قراراتهم صائبة وتكون هناك كفاءة في إدارة تلك الموارد بشكل أفضل من الحكومة و سلطاتها التشريعية التي تتولى تشريع و إقرار الزيادة في الإنفاق العام، والتي لا يكون في الغالب من ورائها إلا التبذير وهدر الموارد الاقتصادية .

وبالتالي ومما سبق فإنه لا يمكن الإقرار بصفة مطلقة بأن سياسة الإنفاق العام بحكم أن مضاعف الإنفاق العام نظريا يفوق 1 هي الأكثر فاعلية من السياسة الضريبية ، بل أن ذلك يكون وفق حدود يرسمها ما ينتج عن هذه السياسة من فوائد و تكاليف على الاقتصاد المحلي.

خاتمة الفصل:

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم مكونات الطلب الكلي، إذ يشكل انطلاقا من ذلك حوالي $\frac{1}{3}$ من إجمالي الناتج المحلي في كل الدول، وذلك يرجع بالأساس إلى تصورات التحليل الكينزي الذي يقر بأهمية سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية انطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض"، ويتجلى أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي ، إذ لم يعد الارتكاز قائما في تفسير سلوك استهلاك الأفراد قائما على الدخل الجاري فقط كما جاء به التحليل الكينزي، وإنما تلعب توقعات الأفراد بشأن الظروف المالية و الاقتصادية المستقبلية دورا في سلوك الأفراد الاستهلاكي وحتى في سلوك المؤسسات الإنتاجي ومن ثم فإن هذه التوقعات تؤثر على فعالية الإنفاق العام في التأثير على الطلب الكلي انطلاقا من رغبة الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين في التحوط للظروف المستقبلية .

وانطلاقا من أن الإنفاق العام بلا شك يؤثر في الطلب الكي ولو بشكل قليل ، فإن سريان ذلك الأثر حتى الناتج القومي يكون عبر آلية مضاعف الإنفاق العام و التي ترتكز بشكل كبير على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للاستيراد ، لكن أثر الإنفاق العام على الناتج القومي يكون بشكل أكبر في إطار التفاعل بين المضاعف و المعجل ، والذي يعتبر أساس ظاهرة الدورات التجارية في الاقتصاد ، لكن يعتبر أثر الإزاحة من أهم الآثار الخارجية السلبية التي تحد بشكل كبير من أثر الإنفاق العام المتزايد على الناتج القومي.

وعموما فإن اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي لا يعتبر مطلقا، إذ أنه كما توجد هناك تجارب واقعية تدل على إيجابية أثر الإنفاق العام على الناتج القومي ، هناك تجارب واقعية أخرى تدل على وجود أثر سلبي للإنفاق العام على الناتج القومي، وذلك يرجع بالأساس إلى خصائص البلد المعني الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية وهذا ما سنحاول إبرازه انطلاقا من دراسة حالة الجزائر.

الفصل الرابع:

برامج الإنفاق العام و النمو الإقتصادي في الجزائر

2009-2001

مقدمة الفصل:

سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الإرتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام،قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر،والتي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي و ما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان و ارتفاع معدلات البطالة.

حيث أنه و مع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر في المستقبل القريب،تم إقرار برنامجي إنفاق عام يقومان على عدة محاور رئيسية،الأول وهو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ويمتد على طول الفترة 2001-2004، و الثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو و الممتد على طول الفترة 2005-2009،حيث أن امتداد هذين البرنامجين على فترة 9سنوات قد يكون له دافعا قويا للنشاط الاقتصادي و من ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي بالأساس،خاصة وأن الإنفاق العام حسب الفكر الكينزي يعتبر الأداة الأكثر فعالية في حالات الركود الاقتصادي .

ونتطرق من خلال هذا الفصل في المبحث الأول إلى الخلفية الاقتصادية لكلا البرنامجين المطبقين، وذلك باستعراض وضعية مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 1995-2000،ثم نبرز في المبحث الثاني مضمون كلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو باستظهار المحاور الرئيسية التي تم استهدافها من خلال كلا البرنامجين،ثم نبين في المبحث الثالث أثر كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي و تقييم الايجابيات و السلبيات التي ظهرت من خلال تطبيق هذين البرنامجين طوال الفترة 2001-2009.

المبحث الأول:الخلفية الاقتصادية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر 1995-2000.

عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية صعبة خلال فترة التسعينات من القرن الـ20،و التي تعتبر نتاج انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وما صاحبها من حالة إيقاف للمدفوعات، والتي وضعت الجزائر أمام حتمية اللجوء إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي،هذه المساعدة جاءت في شكل برامج مقيدة بشروط استمرت إلى غاية نهاية فترة التسعينات،أين عرفت الجزائر بعدها نوعا من التحسن في المؤشرات الاقتصادية قياسا بما كانت عليه في الفترة السابقة، و يعزى ذلك بالأساس إلى الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري و ما صاحبه من زيادة في مدا خيل الدولة، والتي أدت إلى تحول في السياسة الاقتصادية في الجزائر إلى سياسة إنفاق عام توسعية بالأساس.

وقد تباينت وضعية المؤشرات الاقتصادية قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،فبين مؤشرات التوازن الداخلي ومؤشرات التوازن الخارجي كان هناك نوع من التناقض،إذ شهدت مؤشرات التوازن الخارجي بداية تحسن ملحوظ بفعل ارتفاع سعر النفط الجزائري تماشيا مع برامج صندوق النقد الدولي،قابلها تواجد مؤشرات التوازن الداخلي في وضعيات متدنية بفعل تلك البرامج و التي كانت تهدف بالأساس إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات أكثر من سعيها لتحسين معدلات النمو الاقتصادي و العمالة.

المطلب الأول:وضعية مؤشرات التوازن الداخلي.

الفرع الأول:النمو الاقتصادي.

عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة، وذلك راجع بالأساس إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، والذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات و الحد من ارتفاع معدلات التضخم.

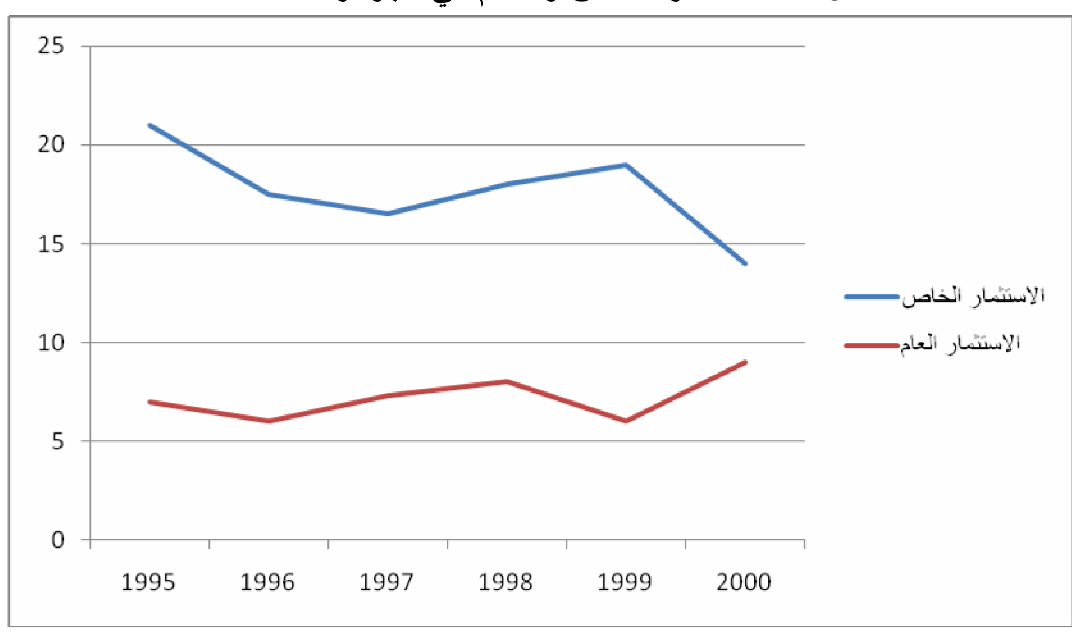
ويقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2000 كما يوضحه الشكل -42- 3.2%،وهو معدل متواضع قياسا بالإمكانيات و الموارد المتاحة،وعرفت معدلات النمو الاقتصادي كما يبرزه الشكل انخفاضا حادا سنة 1997 إلى مستوى 1.1%،ثم شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة1998 وصل إلى 5.1%،ثم عاودت الانخفاض مجددا سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 3.2% و 2.2% .

الشكل42:نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1995–2000

Source : union of mediterranean confederations of entreprises : the economic performance in the UMCE countries (1995-2000), 2007, p19
), reviewed on http://www.umce-med.org/documents/17-04-2007-12-25-09UMCE%201995-2005.pdf(15/1/2010.

و من أسباب ذلك التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل43:الاستثمار الخاص و العام في الجزائر 1995–2000



Source : world Bank : a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007, pp 3,13,), http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf(reviewed on 10/01/2010.

وتميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال هذه الفترة بنوع من عدم الكفاءة، و التي تبرز في ارتفاع قيمة "معامل رأس المال الحدي" _ و الذي يعني ما يستلزم من رأس المال لإنتاج وحدة

من منتوج ما _ إلى ما يقارب 9.5%[1]،و المعلوم انه كلما كان معامل رأس المال الحدي مرتفعا كلما دل ذلك على قلة كفاءة رأس المال.

ومن ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 1995-2000،يبرز قطاع المحروقات على انه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة،إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات خلال نفس الفترة حوالي 5.2%،في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حوالي 2.2%، وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

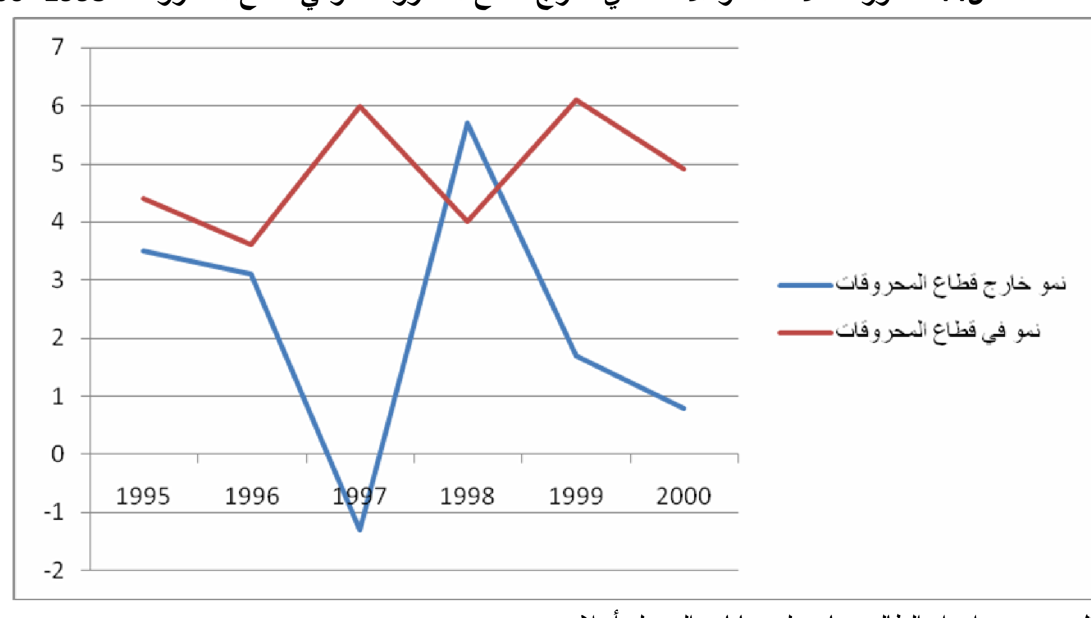
الجدول 19 :تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و في قطاع المحروقات 1995-2000

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع المحروقات*	4.4	3.6	6.0	4.0	6.1	4.9
قطاع خارج المحروقات**	3.5	3.1	-1.3	5.7	1.7	0.8

Source : Ibid , p24

ويرجع تذبذب أداء قطاع خارج المحروقات خلال تلك الفترة بالأساس إلى ارتكاز السياسة الاقتصادية للجزائر آنذاك على العمل قصد الحد من عجز ميزان المدفوعات و ميزانية الدولة و هو ما أدى إضافة إلى تدهور النشاط الاقتصادي والوضع السياسي إلى ضعف أداء ذلك القطاع،في حين أن معدلات النمو الايجابية في قطاع المحروقات كانت بالأساس نتيجة تطور سعر النفط الجزائري الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري.

الشكل44 :تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وفي قطاع المحروقات 1995-2000



المصدر:من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول أعلاه.

[1] World Bank : op-cit, p25

و يعتبر انخفاض إنتاجية عنصر العمل من بين احد أهم أسباب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، و التي تعتبر مقارنة بدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط في مستويات متدنية و ذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل45: إنتاجية عنصر العمل في الجزائر 1995-2000

Source : International monetary fund : Alegria, selected issues, report n° 61, february 2007, p21,), reviewed on 8/12/2009.www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr0761.pdf(

وقد ساعد انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الجزائر على ارتفاع مرونة العمالة للنمو الاقتصادي، حيث ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 1995-2000 بشكل خاص في القطاع العام و قطاع الخدمات أين تقترب فيهما إنتاجية عنصر العمل إلى الصفر[1].

ومن جهة قطاع خارج المحروقات والذي يتكون من أربعة قطاعات رئيسية:الفلاحة،الخدمات البناء و الأشغال العمومية و الصناعة فكانت معدلات نموها خلال الفترة 1995-2000 كما يلي:

الجدول20:معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000

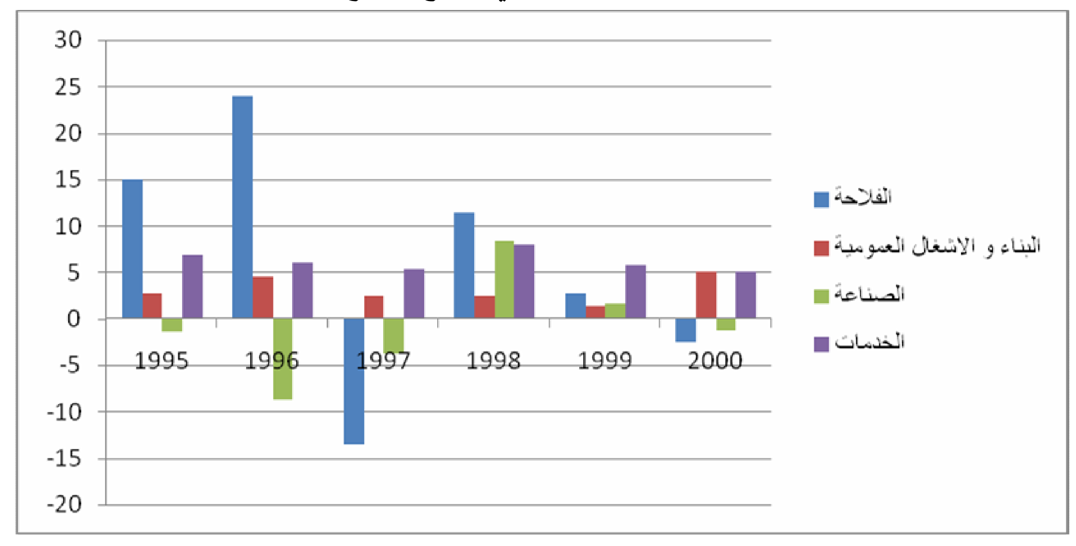
(الوحدة:%)

السنوات / القطاعات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15.0	23.9	-13.5	11.4	2.7	5.0-
بناء و أشغال عامة	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4	5.1
الصناعة	-1.4	-8.7	-3.8	8.4	1.6	-1.3
الخدمات (عامة و خاصة)	6.8	6.0	5.4	7.9	5.7	5.1

Source : world Bank : op-cit, p24

[1] Ibid, p22

الشكل46:معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات 1995-2000



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات الجدول السابق.

1-القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا خلال الفترة 1995-2000،إذ أغلقت عديد المؤسسات الصناعية العمومية نتيجة الإفلاس و سوء التسيير، وعدم قدرة الدولة على تحمل المزيد من خسائرها الكبيرة في ظل عجزها المالي،و هذا ما أدى إلى تراجع حاد في نمو الناتج الصناعي كما يوضحه الشكل السابق،إذ سجل معدلات نمو سالبة خلال سنوات 1995،1996 و 1997 و هو ما اثر سلبا على الاقتصاد الجزائري،الذي لم يقتصر استيراده على المنتجات الغذائية وفقط،بل امتد إلى المواد المصنعة و نصف المصنعة بشكل كبير،وكانت الصناعات الأخرى في فرعي الطاقة و المحروقات الاستثناء الوحيد،إذ أنها سجلت نموا معتبرا ،عكس فرع الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية الذي تضرر بشكل كبير ما بين سنتي 1995 و 1998، وهي الفترة التي شملها برنامج التعديل الهيكلي الذي أقره صندوق النقد الدولي، ونفس الشيء بالنسبة لصناعة الجلود و الأحذية و صناعة المنسوجات والألبسة،في حين أن فرع الصناعة الغذائية كان الأكثر مقاومة رغم انخفاض مؤشره الإنتاجي بحكم انه يعتبر ضروري لتجنب تدهور المستوى المعيشي،و تعتبر سنة 1998 كما يبرزه الجدول السابق السنة الوحيدة التي سجل فيها القطاع الصناعي معدل نمو مرتفع بلغ 8.4% و يعزى ذلك بالأساس إلى كل من فرعي الصناعات الغذائية و المطاط و البلاستيك.

الجدول21:تطور مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 1994-1998

(سنة الأساس: 1989=100)

السنوات / المؤشرات	1989	1994	1995	1996	1997	1998
المؤشر العام	100	88.4	87.6	81.5	78.5	81.6
مؤشر خارج المحروقات	100	84.2	82.9	74.1	69.3	73.3
مؤشر الصناعات المستخرجة	100	80.1	79.9	68.7	63.4	67.4
الطاقة	100	133.1	132.4	132.4	138	144
المحروقات	100	106.1	107.6	113	118	118.5
المناجم و المحاجر	100	82.4	81.1	78.1	71.1	73
الصناعات الحديدية الميكانيكية و الكهربائية	100	68.2	74.5	59.6	47.9	49.9
مواد البناء و الخزف	100	86.2	89.7	93.7	88.8	91.7
المطاط و البلاستيك	100	94.3	86.2	75	78.8	89.2
الصناعات الغذائية	100	96.4	89	85.5	83.1	90.8
المنسوجات و الألبسة	100	82.5	73.1	53.1	49.1	53.4
صناعة الجلود و الأحذية	100	53.5	42.5	29.3	23.7	24.3

المصدر: عائشة مسلم: مرجع سبق ذكره، ص63.

2-القطاع الفلاحي:

يشغل القطاع الفلاحي حيزا كبيرا في الاقتصاد الجزائري باعتباره يشغل عددا معتبرا من العمالة ويساهم بشكل كبير في القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد الوطني،و كما يبرزه الشكل السابق فان معدلات نمو الناتج الفلاحي شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 1996 وصل إلى 23.9% مقارنة ب 15% سنة 1995،ثم سجل انخفاضا كبيرا جدا سنة 1997 وصل به إلى مستوى -13.5% ثم عاود بعدها الارتفاع إلى مستوى 11.4% تبعه انخفاض متتالي سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 2.7% و -5% على التوالي،و يرجع هذا التذبذب بشكل كبير إلى سوء المناخ و الظروف الطبيعية الصعبة التي تعتبر عاملا حاسما في عملية الإنتاج الفلاحي.

3-قطاع البناء و الأشغال العمومية:

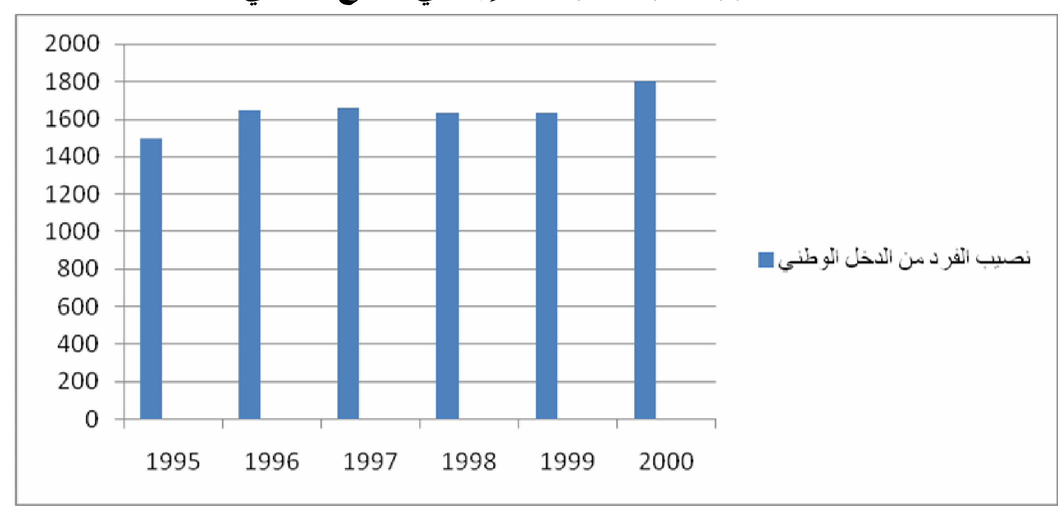
سجل الناتج في هذا القطاع على العموم معدلات نمو ايجابية اعتبرت بالمتواضعة و منحنى تطور مشابه لمنحنى تطور الاستثمار العام خلال نفس الفترة،إذ شهد ثباتا في المستوى رغم بعض التذبذبات التي ترجع إلى التطورات في حجم الاستثمارات خلال الفترة المعنية.

4-قطاع الخدمات:

على غرار قطاع البناء و الأشغال العمومية، شهد قطاع الخدمات سواء العامة أو الخاصة نوعا من الثبات في معدلات نموه وذلك راجع بالأساس إلى بطئ عملية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وعدم تفتحها على السوق الدولية،لكن يبقى لهذا القطاع دور مهم في الاقتصاد الجزائري إذ يشكل حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة 1995-2000.

وإذا ما نظرنا إلى النمو الاقتصادي على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي،فقد شهد على العموم ارتفاعات متتالية لكنها تبقى طفيفة و لم تتجاوز خلال الفترة 1995-2000 حدود 300دولار و ذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل47:تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي1995-2000



Source : UMCE : op-cit, p21.

وعموما فإن النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2000 شهد مستويات متواضعة في المتوسط لم تتجاوز حدود 3.2%، متأتية في الغالب من قطاع المحروقات مع أداء ضعيف لقطاع خارج المحروقات،بشكل دفع الدولة إلى إعادة النظر في تركيبة الاقتصاد الجزائري من خلال إتباع سياسة اقتصادية تتركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام.

الفرع الثاني:البطالة.

سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة بشكل كبير و مستقرة في آن واحد خلال الفترة 1995-2000 و ذلك امتدادا للآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986و التي أوصلت الجزائر إلى حالة إيقاف للمدفوعات، ما تطلب منها طلب مساعدة صندوق النقد الدولي الذي أقر برامج تهدف بالأساس إلى الحد من التوظيف في القطاع العام الذي كان يعتبر أهم قطاع مشغل للعمالة رفقة قطاع الخدمات، و ذلك ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، و نجد أن أضعف نسب تشغيل للعمالة هي في قطاع الصناعة ويرجع ذلك بالأساس إلى تضرره الكبير خلال تلك الفترة نتيجة تراكم الديون عليه و إفلاسه مما أدى إلى إغلاق العديد من المصانع و الوحدات الفرعية العمومية بشكل زاد من معدلات البطالة.

الجدول22:تطور معدلات البطالة في الجزائر 1995-2000

(الوحدة:%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.3

المصدر:أحمين شفير:الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل-حالة الجزائر-،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2001،ص205.

ونتيجة لانخفاض إنتاجية عنصر العمل كما رأينا سابقا فان مرونة العمالة في قطاع خارج المحروقات ترتفع بشكل كبير بحيث أن ارتفاع في حجم الناتج في قطاع غير المحروقات بمقدار 1% يؤدي إلى ازدياد حجم العمالة في كل القطاعات ب 0.9% (باستثناء العمالة في القطاع المنزلي)[1]،و يظهر نمو العمالة حسب القطاعات خلال الفترة المعنية كما يلي:

الشكل48: نمو العمالة حسب القطاعات 1995-2000

Source : International monetary fund : op-cit , p 19.

حيث يبين لنا الشكل أعلاه أن حجم العمالة خلال الفترة 1995-2000 يتركز بشكل كبير في القطاع المنزلي و بنسبة اقل في قطاع الفلاحة، في حين أن نمو العمالة في قطاع الصناعة قد سجل معدلات سالبة طوال سنوات 1995،1996 و 1997 بسبب حالة الإفلاس التي ضربت القطاع و الذي كان يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر، حيث أن عجز الدولة آنذاك عن إنقاذ مؤسساتها دفعها إلى غلق العديد منها و تسريح العاملين فيها.

الفرع الثالث:التضخم و معدلات الفائدة.

شهدت معدلات التضخم خلال الفترة 1995-2000 انخفاضا واضحا،حيث انه وبعد أن قدرت بـــ 29.8% سنة 1995 انخفضت مع تتابع السنوات لتصل إلى 0.3% سنة 2000، وذلك يعتبر نتاج السياسة

[1] Ibid : p20.

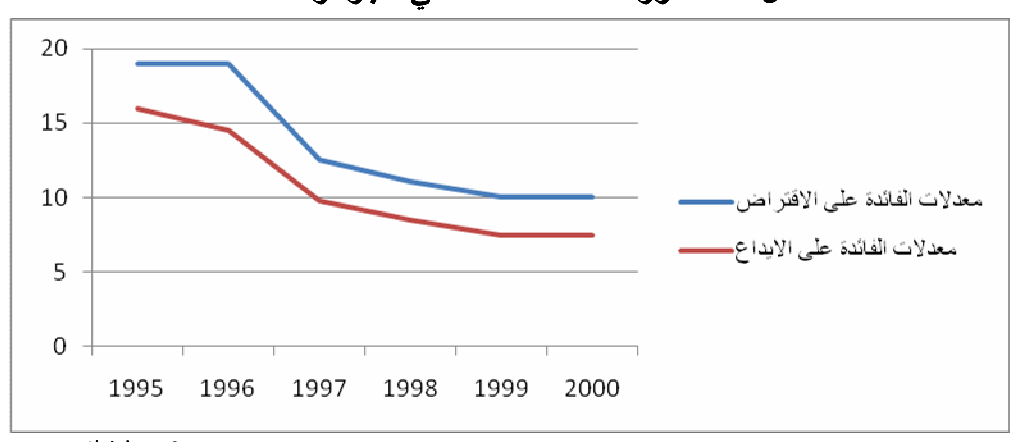
النقدية المشددة التي اتبعها البنك المركزي الجزائري بناءا على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة،كما أن زيادة الواردات خلال هذه الفترة ساهم إلى حد ما في انخفاض معدلات التضخم من خلال امتصاصها لنسبة من الزيادة في الطلب المحلي.

الشكل 49: تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995–2000

Source : UMCE : op-cit , p21

و قد سارت معدلات الفائدة في نفس اتجاه تطور معدلات التضخم خلال الفترة المعنية، سواء كانت معدلات الفائدة على الاقتراض أو على الإيداع،لكن معدلات الفائدة الحقيقية عرفت سنتي 1995 و 1996 مستويات سالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم ثم اتخذت مستويات موجبة ابتداء من سنة 1997 بعد بداية انخفاض معدلات التضخم، ويرجع اتجاه معدلات التضخم إلى الانخفاض هو محاولة جذب الاستثمارات بحكم أن المستويات التي تتواجد فيها معدلات الفائدة مرتفعة جدا و لا تشجع على الاستثمار.

الشكل50: تطور معدلات الفائدة في الجزائر 1995–2000.



Source : Ibid : p2 .

الفرع الرابع:توازن الميزانية العامة.

شهدت الميزانية العامة على طول الفترة 1995-2000 متوسط فائض قدر ب 1.5% من الناتج المحلي بالغا أعلى مستوى له سنة 2000 وذلك نتيجة الارتفاع في الإيرادات العامة بنسبة 30.9% مقارنة بسنة 1999 بعد الارتفاع الكبير الذي سجله سعر النفط الجزائري سنة 2000 بنسبة 59.2% مقارنة بسعره سنة 1999، و هو ما يعكس إلى حد كبير التقارب المسجل بين الإيرادات و النفقات إبان تلك الفترة، حيث بلغ متوسط الإيرادات العامة خلال نفس الفترة حوالي 31.8% من الناتج المحلي، في حين بلغ متوسط النفقات العامة حوالي 30.2% ، و ذلك يعتبر نتاجا لما جاء به برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يهدف من خلال مضمونه إلى إعادة التوازن للميزانية العامة بالحد من النفقات العامة بحكم أن عجز الميزانية كان سائدا طوال الفترة 1990-1994.

الجدول23 : الإيرادات و النفقات العامة، توازن الميزانية و سعر النفط الجزائري 1995-2000

(الوحدة:%من الناتج المحلي)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات*	30.0	32.1	33.4	27.4	29.4	38.5
النفقات*	31.4	29.2	31.0	31.2	29.9	28.8
توازن الميزانية**	-1.4	2.9	2.4	-3.8	-0.5	9.7
سعر النفط الجزائري**	17.6	21.7	19.5	12.9	17.9	28.5

Source : * Ibid : p 22
** world Bank : op-cit , p3

المطلب الثاني:مؤشرات التوازن الخارجي.

الفرع الأول:الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

شهد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1996-2000 تذبذبات عديدة راجعة بالأساس إلى التذبذب الذي سجلته الصادرات بسبب تقلبات سعر النفط الجزائري خلال نفس الفترة انطلاقا من أن المحروقات تشكل حوالي 98%من صادرات الجزائر.

من جهة أخرى فان رصيد ميزان المدفوعات سجل في الغالب خلال الفترة 1996-2000 عجزا خلال سنوات 1996،1998 و 1999 قدر ب 2- مليار دولار، 1.7- مليار دولار و 2.3- مليار دولار على التوالي، وهي السنوات التي سجل فيها الميزان التجاري مستويات فائض منخفضة مما أدى إلى تغلب عجز رصيد حساب رأس المال على فائض رصيد الميزان التجاري، لكنه عاود التحسن سنة 2000 برصيد موجب و مرتفع و صل إلى 7.8 مليار دولار و الذي يرجع بالأساس إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري في السنة نفسها إلى 12.3 مليار دولار.

الجدول24: الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996-2000

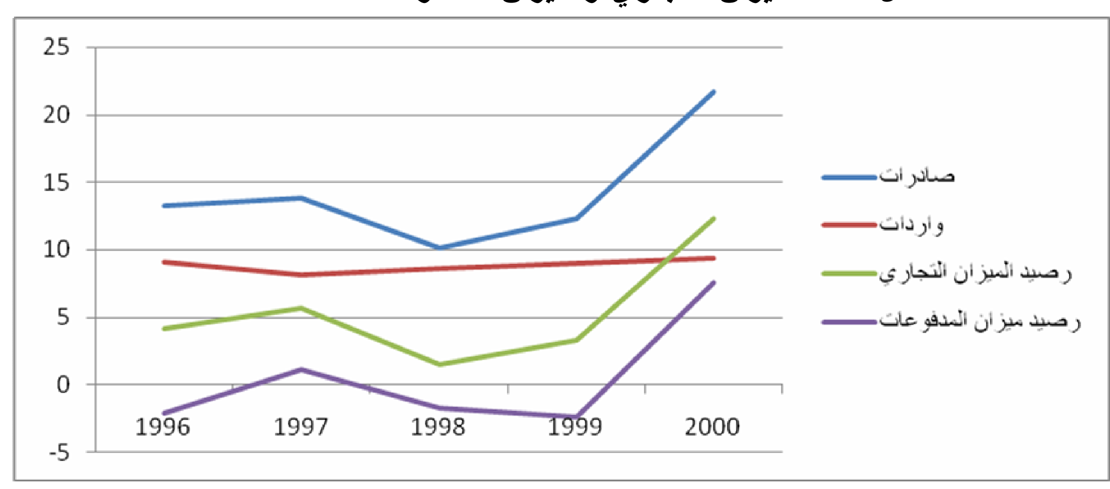
(الوحدة: مليار دولار)

السنوات / المؤشرات	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات	13.25	13.82	10.14	12.32	21.68
واردات	9.09	8.13	8.63	8.96	9.34
رصيد الميزان التجاري	+4.16	+5.69	+1.51	+3.36	+12.34
رصيد ميزان المدفوعات	-2.09	+1.16	-1.74	-2.38	+7.58

Source: International monetary fund: Algeria, statistical appendix, report n° 01/163, September 2001,) , reviewed on 21/10/2010.www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2001/cr01163.pdfpp 33.34, (

و سجل رصيد الميزان التجاري القيمة الأكبر سنة 2000 أين قدر بـــ 12.3مليار دولار نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5دولار بالشكل الذي رفع من قيمة صادرات الجزائر إلى مستوى 21.6مليار دولار، ومن هذا المنطلق فان رصيد ميزان المدفوعات سار على نهج رصيد الميزان التجاري كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 51: الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996-2000



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات الجدول السابق.

الفرع الثاني: سعر الصرف.

عرف سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ارتفاعا أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1995-2000 بما يقارب 58.6%،و ذلك راجع إلى السياسة التي انتهجها البنك المركزي الجزائري في إطار تخفيض قيمة الدينار الجزائري قصد تشجيع الصادرات الجزائرية و زيادة

ميزتها التنافسية للحد من عجز ميزان المدفوعات المسجل خلال فترة التسعينات، وذلك بناءا على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي الممتد على طول الفترة 1995-1998.

الجدول 25 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1995-2000

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	47.6	54.7	57.6	58.7	66.5	75.5

المصدر: بلعزوز بن علي:محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004،ص219.

الفرع الثالث: احتياطي الصرف و الدين الخارجي.

سجل احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1996-2000 في المتوسط ما مقداره 7.06 مليار دولار و الذي يغطي حوالي 7 أشهر واردات ،و جاء تطور احتياطي الصرف في نسق تطور سعر النفط الجزائري بحكم أن غالبية صادرات الجزائر عبارة عن محروقات ، و قد تراوح ما بين صعود و هبوط انعكس على تطور حجم الدين الخارجي خلال نفس الفترة والذي سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 25.2 مليار دولار، فيما سجل مؤشر خدمة الدين الخارجي استقرارا عند مستوى منخفض على طول الفترة 1995-2000 بلغ في المتوسط 4.5مليار دولار و ذلك راجع بالأساس إلى إعادة جدولة الديون خلال تلك الفترة مع دائني نادي لندن و نادي باريس.

الجدول26 : احتياطي الصرف و الدين الخارجي 1995-2000

(الوحدة:مليار دولار)

السنوات / المؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف* (أشهر واردات)	——	4.2 (4.5)	8.0 (9.4)	6.8 (7.6)	4.4 (4.6)	11.9 (12.2)
ديون متوسطة و طويلة الأجل	31.3	33.2	31.0	30.2	28.2	25.1
ديون قصيرة الأجل	0.2	0.4	0.1	0.2	0.1	0.1
إجمالي الدين الخارجي	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الحلي	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.2
خدمة الدين الخارجي	4.2	4.5	4.4	5.0	5.1	4.5

Source : banque d'Algérie**, (www.bankofalgeria.dz/docs2.htm**, consulter le 21/01/2010**)**

*** :** International monetary fund : Algeria, statistical appendix, report n° 01/163, op-cit, p33

المبحث الثاني:برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2009.

تميزت الفترة 1995-2000 على العموم بتحقق متوسط معدل نمو قدر بـــ 3.2%، وهو معدل نمو متواضع و غير كاف سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد و خلق ديناميكية إنتاجية متواصلة،أو من ناحية خلق مناصب عمل و المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد،حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال نفس الفترة حوالي 28.6% وهو معدل مرتفع يعكس الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتردي إبان تلك الفترة.

لكن ومع مطلع سنة 2000 برزت إلى العيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري،عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5دولار أي ارتفاع نسبته 59% مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999،وقد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام،خاصة و أن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل على المدى المتوسط، و كان نتاجا للتوجه إلى إتباع سياسة إنفاق عام توسعية إقرار كل من "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001-2004 و "البرنامج التكميلي لدعم النمو" خلال الفترة 2005-2009.

المطلب الأول:مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار[1]، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 و المقدر بـــ11.9 مليار دولار،وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول:أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي[2]:

1-الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.

2-خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.

3-دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر و هي:

[1] World Bank : op-cit, p4

[2] Ibid : p5.

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل[1]،حيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.

- دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل.

- تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي و تغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني:مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري،البناء والأشغال العمومية،دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات و كذا ما يخص التنمية المحلية و البشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول27 : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2005، ص107.

و بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

[1] و ذلك من خلال مضاعف الإنفاق العام كما رأينا في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

الجدول28:التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

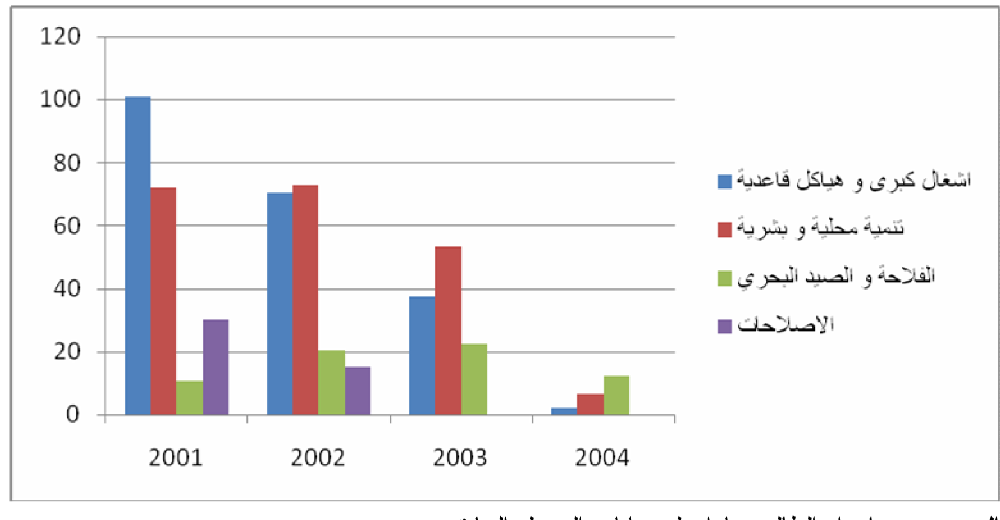
القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري،الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن،العمران و الأشغال العمومية	4316
تربية،تكوين مهني وتعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية،شبانية و ثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية	982
اتصالات و صناعة	623
صحة،بيئة و نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر:المرجع السابق: ص106.

ومن خلال الجدولين السابقين يتجلى لنا انه و من ناحية القيمة،فان قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية،ويليه جانب التنمية المحلية و البشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2مليار دج أي ما نسبته 38.8%،ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة و الصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الإجمالية.

وعلى مدار الفترة التي اقر تنفيذ المخطط خلالها، جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 205.4مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9مليار دج ثم سنتي 2003 و 2004 بما يقارب 113.9مليار دج و 20.5 مليار دج على التوالي كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل52:التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات الجدول السابق.

وقد جاء تركز مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في السنتين الأولتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة و من ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق اكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي،إنشاء مناصب العمل و تطوير البنى التحتية.

1-الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية:

إن حصول قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية على اكبر نسبة من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة،والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات ،أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير.

وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربعة سنوات موزعة على ثلاثة جوانب رئيسية و هي:

_ تجهيزات الهياكل بقيمة : 142.9 مليار دج.

_ تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج.

_ السكن و العمران بقيمة 35.6 مليار دج.

وخصصت اكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية لتجهيزات الهياكل، وذلك يرجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص ومن ثم توفير و تهيئة المناخ المناسب للاستثمار و الإنتاج،كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة و أخرى غير مباشرة بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة في صالح الاقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي.

كما وجه جزء من المخصص إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها ،وكذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي و أثرها السلبي على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني،إذ أن إعادة تنشيط المناطق الريفية يساهم في زيادة تنشيط القطاع الفلاحي و من ثم المحافظة على استقرار حجم العمالة فيه وزيادته وذلك يساهم في الحد من البطالة.

كما أن قطاع السكن اخذ هو الآخر حيزا ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية،وذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين مستوى النشاط الاقتصادي،و الجدول التالي يبين مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.

الجدول 29 :القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية

(الوحدة:مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1-تجهيزات الهياكل	60.5	53	29.4	/	142.9
1-1-منشآت الري	5.4	15.8	10.1	/	31.3
1-2-منشآت السكة الحديدية	9.7	28.9	16.0	/	54.6
1-3-أشغال عمومية	33.7	8.3	3.3	/	45.3
1-4-اتصالات	10	/	/	/	10
1-5-تهيئة مدينة بوغزول	1.7	/	/	/	1.7
2-تنمية المناطق الريفية	13.1	13.2	5.7	/	32
2-1-فلاحة	1.7	3.2	4.2	/	9.1
2-2-بيئة	3.6	1	1.5	/	6.1
2-3-طاقة	7.8	9	/	/	16.8
3-السكن و العمران	27.1	4.0	2.5	2.0	35.6
3-1-السكن الحضري و الريفي	25.1	/	/	/	25.1
3-2-تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	2.0	10.5
المجموع	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**

المصدر: بوفليح نبيل : مرجع سبق ذكره ، ص 110.

و يهدف برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و 102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001-2004[1]،وتتوزع مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية كما يلي:

[1] International monetary fund : report n° 61 , op-cit , p20.

الجدول30 : مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
الفلاحة	/	100000	100000
السكن و العمران	60000	10000	70000
منشآت السكة الحديدية	1300	15000	16300
أشغال عمومية	40000	2000	42000
قطاعات أخرى*	1500	19000	20500
المجموع	**102800**	**146000**	**148800**

المصدر: بوفليح نبيل : مرجع سبق ذكره، ص111

*: هذه القطاعات هي: البيئة،الطاقة،الاتصالات و أشغال تهيئة مدينة بوغزول.

2-التنمية المحلية و البشرية :

إن ترابط الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير و الإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية و البشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع رئيسية و هي:

ا-برنامج التنمية المحلية:

يهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي و بالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية،التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع و اختلاف ظروف و خصائص كل منطقة من مناطق الوطن،و الهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد، و ذلك يتجلى في إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية و إنشاء مشاريع تهيئة المحيط و تحسين هياكل الخدمة العمومية،والجدول التالي يوضح مجالات برنامج التنمية المحلية:

الجدول 31 :القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية

(الوحدة:مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13.0	16.5	/	33.5
الري	4.7	7.4	1.5	/	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	/	5.5
البريد و المواصلات	/	8.5	6.0	/	14.5
أشغال عمومية	13.0	/	/	/	13.0
منشآت إدارية	5.7	6.0	5.2	/	16.9
المجموع	**28.9**	**36.9**	**31.2**	**0**	**97.0**

المصدر: بوفليح نبيل : مرجع سبق ذكره ، ص 112.

ويتوقع من هذا البرنامج استحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم خلال الفترة 2001–2004 كما يلي:

الجدول 32 :مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
مخططات التنمية الفلاحية و صيانة الطرقات	/	20000	20000
البيئة	6000	16000	22000
الري	900	1350	2250
البريد و المواصلات	3000	3500	6500
المجموع	**9900**	**40850**	**50750**

المصدر: المرجع أعلاه ، ص112.

ب–برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية:

يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة و ارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى للتكفل بفئة المعاقين و العجزة و المحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، ويتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذه.

الجدول 33 : مجالات برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية

(الوحدة:مليار دج)

المجالات / مناصب العمل	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل و القرض	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
الحماية الاجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	7.7
المجموع	**3.5**	**6.0**	**4.5**	**3.0**	**17.0**

المصدر : المرجع السابق ، ص113.

جـــ-برنامج تنمية الموارد البشرية:

يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، و ذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة و ترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية الجامعات و الهياكل الرياضية و الثقافية،و يتوقع استحداث حوالي 13680 منصب عمل [1] موزعة على عدة قطاعات شملها هذا البرنامج كما يوضحه الشكل التالي:

الجدول 34 :القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية

(الوحدة :مليار دج)

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	/	26.95
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	/	9.5
التعليم العالي و البحث العلمي	18	9.4	6.5	/	33.9
الصحة و السكان	2.8	4.6	0.3	/	7.8
الشباب و الرياضة	1.4	2.2	/	/	3.67
الاتصال و الثقافة	4.5	/	/	3.5	8
الشؤون الدينية	0.15	1.0	/	/	11.5
المجموع	**39.4**	**29.9**	**17.34**	**3.5**	**90.2**

المصدر:المرجع أعلاه ، ص 114.

3-الفلاحة و الصيد البحري :

يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة و الصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي

[1] المرجع أعلاه : ص 113.

الفلاحية و الحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد و توفير المخازن و المعدات الضرورية بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي للجزائر على طول 1200كلم، ورصد هذا البرنامج ما قيمته 65.4 مليار دج وزعت على برنامجين فرعيين:

ا–البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي:

خصص له مبلغ 55.9 مليار دج، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه ابتداء من أواخر سنة 2000، ويهدف هذا البرنامج إلى[1]:

_ حماية السهول و الأراضي المعرضة للانجراف.

_ حماية المناطق السهبية من التصحر.

_ دعم إنتاج الحبوب و الحليب.

_ دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الفلاحي.

وزعت موارد هذا البرنامج على 3 صناديق فلاحية هي:

_ الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية: 53.4 مليار دج.

_ الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية: 0.2 مليار دج.

_ صندوق ضمان المخاطر الفلاحية: 2.28 مليار دج.

كما يتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث حوالي 330000 منصب عمل منها 230000 منصب عمل ضمن عمليات التوسع الفلاحي، و 100000 منصب عمل خاصة بعمليات حماية السهول والأحواض المائية[2].

ب–البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري:

خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج و الهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري و تربية المائيات، وأوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي و تربية المائيات.

4– دعم الإصلاحات :

إن ما أقرته الدولة من مشاريع و برامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان يقتضي بحكم التطورات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة و المشجعة على الاستثمار الإنتاج و المنافسة ، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية و من ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة، وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية و المالية،وضع نماذج تنبؤات طويلة المدى و تهيئة المناطق الصناعية، وقد قدرت مخصصات هذا البرنامج حوالي 45 مليار دج.

[1] المرجع السابق : ص 114.

[2] المرجع أعلاه : ص 115.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، و مع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها و الوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لحقيق جملة من الأهداف منها[1]:

_ تحديث و توسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة و من جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

_ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي،الأمني أو التعليمي.

_ تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج.

_ رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث انه نتيجة لعدد من العوامل والظروف و التي من بينها تحديث الخدمات العامة،تحسين المستوى المعيشي و تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته،و التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين،أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و آخر بمناطق الهضاب العليا

[1] World Bank : op-cit , p2.

بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج و ذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الجدول35: البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

Source : world Bank : op-cit , p2.

و جاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول36 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 .

www.premier-(
) , ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf
(
اطلع عليه يوم 9\2\2010.

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثورة تجسد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي و ذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

1-تحسين ظروف معيشة السكان:

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45.5%، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية،و يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل و من ثم على حركية النشاط الاقتصادي،و وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن حيث قرر إنشاء حوالي 1010000 مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية في شكل إنشاء مزيد من الأقسام و المطاعم الدراسية قصد تحسين ظروف التمدرس،إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير و التزويد بمياه الشرب و تأهيل المرافق التربوية و المنشآت الرياضية و الثقافية،ثم يأتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 231000 مقعدا بيداغوجيا و 26 مطعما جامعيا قصد توفير أفضل ظروف للتحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

الجدول 37 : توزيع المخصص المالي لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات

(الوحدة: مليار دج)

القطـــــاعــات	المـــبـــالغ
السكنات	555.0
الجامعة	141.0
التربية الوطنية	200
التكوين المهني	58.5
الصحة العمومية	85.0
تزويد السكان بالماء	127.0
الشباب و الرياضة	60.0
الثقافة	16.0
إيصال الغاز و الكهرباء للبيوت	65.0
أعمال التضامن الوطني	95.0
تطوير الإذاعة و التليفزيون	19.1
انجاز منشآت للعبادة	10.0
عمليات تهيئة الإقليم	26.4
برامج بلدية للتنمية	200.0
تنمية مناطق الجنوب	100.0
تنمية مناطق الهضاب العليا	150.0
المجموع	**1908.5**

المصدر: المرجع السابق : ص4.

2-تطوير المنشآت الأساسية:

يحتل هذا الجانب حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية و ذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار و عمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول 38 : القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ
النقل	700.0
الأشغال العمومية	600.0
الماء(السدود و التحويلات)	393.0
تهيئة الإقليم	10.15
المجموع	**1703.1**

المصدر:من إعداد الطالب بناء على بيانات المرجع السابق ، ص ص 34،37.

ويأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية و إنشاء خطوط أخرى جديدة، كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر و 3 مطارات جديدة وانجاز عدد معتبر من محطات النقل و مؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث يتضمن إنشاء و إعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية و الولائية و كذا صيانة 7000 كلم من الطرق وانجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء فيتضمن انجاز 8 سدود وإعادة تأهيل و انجاز 31 محطة تصفية[1].

3-دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية و هي[2]:

ا-الفلاحة و التنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج،و هو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، و يهدف هذا البرنامج إلى:

_ تطوير المستثمرات الفلاحية .

_ تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.

_ حماية الأراضي المنحدرة و توسيع التراث الغابي.

_ محاربة التصحر و حماية عمليات تربية المواشي و تطويرها.

[1] المرجع السابق، ص 36.

[2] المرجع أعلاه ، ص 16.

_ حماية السهوب و تنميتها.

ب– الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج و ذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية و كذا تطوير الملكية الصناعية.

جـ– ترقية الاستثمار: حيث خصص ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل و تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

د– الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المائيات، و كذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية و التجهيزات المعلوماتية.

ه– السياحة: حيث خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

و– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل، و كذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة ما قيمته 4 مليار دج بغرض تحقيق ما يلي:

_ انجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

_ انجاز و تجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

_ دراسة و انجاز متاحف للصناعة التقليدية.

_ إعادة تأهيل وحدات إنتاج للصناعة التقليدية.

_ انجاز غرف للصناعة التقليدية و الحرف.

_ دعم تطوير أنشطة الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

4– تطوير الخدمة العمومية و تحديثها:

والهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية و جعلها في مستوى التطلعات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات.

و خصص في الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

ا–البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية و كذا رقمنة 61 محطة أرضية.

بـــ–العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل و الأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

جـ -الداخلية: و الغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية.

د-التجارة: إذ انه و قصد تحسين الفضاء التجاري و تنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة و هي:

_ انجاز مخابر مراقبة النوعية.

_ اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية.

_ انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

ه-المالية: حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب بالخصوص.

المبحث الثالث:أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي 2001-2009.

انطلاقا من المنظور الكينزي فان الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، وعلى هذا الأساس نحاول إبراز أثر البرامج العمومية للإنفاق العام الطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2004.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004،حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4.8%، وهو أعلى من ما قد حقق في الفترة 1995-2000 و الذي بلغ 3.2%، وقد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1% كمتوسط سنوي[1].

الجدول39 : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004

(الوحدة :%)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.6	4.7	6.9	5.2

Source : world Bank : op-cit , p 24

ونلاحظ من الجدول السابق أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001-2004، إذ وصلت إلى مستوى 6.9% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5.2% سنة 2004 و ذلك يرجع إلى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003 و التي ارتفعت بحوالي 10.4%، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001-2004 قدر بـــ 1.2%.

[1] World Bank : op-cit , p 4.

الشكل53: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول السابق.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004،يبرز لنا التوزع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي:

الجدول 40 : معدلات النمو القطاعية 2001-2004

(الوحدة: %)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء و أشغال عامة	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارات العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارات العامة	2.0	3.0	4.5	4.0
حقوق و ضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2

Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, p 176,
) , consulter le 1/02/2010.www.bankofalgeria.dz/rapport.htm(

ومن خلال ما جاء في الجدول أعلاه، وبالاستناد إلى ما جاء في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي نجد:

1–القطاع الفلاحي:

حصل القطاع الفلاحي على ما قيمته 55.9 مليار دج من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،توزعت على السنوات الأربعة التي يمتد خلالها المخطط،و قد حقق هذا القطاع على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا و هبوطا وذلك راجع بالأساس إلى الظروف المناخية، حيث سجل ما يقارب 13.2% سنة 2001 إلا انه انخفض سنة 2002 إلى حدود –1.3% رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع تلك السنة كما يبرزه جدول مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،ثم و نظرا لتحسن الظروف المناخية بالأساس إضافة إلى ازدياد الدعم الفلاحي بلغ معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 19.7% سنة 2003 لكنه عاود الانخفاض مجددا سنة 2004 إلى مستوى 3.1%.

2–قطاع البناء و الأشغال العمومية:

يعتبر هذا القطاع صاحب اكبر المخصصات المالية لتي جاء بها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو ما انعكس إيجابا على نمو هذا القطاع خلال الفترة 2001–2004، حيث انتقل معدل نموه من 2.8% سنة 2001 إلى 8.8% سنة 2002،و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الذي وجه لهذا القطاع بالخصوص سنتي 2001 و 2002 حيث بلغ في كلتا السنتين حوالي 170.9 مليار دج،ثم عاود معدل نمو القطاع الانخفاض مجددا سنة 2003 إلى 5.5% بسبب تأثره بزلزال 21 ماي 2003 ثم عاود الارتفاع في السنة الموالية إلى 8.8%، ويعتبر ذلك أثرا جد ايجابي مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي خص به هذا القطاع على طول الفترة 2001–2004 و البالغ 210.5 مليار دج، إذ بلغت الزيادة في الناتج المحلي لهذا القطاع خلال الفترة المعنية 200 مليار دج وهو ما يعكس التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع والديناميكية التي ولدها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في النشاط الاقتصادي من خلال هذا القطاع.

3–قطاع الصناعة:

سجل هذا القطاع نسب نمو متدنية خلال فترة تنفيذ البرنامج،إذ قدر متوسط نمو القطاع خلال نفس الفترة 2.3% والتي ترجع بالأساس إلى مساهمة القطاع الخاص،في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية، وبالخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات الإفلاس و تراكم الديون، واقتصاد دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية و ترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز 4 مليار دج.

حيث عرف المؤشر العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة 2001–2004 ثباتا على العموم ولم يتغير طوال تلك الفترة إلا بحوالي 0.4–%، وذلك راجع بالأساس إلى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يمكنها من تقليص حجم ديونها و تطوير قدراتها الإنتاجية و تعزيز مكانتها التنافسية و من ثم تجنب إغلاق وحداتها الصناعية وتسريح العمال،إذ انه و خلال الفترة المعنية شهدت كل من قطاعات الطاقة و الماء،الصناعات الاستخراجية ومواد البناء ارتفاعات معتبرة في المتوسط قدرت على التوالي بـــ 5.4% ،1% و 2.2%

مقارنة بالقطاعات الأخرى التي سجلت في المتوسط معدلات سالبة كان لها الأثر الكبير على تدني الناتج الصناعي خاصة قطاعات المواد الغذائية،الجلود و الأحذية و الخشب و الورق ، إذ قدرت على التوالي بـــ 16.9-%،2.8-% و5.6-%.

الجدول 41 :مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2001-2004

(سنة الأساس: 1989=100)

السنوات / الصناعات	2001	2002	2003	2004
طاقة و مياه	179.9	187.7	200.0	211.6
محروقات	128.0	133.8	143.7	145.2
صناعات استخراجية	77.3	83.1	83.6	82.7
إنشاءات ميكانيكية و كهربائية	62.8	67.2	73.2	73.6
مواد البناء	98.6	104.8	96.8	105.4
مواد غذائية	74.8	60.5	48.1	40.5
نسيج	28.5	29.6	28.9	24.6
جلود و أحذية	15.4	13.0	12.1	13.5
خشب و ورق	30.9	31.2	29.4	28.1
صناعات كيميائية	94.3	88.8	79.4	78.0
صناعات أخرى	27.0	27.3	24.1	25.3
المؤشر العام خارج قطاع المحروقات	74.8	75.1	73.7	73.8
المؤشر العام	**58.0**	**86.2**	**87.0**	**87.3**

Source : Ibid : p177.

4-قطاع الخدمات:

يملك هذا القطاع دور كبيرا في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 من خلال المعدلات الموجبة و المحققة سواء في الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة، إضافة إلى حوزته على النسبة الأكبر من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، إذ بلغ معدل النمو للخدمات في الإدارات العامة 3.3% و 5.2% بالنسبة لخدمات خارج الإدارات العامة، و ذلك يرجع بالأساس إلى ما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من تنشيط لقطاع النقل و الاتصالات الذي ساهم تحريره سنة 2001 في تفعيل اثر الإصلاحات في هذا القطاع.

و مما سبق يمكن القول أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال مخصصاته لقطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية بشكل رئيسي ،بحكم أن ذلك ساهم بشكل

مباشر في توليد دخول في الاقتصاد الوطني سمحت في توليد زيادة في الناتج المحلي،و كذا من خلال مخصصاته لقطاع الفلاحة و الصيد البحري بحك انه قطاع ذو ناتج مباشر في الاقتصاد المحلي، و لو أن ذلك كان بشكل ضئيل باعتبار أن هذا القطاع تأثر كثيرا بالظروف المناخية المتقلبة،أما ما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يخص التنمية المحلية و البشرية و دعم الإصلاحات فان أثره على الناتج المحلي لا يكون بشكل مباشر و على المدى القصير، لأنه يهدف الأساس إلى تكوين رأس المال البشري وإصلاح الهيئات و الإدارات و تطوير المناخ الاستثماري.

وبإتباع اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر كقنوات وسيطة لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، نجد انه و من ناحية الاستهلاك فانه قد شهد ارتفاعا متواصلا طوال الفترة المعنية سواء كان استهلاكا عاما أو خاصا، وهذا ما يؤكد عدم إزاحة الإنفاق لعام للاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،إذ شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعا متواصلا قدر ب 8.3% في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 مقابل 6.2% للفترة 1998-2000، في حين قدر ارتفاع الاستهلاك العام في المتوسط بـــ 10.88% للفترة 2001-2004 مقابل 6.8% للفترة 1998-2000، وهو ما يوضح الدور الكبير الذي لعبه الطلب الاستهلاكي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفع نسبيا خلال الفترة 2001-2004 مقارنة بالفترات السابقة.

الجدول42 : تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2001-2004

(الوحدة: مليار دج ، %)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
الاستهلاك العام*	624.6	700.4	777.5	847.5
الاستهلاك الخاص*	1847.7	1988.0	2124.9	2358.0
التغير في الاستهلاك العام**	11.49	12.13	11.00	8.93
التغير في الاستهلاك الخاص**	7.78	7.59	6.88	10.96

Source :* : Ibid : p 174.

: من إعداد الطالب بناء على بيانات نفس الجدول.

ومن ناحية تطور حجم الاستثمار ومعدلات الفائدة خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، لوحظ على العموم تزايد في حجم الاستثمار الصافي و الذي يرجع بالأساس إلى تزايد الاستثمار العام والذي بلغ متوسط الزيادة السنوية فيه خلال الفترة المعنية 10% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـــ 20% كمتوسط زيادة سنوي للفترة 1996-2000 و يرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع في الناتج المحلي الخام بشكل اكبر من ارتفاع قيمة الاستثمار العام، هذا الأخير ارتفع بنسبة 2.1% سنة 2004 مقارنة بسنة

2001،أما الاستثمار الخاص فقد انخفض سنة 2004 بـــ 1.7% مقارنة بسنة 2001، حيث قدر متوسط زيادته السنوية في الفترة 2001–2004 حوالي 11.1% مقارنة بـــ 8.92% كمتوسط زيادة سنوي للفترة 1996–2000، و هو ما يوضح على أن الإنفاق العام في الجزائر لم يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص، حيث أن معدلات الفائدة خلال الفترة 2001–2004 شهدت انخفاضات متتالية بسبب تزايد الادخار الوطني المتراكم بسبب ارتفاع مداخيل الجباية النفطية بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات ، وهو ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة بدل توجهها إلى الارتفاع لان الإنفاق العام لم يمول بالاقتراض من السوق النقدي بل مول عن طريق الادخار الوطني.

الجدول 43 : تطور الاستثمار العام و الخاص،الادخار الوطني و معدلات الفائدة 2001–2004

(الوحدة: مليار دج ، %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم الاستثمار الصافي*	23.7	24.4	24.0	24.1
حجم الاستثمار العام*	8.4	10.0	10.8	10.5
حجم الاستثمار الخاص*	15.3	14.4	13.2	13.6
حجم الادخار الوطني**	1770.8	1812.7	2356.0	2865.0
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض***	9.5	8.5	8.0	8.0
معدلات الفائدة على الإيداع***	6.3	5.3	5.3	2.5

Source : * : world Bank : op-cit , p24.
** : banque d'Algérie : op-cit , p 174.
***UMCE : op-cit , p24.

وقد كان للأثر الايجابي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على نمو الناتج المحلي انعكاس واضح و جد ايجابي على حجم العمالة خلال الفترة 2001–2004 ، حيث كان يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ما يقارب 850000 منصب عمل خلال الفترة التي يمتد خلالها، وقد تحقق كنتيجة لتطبيقه حوالي 728000 منصب عمل[1]، حيث شهد معدل البطالة خلال الفترة المعنية تراجعات ملحوظة و متتالية قدرت ب 9.6% بين سنتي 2001 و 2004، وساهمت قطاعات الاقتصاد الوطني في ذلك كما يلي:

1-–قطاع الفلاحة: يعتبر قطاع الفلاحة أهم قطاع مساهم في زيادة حجم العمالة تقليص معدلات البطالة خلل الفترة 2001–2004،إذ بلغت نسبة البطالة فيه 0%[2] علاوة على زيادة مناصب العمل التي يوفرها

[1] International monetary fund :report n° 61 : op-cit , p 20.

[2]وذلك استنادا إلى معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر التي تظهر أن حجم العمالة النشطة في القطاع الفلاحي هو نفسه حجم العمالة المشغلة فيه.

القطاع بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 8%، كما أن حجم العمالة فيه ازداد سنة 2004 ب 289000 عامل مقارنة بسنة 2001، وذلك راجع إلى الأثر الايجابي لمخصصات مخطط دعم
الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي، بحكم أن هذا القطاع يرتكز بالأساس في العملية الإنتاجية على عنصر العمل و هذا ما أدى إلى ازدياد حجم التشغيل مع ازدياد الدعم الموجه لهذا القطاع.
2–قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة نمو في حجم العمالة تعد الأضعف إذ بلغت في المتوسط خلال الفترة 2001–2004 حوالي 0.8%، و هذا يعد منطقيا إلى حد كبير، حيث أن هذا القطاع الذي يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر لم يحظ بمخصصات مالية معتبرة ضمن مخطط دعم
الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى المشاكل و الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في شكل عدم قدرته على المنافسة و ضعف قدرته الإنتاجية بفعل تراكم الديون و الإفلاس الذي أصاب العديد من فروعه الإنتاجية.
3–قطاع البناء و الأشغال العمومية:استفاد هذا القطاع من الحصة الأكبر ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بما يقارب 210.5 مليار دج،و قد ساهمت المشاريع المدرجة في إطار برنامج الهياكل الكبرى و المنشآت القاعدية في زيادة حجم العمالة خلال الفترة 2001–2004 بمتوسط معدل نو سنوي بلغ 5.45%، إذ زاد حجم العمالة في هذا القطاع سنة 2004 بنسبة 21.6% مقارنة بما كان عليه سنة 2001، وهي نسبة تؤكد على مدى أهمية الاستثمارات العامة في هذا القطاع و تأثيرها الايجابي على حجم العمالة في الاقتصاد الوطني.
4–قطاع الخدمات:سجل هذا القطاع متوسط معدل نمو سنوي للعمالة قدر 3.1% خلال الفترة 2001–2004،إذ استفاد بشكل ايجابي من تطوير قطاع النقل من خلال تحديث و صيانة شبكات الطرق و السكك الحديدية، وكذا قطاعي الاتصالات و التجارة اللذان تأثرا بتحسن مستوى المعيشة و ما يتبعه من زيادة في الطلب.

ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه الأعمال المنزلية و باقي القطاعات في الحد من معدلات البطالة،حيث زاد عدد العمال سنة 2004 بحوالي 672000 عامل أي ما نسبته 48% مقارنة بسنة 2001،و عموما فان الملاحظ هو أن معدل البطالة انخفض بحوالي 12.2% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 و هو ما نتج عنه ازدياد حجم الناتج المحلي الاسمي سنة 2004 بحوالي 43.7% مقارنة بسنة 2001، و هي تعتبر نتيجة مقبولة رغم انه كان من الممكن تحقيق معدلات نمو أعلى لو استغلت الموارد المالية المخصصة أحسن استغلال و بأعلى كفاءة ممكنة لتطوير أداء الاقتصاد الحقيقي بالخصوص الذي تبقى مساهمته في الناتج المحلي الاسمي ضعيفة لم تتجاوز 35% خلال الفترة 2001–2004 و تبقي الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، كما أن حجم لعمالة يتركز بالأساس في القطاع العام في ظل ضعف أداء القطاع الخاص، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن متوسط معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001–2004 و الذي قدر ب 4.8% قارب إلى حد كبير تقديرات الحكومة المستهدفة و التي قدرت ب5%.

الجدول 44 : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2004

(الوحدة: ألف عامل، %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء و أشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل ، مواصلات و تجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية،خدمة وطنية و قطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة	**27.3**	**25.7**	**23.7**	**17.7**

Source : banque d'Algérie : op-cit ,p 180.

و من الضروري الإشارة إلى أن ذلك الأثر الايجابي الكبير لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على حجم العمالة لم يكن بنفس الشكل من ناحية تأثير الارتفاع في الطلب الكلي الناتج عن زيادة حجم العمالة على نمو الناتج المحلي، و ذلك يرجع إلى أن نسبة كبيرة من ذلك الطلب الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وجه إلى الخارج، حيث شهدت واردات الجزائر نموا متواصلا على طول الفترة 2001-2004 قدر بـــ89.3% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 بمعدل نمو سنوي قدر بـــ 18.8%، وهو ما اثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه، فعوض أن يتم تلبية تلك الزيادة المتولدة في الطلب الكلي عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي حتى يكون هناك نمو معتبر في الناتج المحلي، تم تلبيته بزيادة الواردات و هو ما يطرح إشكالية ما مدى جدوى مثل هذه البرامج التي ترتكز على الزيادة في الإنفاق العام إذا كانت تزيد فقط من الواردات،في ظل عدم كفاءة و مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، وهو الأمر الذي أدى إلى ضعف اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو بحكم أن الأثر الايجابي يتطلب مرونة و كفاءة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلب المتزايد نتيجة تزايد الإنفاق العام، إذ مس الارتفاع في الواردات كل من المواد الأولية بما يقارب 64.7%، المواد نصف المصنعة بـــ 95.8%،المواد الصناعية 104.6%،و السلع الاستهلاكية ب 86.4% وذلك بين سنتي 2001 و 2004.

الجدول45: تطور حجم واردات الجزائر 2001-2004

(الوحدة: مليون دولار أوروبي)

السنوات / أنواع الواردات	2001	2002	2003	2004
مواد غذائية	2346	2572	2516	3385
طاقة	97	132	41	158
مواد أولية	445	490	607	733
سلع نصف مصنعة	1747	2186	2683	3422
تجهيزات فلاحية	154	139	121	157
تجهيزات صناعية	3239	4146	4654	6681
سلع استهلاكية	1400	1649	1984	2610
مدفوعات+صيانة و إصلاح الأجهزة و العتاد	/	696	716	808
القيمة الإجمالية للواردات	**9482**	**12010**	**13222**	**17954**

Source : Ibid : p 190.

وقد خلص تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ثلاثة نقاط رئيسية كان أخذها بعين الاعتبار أمرا مهما في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لضمان فعاليته في التأثير الايجابي على الاقتصاد الوطني و هي[1] :

1-محدودية الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفيذ برامج و مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي: إذ يبرز ذلك بشكل رئيسي في قطاع التعليم،فغياب إستراتيجية واضحة المعالم و الأهداف أدى إلى سوء التسيير و تبذير الموارد مما أدى إلى عد تحقق النتائج المرضية.

2-ضعف الدراسات التقنية للمشروعات: حيث أن وضع دراسات تقنية عشوائية أدى إلى سوء تنفيذ المشاريع و البرامج القطاعية، وزيادة على ذلك سوء اختيار نوعية المشاريع بسبب غياب استراتيجيات قطاعية محددة إضافة إلى غياب أجهزة تنفيذ مؤهلة قادرة على التسيير الحسن و الأمثل للبرامج والمشاريع وفق آلية واضحة، وترتب على ما سبق عدم احترام مواعيد و آجال تنفيذ المشاريع و طول مدة انجازها مع الارتفاع في تكاليف الانجاز مقارنة بما قد خصص لها في الميزانية الأولية.

3-سوء عملية تحليل التكاليف: إذ أن تحليل التكاليف التي ترتبت على مشاريع و برامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أظهرت ارتفاعها بشكل كبير، وذلك لا يعود فقط إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدينار الجزائري باعتبار أن التجهيزات الصناعية و المواد الأولية تستورد من الخارج، وإنما يعود إلى سوء التخطيط و ضعف الدراسات التقنية و كذا غياب التنسيق بين مختلف المصالح المكلفة بعملية التنفيذ والانجاز و غياب الرشادة في تسيير الأموال العمومية، حيث انه و في قطاع الصحة مثلا قدر ما نسبته

[1] World Bank : op-cit , pp 5,7.

26% من التجهيزات الموجودة تعتبر تجهيزات خارج الخدمة لا حاجة لها، كما أن عديد التجهيزات العاطلة تم استبدالها بتجهيزات أخرى جديدة بدل القيان بإصلاحها وصيانتها، ونفس الشيء بالنسبة لقطاع النقل حيث قدرت تكلفة إعادة تقييم المشاريع ب 15% من القيمة الأصلية المخصصة.

وقد تم في هذا الإطار و قصد تحسين نوعية المشاريع من ناحية دراساتها التقنية و انجازها إنشاء الصندوق الوطني لتجهيز التنمية في جوان 2004 يرأسه وزير المالية و كان الهدف من إنشائه هو:

_ العمل على ضمان احترام القواعد و الأسس لضرورية في تنفيذ المشروعات.

_ العمل على تحقيق أولويات كل قطاع و بالتالي العمل على تحسين نوعية المشروعات.

_ الرقابة التقنية على تحضير، تنفيذ و تقييم المشروعات.

_ توجيه و تسهيل عملية الاندماج بين القطاع الخاص والقطاع العام في انجاز المشروعات الكبرى.

المطلب الثاني:أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي 2005-2009.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004،حيث انه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، و التي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، و من جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

فمن ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك،في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت ب 10.5% و ذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية.

الجدول46: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009

(الوحدة: %)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	*10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	/
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	**2.1

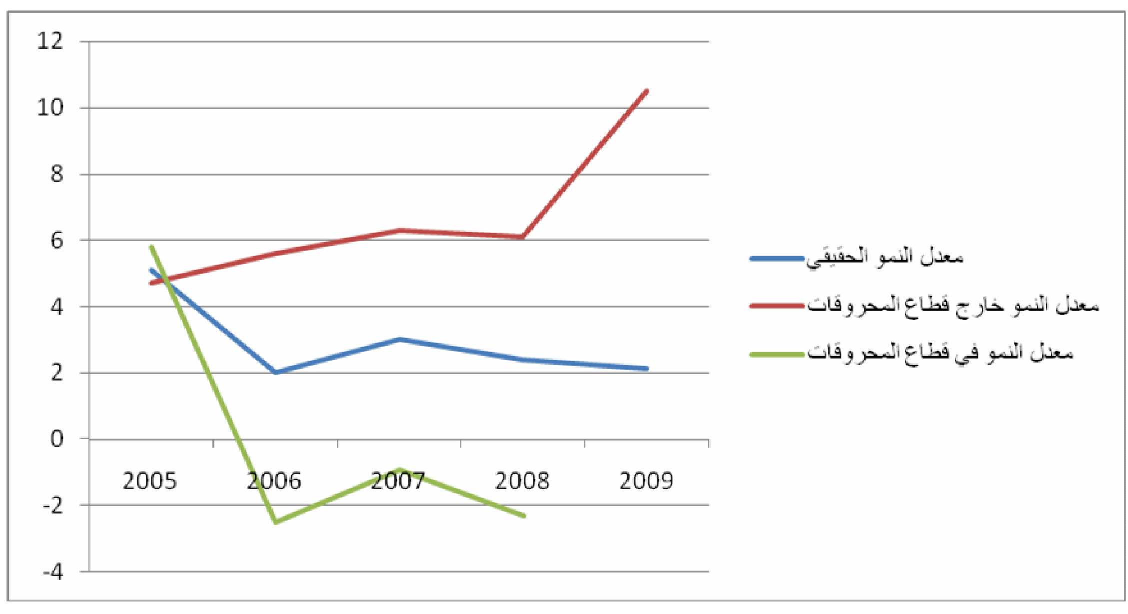
Source : banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p190 ( ), consulter le 4/02/2010.www.bankofalgeria.dz/rapport.htm

*: بوابة الوزير الاول: ( ), www.premier-ministre.gov.dz/arabe/index.php?option=com_content&task=view&id=735&itemid=1 اطلع عليه يوم 4\2\2010.

** : world Bank : regional economic prospects , 2010 , p 145 , ( ) reviewed on http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2010/Resources/Appendix-MNA.pdf 3/2/2010.

حيث انه و كما يوضحه الجدول السابق،فان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 و ذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب 8.3% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا و كذا ارتفاع معدل نمو قطاع خارج المحروقات،لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات.

الشكل 54: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009



المصدر:من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول السابق.

ومن هذا المنطلق يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009،رغم التحسن الذي شهدته معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تجلى تأثيره على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

الجدول47: معدلات النمو القطاعية 2005-2009

(الوحدة: %)

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	-5.3	/
صناعات عمومية	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	*3.5
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	/	/
بناء و أشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	/
خدمات خارج الإدارات العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	/
خدمات الإدارات العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	/

Source : banque d'Algérie : 2008 : op-cit , p190.

*: بوابة الوزير الأول: مرجع سبق ذكره.

1-القطاع الفلاحي:

خصص لهذا القطاع ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي بين سنتي 2005 و 2007 بما يقارب 3.1%، لكنه عاود الانخفاض بشكل حاد بما يقارب 10.3% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 و ذلك بفعل القحط و الجفاف آنذاك،لكنه تحسن سنة 2009 ليشهد نموا معتبرا بفعل قطاع الحبوب الذي وصل حجم ناتجه إلى 61.2 مليون قنطار، وبالتالي فرغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لهذا القطاع إلا أن الظروف المناخية تلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج في هذا القطاع.

2-القطاع الصناعي:

حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، إذ بلغت كحد أقصى 3.2%، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007 و ذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال الفترة المعنية في كل من صناعة المواد الغذائية ب 2.3 نقطة مئوية، صناعة النسيج بـــ 6.2 نقطة مئوية و صناعة الإنشاءات الميكانيكية و الكهربائية بـــ 15.1 نقطة مئوية، ثم عاود معدل نمو الناتج للصناعة العمومية سنتي 2008 و 2009 ليبلغ على التوالي

1.9% و 3.5%، وذلك نتيجة تحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي في كل من فروع: الطاقة و المياه، المواد الغذائية، النسيج و الجلود و الأحذية كما يوضحه الجدول التالي، ويظهر لنا مما سبق أن أداء القطاع الصناعي يبقى ضعيفا و دون المستوى رغم الفرص التي تتيحها السوق المحلية خاصة مع البرنامج التكميلي لدعم النمو،إذ أن ازدياد الطلب في إطار برامجه و مشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في شقه العام أو الخاص مما أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة ، نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية.

الجدول48: مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية 2005–2008

(سنة الأساس: 1989=100)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008
طاقة و مياه	231.7	239.6	253.9	273.9
محروقات	149.6	148.5	150.7	147.1
صناعات استخراجية	91.0	104.5	120.9	132.8
إنشاءات ميكانيكية و كهربائية	70.6	71.5	55.5	57.7
مواد البناء	112.7	108.5	116.1	114.2
صناعات كيميائية	82.3	77.7	67.4	69.1
صناعة المواد الغذائية	34.6	31.9	32.3	34.5
نسيج	24.6	21.2	18.4	18.2
جلود و أحذية	10.9	9.2	7.4	7.4
خشب وورق	23.1	23.7	23.2	20.4
صناعات أخرى	19.0	18.8	13.0	10.3
المؤشر العام	**88.7**	**88.4**	**90.1**	**91.8**

Source : banque d'Algérie : 2008 : op-cit , p191.

3–قطاع البناء و الأشغال العمومية:

يعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005–2008 حوالي 9.5%، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية و المنشآت الأساسية أو برنامج المليون سكن.

4–قطاع الخدمات:

يعتبر هذا القطاع صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الخام من بين قطاعات قطاع خارج المحروقات،وهو يعتبر من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إلى جانب قطاع

الأشغال العمومية،إذ بلغ متوسط معدل نمو ناتجه في الإدارات العامة 5.2% و 6.7% خارج الإدارات العامة،و ذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية وتحديثها و كذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال سعيه إلى تطوير قطاعي النقل و الاتصالات.

وقد جاء الأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الايجابي على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة،حيث نجد انه من ناحية الاستهلاك فقد ارتفع بنسبة 3.6% بين سنتي 2005 و 2008، إذ ارتفع الاستهلاك العام خلال نفس الفترة بمتوسط معدل نمو قدر بـــ 15.3%، في حين قدر متوسط معدل نمو الاستهلاك الخاص في الفترة ذاتها حوالي 7.6%.

الجدول49: تطور حجم الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2005-2008

(الوحدة: مليار دولار،%)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008
حجم الاستهلاك العام	865.9	954.9	1062.9	1464.0
حجم الاستهلاك الخاص	2553.0	2695.6	2984.1	3185.9
التغير في الاستهلاك العام*	2.2	10.2	11.3	37.7
التغير في الاستهلاك الخاص*	7.6	5.5	9.3	8.0

Source : Ibid : p188.

*: من إعداد الطالب بناء على بيانات نفس الجدول.

أما من ناحية تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من الاستثمار، الادخار و معدلات الفائدة، فنجد أن حجم الاستثمار الصافي قد تضاعف سنة 2008 مقارنة بسنة 2005 و ذلك بفعل برنامج الاستثمارات العامة الضخم الذي أقرته الدولة طوال فترة 2005-2009،و قد ساهم في ذلك التراكم الكبير في حجم الادخار الوطني نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري بشكل وصل إلى حدود 100 دولار سنة 2008،حيث تزايد الادخار الوطني سنة 2008 ب 64% مقارنة بسنة 2005، في حين أن معدلات الفائدة الاسمية شهدت استقرارا على العموم بالنسبة للإيداع، أما معدلات الفائدة الحقيقية على الإيداع فعرفت تراجعا ملحوظا حتى سجلت مستويات سالبة بين سنتي 2007 و 2008 بفعل ارتفاع معدلات التضخم مقابل ثبات معدلات الفائدة الاسمية على الإيداع،و بالنسبة لمعدلات الفائدة على الاقتراض فقد سجلت تذبذبات بين صعود و هبوط خلال الفترة المعنية مقابل سجيل معدلات الفائدة الحقيقية على الاقتراض انخفاضا طوال الفترة المعنية، ويرجع هذا التذبذب في معدلات الفائدة بين صعود و هبوط إضافة إلى الفجوة الكبيرة الموجودة بين معدلات الفائدة على الإيداع و الاقتراض إلى عدم كفاءة القطاع البنكي خاصة و أن البرنامج التكميلي لدعم النمو مول عن طريق الادخار الوطني المتراكم و من ثم يفترض عدم ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض.

الجدول 50: تطور حجم الاستثمار،الادخار الوطني، معدلات الفائدة و التضخم 2005-2008

(الوحدة: مليار دج ، %)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمار الصافي*	2395.4	2583.9	3220.4	4113.6
حجم الادخار الوطني*	3923.0	4657.9	5320.9	6434.8
معدلات الفائدة الحقيقية على الإيداع**	0.15	0.2	-1.7	-2.8
معدلات الفائدة الحقيقية على الاقتراض**	6.35	6	3.5	3.3
معدل التضخم*	1.6	2.5	3.5	4.4
معدلات الفائدة الاسمية على الإيداع***	1.7	2.7	1.8	1.6
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض***	8	8.5	7	7.7

Source : * : Ibid : p p 188,192

****** : African development Bank group : recherche l'efficience et pouvoir de marché des banques en Algérie : conférence économique africain, 2009, p13,
) , consulter le 4/02/2010.**www.afdb.org (**

***: من إعداد الطالب بناء على بيانات نفس الجدول.

وقد ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2008 في زيادة حجم العمالة بنسبة 12.5% مقارنة بسنة 2005،وانخفض معدل البطالة سنة 2008 ليصل إلى ما يقارب 11.3% بعد أن قدر سنة 2005 ب 15.3%،وقد سجلت أهم نسبة نمو للعمالة خلال هذه الفترة في قطاع البناء و الأشغال العمومية والتي قدرت بـــ 8.4% كمتوسط معدل نمو للفترة 2005-2008،وذلك يرجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته له، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي حقق متوسط معدل نمو للعمالة قدر خلال نفس الفترة بـــ5.4%، في حين أن قطاع الفلاحة حقق معدلات متذبذبة في نمو العمالة بسبب تضرره من الظروف المناخية رفقة قطاع الصناعة الذي يعكس من خلال تذبذب معدلات نمو العمالة فيه على سوء وضعيته و ضعف أدائه و عدم استفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية.

الجدول51 : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2005-2008

(الوحدة: فرد عامل)

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002
الفلاحة	1683	1780	1842	1841
الصناعة	523	525	522	530
بناء و أشغال عمومية	1050	1160	1261	1371
إدارة	1527	1542	1557	1572
نقل،مواصلات و تجارة	1439	1510	1589	1688
أعمال منزلية،خدمة وطنية و قطاعات أخرى	2275	2485	2498	2579
معدل البطالة	**15.3**	**12.3**	**11.8**	**11.3**

Source : banque d'Algérie 2008 : op-cit, p194.

لكن الأثر الايجابي على حجم العمالة لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي، إذ أن الزيادة في حجم العمالة و ما تولد عن ذلك من زيادة في الطلب الكلي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج، وذلك يبرز جليا من خلال قيمة الواردات التي عرفت تزايدا كبيرا إبان فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو،إذ بلغت قيمتها سنة 2008 حوالي 191.3% من قيمتها سنة 2005، أي بزيادة قدرت ب 91.3% و التي ترجع بالأساس إلى زيادة واردات التجهيزات الصناعية بـــ 81%، المواد الأولية بـــ 86.6% و التي تدخل في إطار مستلزمات برامج و مشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو، و كذا واردات كل من السلع الغذائية بـــ 119.2% و السلع الاستهلاكية بـــ 41% و التي تعود إلى ارتفاع الطلب الداخلي للأسر و المؤسسات و عجز الجهاز الإنتاجي على تلبيته.

الجدول 52 : تطور حجم الواردات في الجزائر 2005-2008

(الوحدة: مليون دولار أوروبي)

السنوات / أنواع السلع	2005	2006	2007	2008
مواد غذائية	3374	3572	4656	7397
طاقة	199	230	305	560
مواد أولية	706	792	1245	1318
مواد نصف مصنعة	3845	4637	6678	9502
تجهيزات فلاحية	150	90	137	164
تجهيزات صناعية	7950	8015	9361	14394
سلع استهلاكية	2922	2830	3546	4122
مدفوعات+إصلاح و صيانة العتاد	711	515	420	536
القيمة الإجمالية للواردات	**19857**	**20681**	**26348**	**37993**

Source : Ibid : p205.

المطلب الثالث: تقييم برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2009.

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6%، إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي،لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات و التي كان لها الأثر الكبير في الحد من اثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر إلى قيمتها،و يمكن إبراز أهم الايجابيات و السلبيات حول برامج الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:

1-ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـــ 5.5% خارج قطاع المحروقات و 4.8% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز3.2% خلال الفترة 1995-2000 ، وهوما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه،في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6.6% خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة اكبر مما قد حقق خلال الفترة 2001-2004 من قبل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،و هذا ما يؤكد على استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام.

2-شهد تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر عدة نقائص و عيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة،إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل اكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق العام وسوء التسيير و التنفيذ، حيث أن تنفيذ تلك البرامج و المشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف و الإيرادات،مما أدى إلى تبذير الموارد المالية بشكل اثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

3-هشاشة نظام الاستثمارات العمة في الجزائر و الذي يتميز بــ:

_ سوء اختيار نوعية المشاريع

_ ارتفاع تكاليف المشاريع

_ ضعف الدراسات التقنية للمشروعات

_ ضعف الأطر الرقابية، المؤسساتية و التنظيمية.

_ التفاوت في تغطية مناطق و جهات الوطن.

_ غياب التنسيق بين المصالح و الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها.

_ الاستناد إلى طريقة تنفيذ المشاريع " مشروع بمشروع" و التي تؤدي في الغالب إلى سوء التسيير وتبذير الموارد.

حيث تميزت استثمارات قطاع خارج المحروقات بنوع من الاستقرار و الثبات،إذ بلغ معامل الاختلاف لها خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0.27 مقارنة باستثمارات قطاع المحروقات التي تميزت بديناميكية اعلي ببلوغ معامل الاختلاف لها 0.44 و ذلك يشير إلى حد كبير إلى سبب ارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات عنها في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004،أما استثمارات القطاع العام فتميزت بنوع من عدم الثبات و الاستقرار خلال الفترة المعنية ببلوغ معامل الاختلاف لها 0.53 مقارنة لاستثمارات القطاع الخاص التي تميزت على العموم بالثبات بمعامل اختلاف قدر ب 0.18 [1]،و ذلك ما يفسر من جهة تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالجزائر و من جهة أخرى عدم وجود مناخ استثماري محفز للقطاع الخاص.

و قد قدرت مهلة التأخير الزمني لأثر الاستثمارات العامة في الجزائر على النمو الاقتصادي بسنة واحدة، و من ثم فان معامل رأس المال الحدي الذي يقيس مدى كفاءة الاستثمارات هو عبارة عن حاصل قسمة التغير في الاستثمار خلل الفترة t على النمو الاقتصادي المحقق خلل الفترة t+1، وقد قدر معامل رأس المال الحدي في الجزائر للفترة 2001-2004 حوالي 4.7 و هو معدل منخفض مقارنة بما قد سجل خلال الفترة 1996-1999 و المقدر ب 9.5،كما قدر معامل رأس المال الحدي في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004 بــ 4.9 و هو اقل مما قد قدر خلال الفترة 1996-1999 أين

[1] World bank : op-cit , p25.

سجل ما قيمته 9.1[1]، وهذا ما يدل على تحسن الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات في الفترة 2001–2004 مقارنة بالفترة السابقة لها.

و يرجع انخفاض معامل رأس المال الحدي خلال الفترة 2001–2004 إلى تحسن المحيط الاستثماري بالدرجة الأولى مقارنة بما كان عليه في الفترات السابقة، إذ أن عودة الاستقرار السياسي سمح بانتعاش النشاط الاقتصادي و خلق المزيد من الفرص الاستثمارية، و هذا ما مكن من استغلال اكبر للموارد و بشكل أكفأ خاصة مع بداية الإصلاحات في القوانين و التنظيمات و كذا في كل من قطاعي : النقل و الاتصالات.

4–إن أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يكون حسب الفكر الكينزي نتيجة استجابة جانب العرض للطلب المتزايد و المتولد عن تلك البرامج الانفاقية العامة،حيث أن الهدف منها بالأساس هو انتعاش نشاط الجهاز الإنتاجي نتيجة تنشيط الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه أهم سبب للركود الاقتصادي، لكن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس ليست مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي و عدم كفاءته،و بالتالي فان تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أو البرنامج لتكميلي لدعم النمو لن يؤثر بالشكل اللازم على النمو الاقتصادي لان تلك الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن كلا البرنامجين تم تلبيتها عن طريق الواردات،إذ ارتفعت خلال الفترة 2001–2008 بحوالي 300% و هو ما يبرز حجم الطلب المتسرب إلى خارج الاقتصاد المحلي نتيجة عدم كفاءة و قلة مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، و هذا ما أدى إلى ضعف تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها المالية المرتفعة.

5–إن استهداف التأثير الايجابي لأي سياسة اقتصادية كانت يتطلب بالأساس وضع أهداف معينة واستراتيجيات محددة المعالم و الأسس وفق أولويات قطاعية معينة يمليها الوضع الاقتصادي الراهن،لكن تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر شهد استهداف مجموعة من الأهداف المتعددة بشكل اثر على تخصيص و توزيع الموارد بين القطاعات، و من ثم على فعاليتها في تحقيق ما هو مطلوب،إذ أن غياب استراتيجيات واضحة و كذا غياب أجهزة مؤهلة لوضع الدراسات التقنية و في تنفيذ و مراقبة البرامج والمشاريع أدى إلى ضعف فعالية هذه البرامج على النشاط الاقتصادي و طغى عليها سوء التسيير و هدر الأموال العمومية.

6–تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال فترات تطبيق البرامج،إذ أن حرص الدولة على تطبيق برامج الإنفاق العام و التي تركزت في معظمها في شكل استثمارات عامة، لم يرافقه نفس الحرص على تنفيذ عديد الإصلاحات سواء كانت في القطاع الضريبي، البنكي و القانوني،و هو ما خلق نوعا من عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية و عدم الفعالية للبرامج المقترح تنفيذها، إذ كان من المفروض تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بشكل يوازي أو يفوق وتيرة تطبيق المشاريع و البرامج

[1] Ibid :p25.

المتعددة قصد ضمان فعالية اكبر لهذه البرامج في التأثير على لنشاط الاقتصادي،ومن ثم فتح المجال أمام مزيد منم البرامج ف ظل أجهزة إدارية،قانونية و مالية حديثة،بدل البدء في إصلاح قطاع ما و تنفيذ برامج خاصة بقطاعات أخرى،ثم البدء في إصلاح قطاع ما و تنفيذ برامج أخرى و هي سياسة عشوائية لن تؤدي إلى أي نتيجة تذكر.

7-بشكل عام فان الإنفاق العام المتزايد في الجزائر لم يؤثر بشكل سلبي على نشاط القطاع الخاص سواء من ناحية الاستهلاك آو الاستثمار، ذلك يعود من جهة إلى قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد و غياب سوق مالي نشط لذلك فان زيادة دخول الأفراد توجه إلى الاستهلاك و ليس إلى استثمارها في السوق المالي في شكل أوراق مالية، كما أن تمويل الإنفاق العام كان عن طريق تراكم الادخار الوطني و ليس عن طريق الاقتراض الذي يدفع إلى رفع معدلات الفائدة و خفض الاستثمار الخاص.

خاتمة الفصل

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي و البطالة، فانه يمكن القول بان هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري،من خلال البرامج و المشاريع لتي أدرجت في إطاره و التي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر و عانت من خلالها أزمة اقتصادية وسياسية، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من خلالها تغطية النقائص المسجلة و مواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

لكن و من خلال تأمل معدلات النمو القطاعية المحققة خلال الفترة 2001-2009، يبرز لنا مدى هشاشة القطاع الصناعي سواء كان عاما أو خاصا،وهو الذي من المفروض أن يكون ركيزة النشاط الاقتصادي،حيث انه لم يستفد من الظروف الايجابية التي أتاحتها السوق المحلية خاصة مع إقرار كلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو،حيث انه و عوض استفادته من الطلب المتزايد الناتج عن كلا البرنامجين،كان الاستيراد هو الحل في تلبية ذلك الطلب و هو ما قد يعد فشلا لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي طبقتها الجزائر بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي و بالخصوص في شقه الصناعي.

ومن ثم يمكن القول بان مشكلة الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة عرض،حيث انه ما دام الجهاز الإنتاجي غير كفء و لا يتمتع بالمرونة الكافية،فان زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى و لن ينتج عنها إلا زيادة في الواردات، كما أنها تضع الدولة أمام مشكلة كبيرة و هي صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة،لأنه بغض النظر عن التطور الايجابي لكلا البرنامجين على البنى التحتية و الهياكل القاعدية،فان باقي القطاعات الاقتصادية لم تبني لنفسها قاعدة صلبة تمكنها من الارتكاز عليها حتى و لو لم يكن هناك دعم من طرف الدولة، و هذا ما قد يظهر على انه عودة لتدهور النشاط الاقتصادي في حال خفض الدولة لإنفاقها العام مقارنة بما هو عليه في الوقت الحالي.

الخاتمة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه،بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل و المجالات التي يشملها،ويعتبر الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي،وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي و الاجتماعي معا.

وتلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي،هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت،بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي و من ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله، وتبرز أهمية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على أساس "الطلب يخلق العرض".

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع و منها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق العام في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي للفترة 2001-2009،كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية،كما نشير إلى جملة من الاقتراحات و التوصيات و التي تأتي بناء على النتائج و النقائص و الإختلالات التي جاء بها كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو،وفي الأخير نأتي إلى إبراز الآفاق المكملة لموضوع هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

أ-النتائج النظرية:

تم التوصل في إطار الجانب النظري لهذه الدراسة إلى جملة من النتائج و الإستنتاجات جاءت كما يلي:

1_ تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

2_ لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي،أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد،حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمليها نتائج هذا التدخل من ايجابيات و سلبيات،دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه تدخل الدولة في الاقتصاد.

3_ تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص،أو بين السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناء على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ،كما تبرز أيضا أهميته

من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي و الحد من البطالة،أما من الناحية الاجتماعية فإن الإنفاق العام في شكل تحويلات حكومية و إعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول، ومن ثم فهو يجنب من توسع الهوة بين الطبقات الاجتماعية و المحافظة بالخصوص على تواجد الطبقة المتوسطة بشكل رئيسي انطلاقا من كونها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

4_ يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية،أين تغيب فيها الإحصائيات و البيانات الدقيقة، وكذا بالأساس إلى ضعف أجهزتها الرقابية في الحد من تنامي نشاط السوق الموازي الذي يشكل نسبة جد هامة من اقتصاديات هذه الدول.

5_ يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا طرديا بالتلوث البيئي،وهذا ما يشكل عقبة أمام واضعي السياسات الاقتصادية،حيث أن العمل على تحسين النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي يقابل بزيادة في التلوث البيئي،وهو ما يعتبر مساسا برفاهية الأفراد التي تقاس زيادة على المؤشر البيئي،بمؤشرات أخرى غالبا ما تسير في اتجاه عكس معدلات النمو الاقتصادي ونجد منها على الخصوص مؤشر إعادة توزيع الدخول،حيث أن التأثير السلبي للنمو الاقتصادي على توزيع الدخول بين أفراد المجتمع قد يؤدي على المدى المتوسط و الطويل إلى بروز أزمة اقتصادية،بحكم أن في ذلك تلاشي للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.

6_ يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية و هياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر،حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي كونها تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل و توليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي و رفع حجم الناتج المحلي،كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج، شرط أن تكون تلك الاستثمارات العامة لحاجة لاقتصاد لها و ليس من أجل الإنفاق فيها و فقط لأن ذلك سوف يعتبر تبذيرا للأموال ويحد من تأثيرها غير المباشر على النمو الاقتصادي.

7_ يؤثر الاستهلاك العام على النمو الاقتصادي بشكل كبير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة،إذ أن الأولى أين ينخفض فيها الوعي المصرفي و تقل فيها درجة تطور الأسواق المالية، فإن زيادة الاستهلاك العام لا ينتج عنها إزاحة الاستهلاك الخاص لعدم توجه الأفراد إلى الاستثمار في السوق المالي،بخلاف الدول المتقدمة و التي يعتبر فيها الاستهلاك العام بديلا للاستهلاك الخاص الذي يزاح نتيجة توجه الأفراد إلى الاستثمار في السوق المالي.

ب-النتائج التطبيقية:

في إطار الجانب التطبيقي و ما يتعلق بكل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و أثرهما على النمو الاقتصادي،تم التوصل إلى جملة من النتائج و استخلصت عديد الاستنتاجات كما يلي:

1_ غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.

2_ غياب الرشادة في الإنفاق العام،حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانياتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية و سوء اختيار نوعية البرامج و المشاريع.

3_ عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي و انخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

4_ امتصاص الواردات للطلب المتزايد المتولد عن السياسة التوسعية للإنفاق العام خلال الفترة 2001-2009، حيث تضاعفت قيمتها بين سنتي 2001 و 2009 بـ 300%، وهو الأمر الذي ساهم في استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد.

5_ مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الإنتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه و مقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الإقتصادي يعتبر محدودا.

6_ مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب،حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو كان لها تأثيرا متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين، وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، حيث أن التوسع في الإنفاق العام هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي و ليس خلق جهاز إنتاجي.

7_ التأثير الإيجابي لكلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات،وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولاها كلا البرنامجين لقطاع البناء و الأشغال العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية و الهياكل القاعدية، وهو ما انعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل،الاتصالات و التجارة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

إن العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي ليست علاقة وحيدة الاتجاه أي من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي،وإنما هي علاقة ثنائية تبادلية بحيث أن الإنفاق العام من المنظور الكينزي يمثل إضافة هامة إلى الطلب الكلي و بالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي،كما أن النمو الاقتصادي

ومن خلال قانون "واجنر" يؤثر إيجابا على تطور الإنفاق العام،إذ أن زيادة معدلات النمـو الاقتـصادي يقابلها زيادة في الطلب الكلي تتطلب تدخل الدولة لتلبية جزء من تلك الزيادة برفع حجم إنفاقها العـام،لأن عدم رفع الدولة لإنفاقها العام يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما قد يتسبب في أزمة انكماش اقتصادي.

الفرضية الثانية:

إن نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال مقارنة ما قد تم تحقيقه من نمو اقتصادي فعلي بما كان يمكن أن يتحقق لو استغلت كافة الطاقات الإنتاجية، لأن هدف السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي يهدف بشكل ضمني إلى الاقتراب من حالة الاستخدام التام بغض النظر عن معدل النمو الاقتصادي المحقق، لأن ذلك يعني الاقتراب بالاقتصاد إلى حالة التوازن ومن ثم الحد من البطالة، في حين أن اهتمام السياسة الاقتصادية بالنمو الاقتصادي المحقق و فقط لا يسمح لها بتقدير الوضع الاقتصادي بصورة حقيقية و لا يسمح باعطاء حكم واقعي عن مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة لأنه لا يأخذ الإستخدام التام كحالة توازن بعين الإعتبار.

الفرضية الثالثة:

إن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بصفة موجبة يكون سواء في شكله علـى اسـتثمارات عامة أو في شكله على استهلاك عام،حيث أنه و كما أن الاستثمارات العامة تؤدي إلى توليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي يتولد عنها زيادة في الطلب تسمح بزيادة مقابلة في جانب العرض،فـان الاسـتهلاك العام يؤدي أيضا إلى توليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي و لا يعد تبذيرا للموارد،فهو يمثـل تكملـة لاستهلاك القطاع الخاص و من ثم يمثل إضافة هامة للطلب الكلي من شأنها توليد استجابة فـي جانـب العرض.

الفرضية الرابعة:

يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملا لإنفاق القطاع الخاص،حيث أنه لا توجد إزاحة للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة الإنفاق العام سواء كان استهلاكا خاصا أو استثمارا خاصا،ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف أداء و مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر،ومن ثم فان الإنفـاق العام جاء ليظهر على انه أداة مكملة لإنفاق القطاع الخاص كي ينمو و يتطور و يتمكن من تعزيز مكانته في الاقتصاد المحلي،فقد جاء الاستهلاك العام من جهة ليدعم من استهلاك القطاع الخاص الذي يبقى غير كاف لتنشيط الاقتصاد المحلي تماشيا مع النمو الاقتصادي المحقق نظرا لانخفاض الدخول وتواجد معدلات البطالة في مستويات مرتفعة، ومن جهة أخرى فان الاستثمار العام جاء ليدعم من استثمار القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي الذي يبقى ضعيفا و محدودا،كما أنه يساهم في جلب الاستثمارات الخاصـة سـواء كانت محلية أو أجنبية من خلال تطويره و إنشائه للبنى التحتية و الهياكل القاعدية.

التوصيات و الاقتراحات:

بعد النقائص و الاختلالات المسجلة من خلال برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009،نقترح في هذا الإطار جملة من التوصيات و الاقتراحات في سبيل تفعيل أثر برامج الإنفاق العـــام على النمو الاقتصادي كما يلي:

1_ ترشيد الإنفاق العام: و ذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف و الإيرادات في انجاز المـــشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ،وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنيـــة للمشروعات و تفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية و المالية لها.

2_ وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

3_ الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع و الخروج من سياسة تنفيــذ المـــشاريع الانفاقية ذات القيمة الإجمالية المترفعة،لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة العودة بالإنفاق العـــام إلـــى مستوياته السابقة بعد انتهاء تنفيذ تلك المشاريع خاصة إذا لم تتحقق الأهداف المرجوة.

4_ تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي و قوانين الاستثمار و تحديث إدارة الميزانية قصد التكيـــف مع التطورات الاقتصادية الدولية.

5_ تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهـــاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية و الاستفادة من تكنولوجياتها المتطورة.

6_ دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فتح مجالات توسعها،بحكم أنها تمثل النواة الرئيسية للجهـــاز الإنتاجي المحلي،قصد تمكينها من الاستفادة من الظروف الايجابية في السوق المحلية سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية أو من حيث تزايد الطلب علـــى المـــواد و التجهيـــزات الصناعية،بدل التوجه إلى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

آفاق الدراسة:

انطلاقا مما ذكر سابقا من نتائج تخص كلا من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلـــي لدعم النمو،وكذا التوصيات و الاقتراحات التي تصب في إطار معالجة النقائص و الاختلالات الملاحظـــة على مستوى البرنامجين بالخصوص، فانه و لتكملة موضوع هذه الدراسة،فإننا نقترح دراسة الإصلاحات الاقتصادية المطبقة و الجاري تطبيقها تماشيا مع مواصلة الجزائر لسياسة الإنفاق العام التوسعية في شكل البرنامج الخماسي 2010-2014،وذلك قصد تفعيل أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي،خاصة ما تعلق الأمر منها بتطوير قوانين الاستثمار و آليات التمويل و نظام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

1_ الكتب:

1_ أحمد زهير شامية,خالد الخطيب:المالية العامة, دار زهران للنشر و التوزيع, 1997.

2_ حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد,دار الشروق,مصر,1998.

3_حمدي عبد العظيم:السياسات المالية و النقدية –دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي–، الدار الجامعية، مصر،2007 .

4_ خليل علي , سليمان اللوزي : المالية العامة , دار زهران للنشر و التوزيع , الأردن , 2000.

5_ سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي : مقدمة في اقتصاد التنمية : دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988

6_سوزي عدلي ناشد: المالية العامة, الطبعة الأولى,منشورات الحلبي الحقوقية,لبنان,2006.

7_ شعباني إسماعيل : مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997.

8_ ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

9_طارق الحاج: المالية العامة,دار صفاء للنشر و التوزيع,الأردن,1999.

10_ عادل احمد حشيش: أساسيات المالية العامة , دار المعرفة الجامعية , مصر , 1996.

11_عبد الرزاق فارس:الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام–دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربة– طبعة أولى,مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, 1997.

12_عبد المطلب عبد المجيد:السياسات الاقتصادية على المستوى القومي, مجموعة النيل العربية,مصر.

13_ على لطفي: المالية العامة: دراسة تحليلية: مكتبة عين شمس ،مصر ،1995.

14_عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

15_ فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي : مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981.

16_ فلح حسين خلف: المالية العامة ,الطبعة الأولى, عالم الكتاب الحديث–جدار للكتاب العلمي, الأردن,2008.

17_ قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية,الطبعة الثالثة,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2006.

18_ كمال حشيش:أصول المالية العامة, مؤسسة الثقافة الجامعية, مصر, 1984.

19_ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد : النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

20_ محمود حسين الوادي,زكريا احمد عزام:مبادئ المالية العامة,الطبعة الأولى,دار المسيرة, الأردن,2007.

21_ نوزاد عبد الرحمن إلهيتي,منجد عبد اللطيف الخشالي:المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة،دار المناهج،الأردن،2005.

2_ رسائل جامعية:

1_ أحمين شفير:الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل-حالة الجزائر-،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، 2001.

2_ بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2005.

3_ دراوسي مسعود:السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-,أطروحة دكتوراه,جامعة الجزائر,2005.

4_ عائشة مسلم: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر، 2007

3_ بحوث، تقارير و مقالات:

1_ بوابة الوزير الأول:

www.premier-(
) , ministre.gov.dz/arabe/index.php?option=com_content&task=view&id=735&itemid=1

اطلع عليه يوم 4\2\2010.

2_ حمد بن محمد آل الشيخ : العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون واجنر : شواهد دولية , مجلة جامعة الملك سعود , العدد 14, السعودية 2002.

3_ البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول،

www.premier-(
), ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf

اطلع عليه يوم 9\2\2010.

4_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000،2001،2003،2005،2007،2008.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1_LIVRES :

1_ DN Dwivedi: Macroeconomics: theory and policy, 2nd edition, tata McGraw hill edition, India, 2005.

2_Dwight Perkins : économie du développement, 3ème édition, édition de Boeck, Belgique, 2008.

3_Erik Olin Wright and Joel Rogers: American society: how it really works, a book manuscript in press,(www.ssc.wisc.edu/~wright) , consulter le 15/01/2010.

4_ François Gauthier : Analyse macroéconomique, les presse de l'université Laval, canada, 1990.

5_François Escalle:maitriser les finances publiques: pourquoi, comment? Edition economica,2005 .

6_Gregory Mankiw: Macroéconomie,3ème édition, édition de Boeck, Belgique 2003.

7_Gregory Mankiw: principles of economics: third edition, eboeck edition, USA, 2004.

8_ Gregory Mankiw, Mark Taylor: economics, Thomson learning edition, England, 2006.

9_ Isabelle waquet, Marc Mountoussé: Macroéconomie, édition Bréal, France, 2006.

10_Jean-José Quilès et autres : Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés, 2 édition, édition Bréal, 2006.

11_ Maré Nouchi : croissance -histoire économique - édition Dalloz, France, 1996.

12_ Michael Burada, Charles wyploz: Macroéconomie, une perspective européenne, 3 ème édition de Boeck édition, 2003.

13_ Philippe Hugan : Economie du développement, édition Dalloz, France, 1989.

14_ Richard Bonney : systèmes économiques et finances publiques, press universitaire de France, France, 1996.

15_ Robert Barro, Xavier Sala.I.Martin : la croissance économique, édition internationale, France, 1996.

16_ Stanley Fischer et autres: Macroéconomie,2ème édition, édition dunod, Paris ,2002.

17_ Subrata Ghatak: introduction to development economics, 4th edition, routledge edition, 2003.

18_ T.R-Jain, A.S.Sandhu: Macroeconomics, vimla kumara publications, India, 1973.

19_ Ulrich kohli : Analyse macroéconomique, édition de Boeck, Belgique, 1999.

2_RAPPORTS, ARTICLES ET PERIODIQUES:

1_ Adetunji Babatunde : a bound testing analysis of Wagner's law in Nigeria : 1970-2006 , the African econometric society, 2008 , (http://www.africametrics.org/documents/conference08/day1/session2/babatunde.pdf) reviewed on 17/01/2010.

2_ African development Bank group : recherche l'efficience et pouvoir de marché des banques en Algérie : conférence économique africain, 2009, p13,

(www.afdb.org) **,** consulter le 4/02/2010.

3_ Antonio Spilimbergo and others: Fiscal multipliers, international monetary fund, position note, 2009,(www.imF.org/external/bups/FT/spn/2009/spn0911.pdF) reviewed on 22/12/2009 .

4_ Banque d'Algérie, (www.bankofalgeria.dz/docs2.htm) , consulter le 21/01/2010.

5_ Banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2005,

(www.bankofalgeria.dz/rapport.htm) , consulter le 1/02/2010.

6_ Banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008,

) , consulter le 4/02/2010.www.bankofalgeria.dz/rapport.htm (

7_Basic guid to the world economic growth, 1970 to 2007, A report by : The Global Social Change Research, May 2007,reviewed on 15/1/2010.

(http://gsociology.icaap.org/reportpdf/World_Economic_Growth.pdf),

8_Christian Comeliau: la croissance économique : mesure ou démesure ? Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2004, consulter le 14/1/2010.

(http://harribey.u-bordeaux4.fr/colloques/comeliau.pdf).

9_Christian Debock et autres: les interventions de l`état dans l`économie et l`encadrement de marche, central des syndicats du Québec, Canada, 2004, (www.csq.qc.net/sites/1679/documents/economie/economie.pdf) consulter le 18/10/2009.

10_ Christian Hagist : who's going broke ? : nber working paper n°11833, 2005, (www.nber.org/papers/w11833) , reviewed on 10/08/2009.

11_Christophe Cahn, Arthur Saint-Guilhem : Comparaison internationale de croissance potentielle de long terme, Conseil d'analyse économique français, France 2007,(http://www.cae.gouv.fr/IMG/pdf/072.pdf), consulter le 10/01/2010.

12_Christina Romer, Jared Bernestein: the job impact of the American recovery and reinvestment plan,(otrans.3cdn.net/ee40602F9a7d8172b8_ozm6bt5oi.pdf) reviewed on 14/1/2010.

13_Contantinos Alexiou : government spending and economic growth, Journal of economic and social research, vol 11(1),2009 ,(www.Fatih.edu.tr/~jesr/jesr.alexiou.pdf) reviewed on 1/1/2010.

14_Daniel Mitchel : the impact of government spending on economic growth ,the heritage foundation,n°1831,2005,(www.heritage.org/research/budget/bg1831.cfm), Reviewed on 20/2/2010.

15_Davide Furceri, Ricardo Sousa : The impact of government spending on the private sector: crowding-out versus crowding in effects, economic policy research unit,working paper n°6 ,2009,(www3.eeg.uminho.pt/economia/nipe/docs/2009/NIPE_WP_6_2009.pdf),reviewed on 15/1/2010.

16_ Demetrious Sideris : Wagner's law in 19 century , bank of Greece working paper n° 64, 2007, (www.bankofgreece.gr/bogekdoseis/paper200764.pdf) reviewed on 23/10/2009.

17_Ethan Ilzetzki and others: how big are fiscal multipliers? Centre for economic policy research, policy insight n°39, 2009,(www.cepr.org/pubs/policyinsights/policyinsight39.pdF) reviewed on 13/9/2009.

18_Eric Engen, Jonathan Skinner: fiscal policy and economic growth, national Bureau of economic research, working paper n°4223, 1992,(www.nber.org/papers/w4223) reviewed on 23/1/2010.

19_Frank westerhoff: Samuelson's multiplier-accelerator model revisited, applied economics letters, vol13, issue2, 2006,

(nts4.oec.uni-osnabrueck.de/auwi/westerHOFF/p26_AEL_FW.pdf) reviewed on 12/1/2010.

20_Francesco Giavazzi: growth after the crisis, finance and development review, vol46, n°3, September 2009,(http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009/09/giavazzi.htm) reviewed on 3/3/2010.

21_Gregory Mankiw: government purchases and real interest rates, journal of political economy,vol95,n°2,April1987,(www.economics.Harvard.edu/files/faculty/40_government_purchases.pdf) reviewed on 23/11/2009.

22_Gregory mankiw: what would Keynes have done , the new York times journal , (November28th,2008),(www.nytimes.com/2008/11/30/business/economy/30view.htm),reviewed on 3/3/2010.

23_Gunter Coenen and Roland Straub : Does government spending crowd in private consumption, international monetary fund, working paper n°159,

2005, (www.imf.ovg/extenal/pubs /ft/wp /2005/wp05159.pdf) reviewed on 19/9/2009.

24_International monetary fund: a manual on government finance statistics,1990, (http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf) , consulter le 24/02/2010.

25_ International monetary fund: Algeria, selected issues, report n° 61, February 2007, (www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr0761.pdf), reviewed on 8/12/2009.

26_ International monetary fund: Algeria, statistical appendix, report n° 01/163, September 2001, (www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2001/cr01163.pdf) , reviewed on 21/10/2010.

27_International monetary fund, 2009 world economic outlook.

28_Jaume Ventura : A global view of economic growth : National bureau of economic researche, working paper n°11296, 2005, (www.nber.org/papers/w11296.pdf) reviewed on 15/09/2009.

29_John Cogan and others: New Keynesian versus old Keynesian government spending multipliers, European central bank, working paper n°1090, 2009,

(www.ecb.int/pub/pdf/scpwps/ecbwp1090.pdf) reviewed on 13/12/2009.

30_Jose da Silva costa : The productive role of public infrastructure-A critical review of recent literature-, the European regional science association , 38thcongress,Vienna,1998, (www-Sre.wv-wien.ac.at/ersa/ersaconFs/ersa98/papers/95.pdf),reviewed on 12/1/2010.

31_Juha Tervala : the fiscal multiplier : positive or negative ? Aboa centre for economies, discussion paper n°54, 2009 ,(www.ace-economics.Fi/kurat/dp54.pdf) , reviewed on 9/12/2009.

32_ Kerkoub Ibrahim: l`économie de marche, une alternative pour le développement, le revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie.2005.

33_Leanne Ussher: do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature, new school for social research , working paper n°3, 1998, (www.qc-econ-bba.org/RePEc/pdf/0005.pdf) reviewed on 12/11/2009.

34_Liliana Donath et autres : public investment and economic growth in the European union state, Munich personal repec archive,2008,reviewed on 16/02/2010

(http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12954/1/MPRA_paper_12954.pdf)

35_ Louis Corchon : The long-run Keynesian multiplier, economics bulletin, vol5,n° 416, 2003, (www.accessecon.com/pubs/EB/2003/volume5/EB-03E10001A.PDF) reviewed on 11/11/2009.

36_Martha pascual Saez, Santiago Garcia: government spending and economic growth in the European union countries,(papers.ssrn.com/SOL3/papers.cfm?abstract_id=914104) reviewed on 22/12/2009.

37_Marry Finn: Is all government capital productive? Federal reserve bank of Richmond, economic quarterly,vol79/4,1993, reviewed on 25/11/2009.

(www.richmondfed.org/publications/research/economic_quartely/1993/Fall/pdf/Finn.pdf)
38_Martin Feldestin : government deficits and aggregate demand ,national bureau of economic research, working paper n° 435 ,1980 , (www.nber.org/papers/w0435) reviewed on 2/2/2010.

39_ Martin Feldestin : how big should government be? ,national bureau of economic research working paper N° 5868 , 1996 ,(www.nber.org/papers/w5868), reviewed on 10/10/2009.

40_ Murat yildizoglu : croissance économique, Université Montesquieu Bordeaux IV, 2001, France, consulter le 15/02/2010.

(http://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/croissance/croissanceweb/index.html

41_Naved Naqui: Is public capital more productive than private capital? University of Durham, working paper, economics and finance, n°3, 2003 , (www.dur.ac.uk/economics.wp/wp0303.pdf) reviewed on11/2/2010.

42_Nicolas crafts and Gianni toniolo: European economic growth, 1950-2005:An overview, centre for economic policy research ,discussion paper n°6863,(http://wrap.warwick.ac.uk/1671/1/WRAP_Crafts_CEPR-DP6863%5B1%5D.pdf), reviewed on 16/01/2010.

43_Organization for economic co-operation and development : The sources of economic growth in OECD countries, 2003, (www.oecd.org/dac/ictcd/docs/others_eco_growth.pdf) reviewed on 15/01/2010.

44_Philippin Cour et autres : la croissance potentielle, centre d'études perspectives et d'informations internationales, France, 1998,

(www.cepii.Fr/francgrapf/publications/ecomond/lepointsur/1998ch9.pdf), consulter le 17/01/2010.

45_Pedro Bom, Jenny Ligthart :How productive is public capital? The CESIFO group, (www.CESIFO.de/Docidl/CESIFO1_wp2206.pdf) reviewed on 22/1/2010.

46_Raymonde Torres et john P. Martin : Mesure de la croissance potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE, Le revue économique de l'OCDE,n°14,1990,(www.oecd.org/dataoecd/61/33/34306390.pdf) reviewed on15/12/2009.

47_Renata Balducci : public expenditure and economic growth, universita politecnica delle marche,(dea2.univpm.it/quaderni/pdf/240.pdf), reviewed on 9/1/2010.

48_Robert Barro , Charles Redlick : macroeconomic effects from government purchases and taxes ,national bureau of economic research ,working paper n°15369, 2009 , (www.nber.org/papers /w15369) reviewed on 12/9/2009.

49_Richard Grabowski, Michael shields: a dynamic Keynesian model of development : journal of economic development : volume 25, n°01, 2000,

(http://www.jed.or.kr/full-text/25-1/grabowski.PDF) , reviewed on 10/10/2009.

50_Richard Hemming and others : the effectiveness of fiscal policy in stimulating economic activity–a review of the literature : international monetary fund ,working paper n° 208 ,2002,(www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wpo2208.pdf) , reviewed on 20/1/2010.

51_Riyadh ben djelili : Dépenses publiques et croissance : Une étude économétrique sur séries temporelles pour la Tunisie, arab institue of planing, 2000, (http://www.arab-api.org/cv/riyadh-cv/pdf/Riadh8.pdf), consulter le 15/02/2010.

52_Roamina Boarini et autres, Les indicateurs alternatifs du bien-être : Cahiers statistiques de l'OCDE,n°11,2006, (www.oecd.org/dataoecd/17/17/37883038.pdf), Consulter le 14/01/2010.

53_ Serena Lamartina , Andrea Zaghini : increasing public expenditures : Wagner's law in oecd countries , centre for financial studies working paper n° 13 ,2008,

(http://www.ifk-cfs.de/fileadmin/downloads/publications/wp/08_13.pdf) ,reviewed on 14/11/2oo9.

54_Shenggen Fan , Neetha Rao : public spending in developing countries : trends ,determination and impact, international food policy research institute, discussion paper

n° 99,2003, (www.ifpri.org/sites/default/files/puplications/eptadp99.pdf) reviewed on 15/09/2009.

55_Tarben M. Anderson: fiscal policy and the global financial crisis, school of economics and management, economics working paper n°7,2009, (ftp.ecn.Au.Dk/afn/wp/09/wp/09/wp09-07.pdf) reviewed on 2/1/2010.

56_ Tobias Cwil, volker Wieland: Keynesian government spending multipliers and spillovers in the euro area, university of Freiburg, reviewed on 17/2/2010.

(www.VWL.uni-freiburg.de/vortraege/papers/wieland_fiscal-EU.pdf).

57_ union of mediterranean confederations of entreprises : the economic performance in the UMCE countries (1995-2000), 2007,

(http://www.umce-med.org/documents/17-04-2007-12-25-09UMCE%201995-2005.pdf) reviewed on 15/01/2010.

58_Vinod Thomas and Tamara Belt : growth and the environment : Allies or foes? finance and development review : international monetary fund, 1997,(www.imF.org/external/pubs/ft/fandd/1997/06/pdf/thomas.pdf), reviewed on 22/10/2009.

59_William Easterly :The ghost of financing gap: world bank working paper n°1807,1997,reviewed on 17/11/2009. (www.cgedv.org/doc/expert%20pages/easterly/easterly.ghost.pdf),

60_world Bank : regional economic prospects , 2010 , reviewed on 3/2/2010.

(http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2010/Resources/Appendix-MNA.pdf)

61_ world Bank : a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007, (http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf) reviewed on 10/01/2010.